

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 29 العدد 2 صيف 2001

أبحاث

تقرير

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

صيف 2001 – المجلد 29 – العدد 2

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965)

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
صيف 2001 – المجلد 29 – العدد 2

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

ترحب هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية بقرائها الكرام، وتشكر باحثيها المجيدين لإسهاماتهم القيمة في هذا العدد الثاني من المجلد التاسع والعشرين، في صدر الألفية الثالثة.

ويضم هذا العدد خمسة بحوث: أولها من إعداد عدنان الهياجنة تحت عنوان: قضايا العلاقات الدولية، وثانيها بحث السلع المعلوماتية: حالة برامج كتب التراث الإسلامية من تأليف: محمد بن إبراهيم السحيباني، وأما البحث الثالث فقد كتبه راشد السهل، ومصري حنورة تحت عنوان: مستوى الإحساس بالصدمة وعلاقته بالقيم الشخصية والاضطرابات النفسية عند الشباب الكويتي. أما الوظائف الاجتماعية للأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة (التي تقع جنوب غرب المملكة العربية السعودية) فقد أعده عبدالرزاق بن حمود الزهراني. وقد ألف البحث الخامس محمد الخزامي عزيز تحت عنوان: تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (2) بالكويت.

إن المتأمل في هذه البحوث الخمسة المهمة يلاحظ أنها تتسم بطبيعة بحثية تطبيقية، إذ تطرق قضايا واقعية تشغل الباحث والقارئ العربي المثقف إلى حد بعيد، وهي في الوقت ذاته بحوث على درجة كبيرة من الأهمية في مجال التخصص الدقيق، فمن قضايا العلاقات الدولية إلى كتب التراث الإسلامية، ومن الإحساس بالصدمة والقيم والاضطراب، إلى الوظائف الاجتماعية للأسواق، فضلاً عن دراسة تطبيقية لمنطقة الشويخ الصناعية بدولة الكويت. ومن نافلة القول أن نؤكد على ضرورة اهتمام الباحثين العرب بالقضايا والمشكلات العملية لمجتمعهم، وصولاً إلى تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها، وما ذلك إلا توظيف للعلم في خدمة المجتمع، حتى يكون من العلم الذي ينتفع به.

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

كما تجدر الإشارة إلى الإضافات القيمة لثلاثة من الأساتذة الأجلاء كل في مجال تخصصه، وذلك في باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» وهم: سهام الفريح، ومحمد علي الكردي، وميشيل متياس، فلهم منا الشكر كل الشكر.

ولا يفوت مجلة العلوم الاجتماعية أن ترحب أجمل ترحيب بانضمام عضو مهم وأستاذ جليل إلى هيئة تحريرها، وهو الدكتور نايف حمد المطيري، الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد، والعميد المساعد للشئون الأكاديمية والدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. واعتماداً على بحوثه العلمية المتعددة وخبرته الإدارية العريضة فإن مجلة العلوم الاجتماعية تتوسم الخير كل الخير بانضمامه إلى عضوية تحريرها.

وأخيراً نوجه الشكر الجزيل إلى القراء الكرام، والباحثين المجيدين، والمحكمين العدول، والمراجعين اللغويين، وهيئة تحرير المجلة وإدارتها، والشكر لله من قبل ومن بعد.

هذا وبالله التوفيق.

قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبيريقي 1990 – 1997*

عدنان محمد حسين الهياجنة**

ملخص: حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم المناظرات العلمية في مجال دراسة العلاقات الدولية في فترة زمنية شهدت تطورات كبيرة ومهمة، وعلى رأسها قضية العولمة (1990-1997)، واختبرت فرضين أساسيين يقومان على الأسس الفكرية للمدرستين الواقعية والعالمية، وخلصت الدراسة إلى دعم فرض المدرسة الواقعية من خلال الاختبار الإمبيريقي الذي اعتمد على بيانات كمية ذات دلالة علمية، من خلال تحليل مضمون الصفحة الأولى لصحيفة الدستور (الأردن). وأوضحت الدراسة أن النتائج تشير إلى سيطرة مستمرة ومستقرة للمدرسة الواقعية على مخرجات العلاقات الدولية، وهذا واضح من خلال مقارنة عدد التكرارات السنوية للبيانات الجزئية والكلية، والاستقرار الواضح في تغطية قضايا المدرسة الواقعية، وبيّنت الدراسة كذلك أن الاختبار العلمي لا يدعم فرض المدرسة العالمية ومقولاتها في الفترة الزمنية للدراسة، كما تجدر الإشارة هنا إلى مستقبل العلاقات الدولية من حيث المخرجات التي ستبقى كما هي عليه، لأن المدرسة المسيطرة عليه هي المدرسة الفكرية التي تحكم سلوك الدول المهيمنة على العالم – الولايات المتحدة الأمريكية – ومن الواضح أن بروز قضايا المدرسة العالمية لا يعني بالضرورة تغيراً في المنهج السلوكي للدول في العلاقات الدولية، لأن مثل هذه القضايا موجودة، وما هي إلا فورات هنا وهناك لا تعبر بالضرورة عن تغير

* قدمت بعض الأفكار في هذه الدراسة إلى مؤتمر: (Protesting Globalization: Prospects for Transitional Solidarity Conference: University of Technology, Sydney: Australia, December 10-14, 1999).

** أستاذ العلوم السياسية المساعد (Assistant Prof.)، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، (الزرقاء – الأردن).

منهجي فلسفي في دراسة العلاقات الدولية؛ بل إنّها – كما ألمحت الدراسة – تستخدم بوصفها غطاءً لتحقيق الأهداف الذاتية للأمن القومي للدولة المسيطرة، دون وجود تركيز وسياسة بعيدة الأجل فيما يتعلّق بالموضوعات المهمة.

مصطلحات أساسية: (الواقعية، العالمية، دراسة إمبيريقية، مناظرات العلاقات الدولية، المدارس الفكرية في العلاقات الدولية، مخرجات العلاقات الدولية، قضايا العلاقات الدولية).

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة اختبار المدى الذي ما زالت تسيطر فيه المدرسة الواقعية على توجهات العلاقات الدولية، واستمرار تحكّمها في النظام الدولي ومخرجاته؛ لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل أثر كل من المدرستين: الواقعية (The Realist School) والعالمية (The Globalist School) على مخرجات العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص قضايا العلاقات الدولية في المدّة الواقعة بين عامي 1990 و1997. وهي محاولة لاختبار المدرسة المسيطرة على فهم مخرجات العلاقات الدولية وتفسيرها في عقد ذي أهمية، تميز بانطلاقة النظام الدولي الجديد وظهور العولمة، وكثير من التغيرات المهمة في طبيعة العلاقات الدولية.

وتطرح الدراسة عدة أسئلة تتعلق بالمرجعية الفلسفية للعلاقات الدولية، هي: هل تغير المرجع الفلسفي الذي يحكم العالم من الواقعية إلى العالمية؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، فهل زاد الاهتمام بالقضايا التي تهم المدرسة العالمية خلال مدّة الدراسة؟ وذلك على ضوء المقولة السائدة؛ إن المدرسة العالمية ستظهر اهتماماً كبيراً بالقضايا الإنسانية للعالم، مثل: معالجة القضايا البيئية والتجارة الدولية، والتبادل الاقتصادي والثقافي بين الدول، بعيدا عن التسلح وقضايا الأمن القومي التي تركز عليها المدرسة الواقعية من خلال تركيزها على الحرب والقوة بوصفهما وسيلتين أساسيتين في الحفاظ على أمن الدولة.

مسوّغات الدراسة:

ناقش كثير من العلماء والباحثين – من وجهة نظر المدرسة العالمية – أهمية المرجعية الفلسفية وأثرها في القضايا والمشكلات الدولية التي يمر بها العالم في عقد التسعينيات من القرن العشرين، لكن المطلع والمتابع للعلاقات الدولية منذ عام 1990 ربما لا يجد تغييرا يذكر في الاتجاه الذي يشير إليه أصحاب المدرسة العالمية؛ لذا فإن الدراسة الحالية تعدّ محاولة علمية لاختبار مدى صدق (Validity)

كل من اقترابات (Approaches) المدرسة الواقعية، والمدرسة العالمية في تفسير التركيز على قضايا العلاقات الدولية دون غيرها في المدّة الزمنية المذكورة؛ وذلك لأنّ الاهتمام بهذه القضايا دون غيرها يعطي مؤشرا علمياً وقوياً لتوجهات العلاقات الدولية في بداية الألفية الثالثة، كما يعطي إشارات للباحثين بقدرة كل مدرسة على التنبؤ بالمستقبل (Hussain, 1999; Miller, 1999; Rosenau, 1999; Russell, 1999).

والمتفحص للعلاقات الدولية في الفترة الزمنية للدراسة يلاحظ ما يلي:

1 – استمرار الحروب بشكل عام في كثير من بقاع العالم، وخصوصاً في كل من يوغسلافيا (البوسنة والهرسك والصرب) منذ عام 1990، والعراق (حرب الخليج الثانية) منذ عام 1991 وحتى الآن، والحرب الروسية ضد الشيشان منذ منتصف التسعينيات وحتى الوقت الحالي (نهاية عام 2000)... إلخ، والحروب الأهلية في دول القارة الأفريقية، ودول أمريكيا الجنوبية، والصراعات العرقية في منطقة الشرق الأوسط.

2 – التجارب النووية في كل من باكستان، والهند، وإسرائيل، وفرنسا.

3 – المناورات العسكرية الصينية (1998)، والتحرش بتايوان، وكثير من التحالفات العسكرية، ومنها التحالف الإسرائيلي – التركي في منطقة الشرق الأوسط... إلخ.

4 – استمرار الصراع بين الكوريتين الجنوبية والشمالية، والصراعات الحدودية في كثير من بلدان العالم، وبخاصة دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، والصراع حول كشمير بين كل من الهند وباكستان.

5 – استمرار المماطلة الإسرائيلة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، والهجمات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، والتهديد بشن حروب وهجمات وقائية ضد دول إسلامية، مثل إيران وباكستان.

6 – التدخلات والهجمات الأمريكية المتكررة على السودان والعراق، وكثير من بقاع العالم المختلفة، واستخدام الشرعية الدولية لأغراضها عبر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة (Heisbourg, 1999; Rubin, 1999, Weller, 1999).

7 – زيادة حدة الإرهاب في هذا القرن والسنوات المقبلة[1].

(1) يعد الإرهاب من أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وورد ذلك على لسان كثير من المستشارين في الولايات المتحدة الأمريكية (Nye, 1998).

8 – تزايد مبيعات الأسلحة وخصوصاً لدول العالم الثالث؛ وبشكل خاص إلى الدول العربية، حيث تتصدر هذه الدول قائمة أكثر الدول إنفاقاً على الأسلحة، وذلك على حساب تحقيق أهداف التنمية الأخرى (على الأقل القضاء على الفقر)، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة أكبر المصدرين لهذه الأسلحة (SIPRI, 1999; Eisenstadt, 1998)، في حين تطالب الأخيرة بالديمقراطية وتحقيق نمو اقتصادي وعالم مزدهر.

9 – زيادة نسبة الفقر والبطالة في دول العالم الثالث، واتساع الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول ودول عالم الشمال.

10 – زيادة المشكلات الداخلية في دول عالم الجنوب؛ نتيجة للمؤثرات الخارجية، وخصوصاً السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

فكل ما تقدم يعدّ أمثلة بسيطة على استمرار سيطرة المدرسة الواقعية على توجهات العلاقات الدولية (Walt, 1998)، إذ إن معظم هذه القضايا تصب في صلب توجهات هذه المدرسة، وهذه القضايا تميزت بالطابع العسكري والأمني الذي يركز على أهمية الأمن القومي (Weller, 1999)، وهي مؤشرات تبّين واقع العالم في العقد الأخير من القرن العشرين. وبرغم ذلك فلا يمكن الجزم بهذا الأمر، لأن هناك وجهة نظر أخرى تتمثل في المدرسة العالمية التي تشير إلى أن التركيز قد أصبح (أو سيصبح) منصباً على قضايا الأمن الناعمة والقضايا الإنسانية، كما يمكن القول إن هذه مجرد أمثلة منتقاة لدعم وجهة نظر المدرسة الواقعية؛ لذا فإن الدراسة الحالية ستمنح الاختبار العلمي مجالاً لحسم هذا الأمر، وهو الباعث الرئيس لهذه الدراسة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى نقطتين أساسيتين:

أولاً: الأهمية العلمية؛ وهي محاولة اختبار المدرسة المسيطرة على فهم مجريات العلاقات الدولية وتفسيرها والتنبؤ بها، وخصوصاً مدى سيطرة المدرسة الواقعية عليها، ودحض الفكرة القائلة بسيطرة المدرسة العالمية على تفسير السلوك الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين.

2 – الأهمية العملية، وتتمثل في سبر مدى استحواذ الفهم الخاطىء للنظام

(2) يمكن ذكر المكسيك، والبرازيل، ودول جنوب شرق آسيا في هذا الصدد.

العالمي الجديد، وبخاصة المدرسة العالمية (العولمة) وتأثيرها في العلاقات الدولية، وبخاصة مخرجات هذه العلاقات، ومدى تركيز هذه الدول على ذلك؛ إذ يمكن أن تكون الاتجاهات العالمية نابعة من منبعين فلسفيين مختلفين: الواقعية والعالمية، وهذا قد يؤدي إلى فهم متناقض لطبيعة العلاقات الدولية، فأمريكا التي تسيطر على العالم تنطلق من منظور الواقعية السياسية، وأهمية التركيز على القوة العسكرية في المحافظة والدفاع عن أمنها القومي (Crothers, 1999; Freedman, 1999; Hussain, 1999; Rubin, 1999; Zakaria, 1998). في الوقت الذي تكون فيه كثير من الدول محكومة بمفهوم المدرسة العالمية التي تركز على قضايا لا تقتنع بها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فإن على الدول التعامل مع القضايا الدولية من منظور واقعي إذا أثبتت الدراسة المقولة المتمثلة في سيطرة المدرسة الواقعية على العالم؛ وإلاّ ستبقى دعايات المدرسة العالمية – التي تدعو إلى العولمة – مجرد أمنيات لا يمكن تحقيقها، وقد ينظر إليه على أنه وسيلة للتحكم في العالم، من خلال غطاء فلسفي واقعي (ظاهرة العولمة) لكنه في الواقع مبني على أساس الأمن القومي، وهو جوهر المدرسة الواقعية، وبخاصة إذا لاحظنا أن ما يزيد على نصف سكان العالم يعيشون في فقر مدقع نتيجة السياسات الواقعية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان العلاقات الدولية (Adamson, 1999).

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة عدة صعوبات تتمثل في:

1 – الجهد الكبير الذي بذل في جمع بيانات الدراسة – عبر تحليل المضمون – لبناء قاعدة بيانات الدراسة لمدّة زمنية طويلة، بالإضافة إلى التحليل اليومي للصفحة الأولى لعينة الدراسة لمدّة ثماني سنوات.

2 – غياب الدعم المالي لهذا البحث، والاعتماد على المصادر الذاتية في تمويله.

3 – صعوبة الحصول على مصادر للبيانات الإحصائية مشابهة لبيانات الدراسة، وذلك لغياب البحث العلمي المشابه لها في العالم العربي.

وبرغم ذلك فقد ذُللت معظم هذه الصعوبات، ووضعت بين يدي الباحثين قاعدة بيانات يمكنهم الاستفادة منها، والبناء عليها في محاولاتهم اختبار كثير من الفروض، وخصوصاً فيما يتعلّق بالعولمة والعلاقات الدولية، وشملت قاعدة البيانات – أيضاً – مجمل قضايا النظام الدولي الجديد ومخرجاته، ووفرت للباحثين نتائج

اختبار إمبيريقي لواقع العلاقات الدولية في بداية الألفية الثالثة، بعيدا عن المقالات الصحفية والكتابات الانطباعية والانفعالية التي لا تستند إلى أساس علمي ومنهجي.

الدراسات السابقة

يمكن القول إنّ دراسة العلاقات الدولية في القرن العشرين تطورت مع بداية تزايد نشاط الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وفك عزلة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا ارتبطت دراسة العلاقات الدولية بشكل كبير بسلوك الولايات المتحدة الأمريكية وظروفها. ومن هنا لا بد من مناقشة هذه التطورات، وكيفية انعكاسها على واقع العلاقات الدولية، وأثرها فيه. فالولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – التي وضعت النظام الدولي، وهيمنت عليه، باتت تسيطر على مخرجاته، وهذا ما قد تؤكده هذه الدراسة أو تنفيه.

يمكن القول إن المدرسة المثالية (The Idealist School) قد سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (Carr, 1962)، حيث سيطرت أفكار (الرئيس ويسلون) المثالية على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وأثّر ذلك في المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية، بيد أن هذه الأفكار انهارت بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، وإخفاق تنبؤات المدرسة المثالية التي تدعو إلى عولمة العالم، ودمقرطة النظام الدولي على أساس المساواة، ويذكر في هذا الصدد تجربة عصبة الأمم التي رفضتها الولايات المتحدة الأمريكية، لأن فيها نوعا من المساواة بين الدول الكبرى والدول الضعيفة.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت المدرسة الواقعية على دراسة العلاقات الدولية، وانطلق مورجانثو (Morgenthau, 1952) الذي يعد مؤسس هذه المدرسة من مبدأ أساسي يتمثل في أنّ هناك أشياء كثيرة في العالم لا نستطيع أن نغيرها أو نفعل بها شيئاً، ومن الواجب علينا محاولة فهمها كما هي. وفي هذه المرحلة يمكن القول إن الباحثين قد بدأوا بتطوير نظريات لفهم ما يحدث في العلاقات الدولية، كما حدث أيضاً تقدم في تطوير البيانات الإمبيريقية (Empirical Data) لدراسة العلاقات الدولية.

وبناء على ذلك فمعظم الدراسات التي ظهرت – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات – تمحورت حول المقترب الواقعي (Realist Paradigm) (Morgan, 1990; Vasques, 1979)، لكن حدثت تطورات في عقد السبعينيات نافست

المدرسة الواقعية أو حاولت التشكيك في قدرتها على فهم قضايا العلاقات الدولية وتفسيرها، ويمكن إجمال هذه التطورات فيما يلي:

– ظهور العولمة (Globalism) منذ منتصف السبعينيات، برغم أن استخدام هذا المصطلح أصبح أكثر شهرة في بداية عقد التسعينيات، وتمثل ذلك في ظهور الفاعلين – غير الدول – في العلاقات الدولية (Trans- Nationalism) (انظر: Keohane & Nye, 1998; Sullivan, 1982, 1990).

– بدء المناظرة بين المدرستين الواقعية والمثالية، وخصوصاً بعد حرب فيتنام، إذ شكك كثير من الباحثين في قدرة المدرسة الواقعية على تفسير حرب فيتنام؛ لذا ظهرت الحاجة إلى دراسات تعالج مشكلات الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مرحلة **الثمانينيات** ظهرت بحوث العولمة والاعتماد المتبادل (Globalism and Interdependence Research)، وحوّلت كثيراً من الأحداث الدولية مسار البحث في حقل العلاقات الدولية في هذا الاتجاه، ومنها: أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، والحرب الباردة، والانفراج في العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية (Détente)، وتفجير موقع المارينز في لبنان، واجتياح بنما، وزيادة نسبة التبادل الاقتصادي والثقافي بين الدول، وهو ما أطلق عليه الاعتماد المتبادل بين الدول (Interdependence) (Keohane, 1983, 1986, 1988; Keohane & Nye 1998). ويمكن رسم ملامح العلاقات الدولية في مرحلة **التسعينيات** بالصورة التالية:

1 – بداية العودة إلى المثالية أو ما أطلق عليه المثالية الجديدة (Neo- Idealism) التي عبر عنها تشارلز كيجلي (Kegly, 1993) في خطابه أمام رابطة الدراسات الدولية (International Studies Association) في عام 1993[3].

2 – تزايد ظاهرة الشعور بالقومية والعرقية (The rise of nationalism)، واندلاع الحروب العرقية في يوغسلافيا السابقة، وروسيا، ودول أفريقيا... إلخ.

3 – ظهور النظرية النقدية (Critical theory) التي ترى أن المناهج التي طورها الباحثون غير ضرورية (Ferguson & Mansbach, 1988)، وهناك حاجة إلى نظرية جديدة للعلاقات الدولية، وخصوصاً أن المدرسة الواقعية غير مجدية (Sullivan, 1990: 18).

4 – ظهور النظام العالمي الجديد أو النظام الدولي الجديد، برغم وجود وجهات

(3) يمكن القول إنّ ظاهرة العولمة انبثقت من هذا المنبر الفكري.

نظر متباينة في هذا الخصوص، ومدى تأثيره في مخرجات العلاقات الدولية (الهياجنة، 1999).

الأساس النظري للدراسة: المناظرات الفكرية في العلاقات الدولية:

إن المراجعة العلمية لتطور المناظرات المسيطرة على دراسة العلاقات الدولية والتي استخدمت لفهم قضايا العلاقات الدولية وتحليلها، تشكل الأساس النظري والمنهجي لهذه الدراسة، وهي مبنية على أساس كل مدرسة ومنطلقاتها. ويمكن القول إن أهم هذه المناظرات تلك التي حدثت بين المدرستين الواقعية والعالمية، والتي تقوم على أسس نظرية فلسفية وعلمية.

مقولات المدرسة العالمية:

تقوم المدرسة العالمية على الإرث الفلسفي للمدرسة المثالية؛ لذا لا بد من استعراض أهم مقولات هذه المدرسة. ترى **المدرسة المثالية (Idealist School)** أن صنّاع القرار لهم حرية الاختيار والتصرف في شؤون السياسية الخارجية لدولهم، وعليهم اختيار ما هو في مصلحة البشرية والعالم، كما أنها تركز على ما يجب أن يكون وما ينبغي أن تتصرف فيه هذه الدول، وليس ما تقوم به هذه الدول فعلا، وهي تعارض استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، كما تمنع إقامة التحالفات السرية بين الدول. وتركز المدرسة المثالية على أهمية القانون الدولي والحقوق والواجبات الدولية، كما تشير المدرسة المثالية إلى أن السلوك الإنساني يمكن تغييره، ويمكن تحسين البيئة الدولية التي تتعامل فيها الدول من خلال إنشاء المنظمات الدولية التي تساعد على الوصول إلى السلام الجماعي (Collective Peace). وترى المدرسة المثالية أن أفضل الأنظمة السياسية هو النظام الديمقراطي، وشيوع الأنظمة الديمقراطية يساعد على تحقيق السلام العالمي. وقد ظهر نمط بحثي في العلاقات الدولية خلال عقد التسعينيات تشير نتائجه إلى أن الدول الديمقراطية لا تحارب الدول الديمقراطية؛ لذا فهناك علاقة إيجابية بين الديمقراطية والسلم العالمي (ري، 1996؛ Dixon, 1992).

وظهرت المدرسة العالمية (Globalist School) في بداية الثمانينيات (Keohane, 1983) من أصول المدرسة المثالية، وهي تجمع بين الواقعية والمثالية من حيث الفاعلين في العلاقات الدولية، حيث تشمل الدول وغيرها من الفاعلين الآخرين، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية. وهذه المدرسة عدَّت أن الحرب أصبحت شيئاً من الماضي. بيد أنّ ما دعت به هذه المدرسة لم يحدث فعلا، إذ أوضح مايكل سوليفان (Sullivan, 1990) في كتابه: **القوة في العالم المعاصر**، أن الحرب ما زالت موجودة ولم

تختف أو أصبحت جزءاً من الماضي كما تدعي المدرسة العالمية، بالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة العالمية لم تتوقف عند حل هذه المشكلة الأساسية في العلاقات الدولية، إذ إنها ذهبت وطورت نظرية جديدة لتفسير ظواهر ومشكلات أخرى؛ لذا فإنها لا تعبر عن أي إنجاز نظري في مجال العلاقات الدولية (انظر: Kuhn, 1970). إن ما يقدمه مايكل سوليفان (Sullivan, 1990, ch. 7) من انتقادات للمدرسة العالمية منطقي، فهو يرى أن الخلاف والمناظرة بين الواقعية والعالمية ضروري، لكن المناظرة يجب أن تتخطى الجدال إلى التركيز على الاختبار الإمبريقي، حيث يتاح له المجال ليصف حالة العلم في حقل العلاقات الدولية، ويطور النظريات لفهمها.

مقولات المدرسة الواقعية:

يعتقد «والت» أن المدرسة الواقعية (The Realist School) ستبقى المدرسة المؤثرة في تحليل العلاقات الدولية، برغم كل ما يقال عن النظام الدولي الجديد: العولمة... إلخ (Walt, 1998)، وتعتقد المدرسة الواقعية أنّ الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط سلام، أو مناقشة كيف يجب أن يسير العالم، لكن الهدف هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل والعمليات المتكررة وديناميكيات أنظمة الدول. وهناك أربعة افتراضات (Assumptions) جوهرية للواقعية يتفق عليها معظم الباحثين في حقل العلاقات الدولية (Adams, 1999; Sullivan 1982, 1990; Vasques, 1979)، وهي:

1 – الدول هي أهم الفاعلين في العلاقات الدولية.

2 – أهم أهداف الدول هو الحصول على القوة.

3 – الدول تحقق القوة من خلال سياسات عقلانية.

4 – أهم القضايا التي تعنى بها هي قضايا الأمن العسكري والأمن القومي للدول.

لذا فإن مدرسة الواقعية السياسية تعطي نظرة متشائمة للعلاقات الدولية، لذا فإن مفكري هذه المدرسة لا يثقون كثيراً بما تدعو إليه المدرسة المثالية من أهمية الأعراف والأخلاق... إلخ. وتعد القوة بالنسبة لباحثي المدرسة الواقعية مثل الطاقة بالنسبة للفيزيائيين، ويمكن القول إن المدرسة الواقعية تتناقض مع المدرسة العالمية في كثير مما دعت إليه.

وقد انبثق عن الواقعية عدة تسميات، منها الواقعية الجديدة (Neorealist School)، والجوهر الأساسي لهذه المدرسة هو فكرة التفكير في العلاقات الدولية بوصفها نظاماً

(System) معرّف الهيكل، والمفهوم الأساسي الذي يشكله هو توزيع القوة (Power Distributions) (Waltz, 1979) وهذا هو الفرق الأساسي بين الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية. في حين يرى «كوهين» أن الواقعية الجديدة تطورت من أجل أن تعكس الواقع في العلاقات الدولية (Keohane, 1988). لذا لا بد في هذا المجال من مقارنة بين الواقعية والواقعية الجديدة (Keohane, 1986; Shimko, 1992; Sullivan, 1990):

أولا: وحدة التحليل في الواقعية الكلاسيكية هي الدول، فهذه المدرسة ترى أن العالم يمكن التعامل معه من خلال التفاعل بين الدول، أما بالنسبة إلى الواقعية الجديدة فإن وحدة التحليل هي النظام وهيكل هذا النظام.

ثانياً: اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية، بالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية، فهي ترى سبب السلوك الدولي أو مسبباته في اتجاه واحد، وذلك من خلال تفاعل الدول إلى نتائج هذا التفاعل، وهذا واضح من خلال مبادئ «مورجانثو» الستة الرئيسة للواقعية السياسية، أي أن الاتجاه تحتي – فوقي. وبالنسبة إلى الواقعية الجديدة فهي ترى العلاقة السببية في اتجاهين: الاتجاه الأول أسباب العلاقات الدولية تقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية (الدول)، والآخر يقع في هيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول، فالاتجاه في التفسير فوقي – تحتي.

ثالثاً: منهج التفسير: بالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية استنباطي (Inductive)، أما بالنسبة إلى الواقعية الجديدة فهو استنتاجي أو استدلالي (Deductive).

رابعاً: جوهر التفسير، إن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية هو التركيز على الطبيعة الإنسانية (Human Nature) لفهم الصراع السياسي، في حين أن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية الجديدة يقع في البيئة الدولية، والمتمثلة في الفوضى السياسية (Anarchy) في النظام الدولي، والتي تشكل الضاغط على سلوك الدول (Imperatives).

وجملة القول إن المناقشة الحالية بالإضافة إلى المناظرات التي عرضها «والت» في جدول (1) تتضمن أهم المناظرات العلمية في حقل العلاقات الدولية، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على المدرستين الواقعية والعالمية، من حيث القضايا التي تركز عليها في العقد الأخير من القرن العشرين.

جدول (1)
المدارس الأساسية في دراسة العلاقات الدولية*

	الواقعية Realism	الليبرالية Liberalism	التوليفية Constructivism
المبدأ النظري الأساسي	الدول ذات المصلحة الخاصة تتنافس باستمرار من أجل القوة أو الأمن.	الاهتمام بالقوة قد تم تخطيه لاعتبارات اقتصادية وسياسية والرغبة في الازدهار والولاء إلى المبادئ الليبرالية.	سلوك الدولة يوجه بمعتقدات النخبة، والمبادئ الجماعية والمعارف الاجتماعية.
أهم وحدات التحليل	الدول	الدول	الأفراد وبخاصة النخبة السياسية.
أهم الأدوات	الأدوات الاقتصادية وبخاصة القوة العسكرية.	المنظمات الدولية، التبادل الاقتصادي، نشر الديمقراطية.	الأفكار والتراجع عن المبادئ القديمة.
المنظرون الحديثون	Hans Morgenthau, Kenneth Waltz	Michael Doyle Robert Keohane	Alexander Wendt John Ruggie
أهم الكتب الممثلة	Waltz: Theory of International Politics Mearsheimere: Back to the Future after the Cold War (International Security).	Keohane: After Hegemony Fukuyama: The End of History? (National Security, 1989).	Wendt: Anarchy is what states make of it (International Organization, 1992); Koslowchwi: Understanding changes in international politics (International Organization, 1994).
تنبؤات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.	العودة إلى التنافس بين الدول العظمى.	زيادة التعاون الدولي وخصوصاً مع انتشار المثل والمبادئ الديمقراطية، والأسواق الحرة، والمؤسسات الدولية.	التشكيك لأنها لا تستطيع أن تتنبأ بمضمون الأفكار.
القصور الأساسي	عدم التمكن من استيعاب التغيير الدولي	تميل إلى إهمال دور القوة	الجدية في تفسير الماضي أكبر من التنبؤ بالمستقبل.

* المصدر: هذه المعلومات مقتبسة من دراسة الباحث «والت» (Walt, 1998).

والمنطلق النظري للدراسة يأتي من دراسة سوليفان (Sullivan, 1982) حول المناظرة بين الواقعية والعالمية، وخصوصاً ما تدعيه العالمية من زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول بوصفه مؤشراً على صحة توقعات المدرسة العالمية، والذي أثبت «سوليفان» في عدة دراسات أنها غير مستندة إلى البيانات (Data)، لذا فهذه الدراسة تمثل عودة إلى نظرية «سوليفان» حول المناظرة بين الواقعية والعالمية (Realism vs. Globalism).

وفيما يلي تلخيص أهم مقولات المدرستين تحت الاختبار، والتي تشكل العوامل المستقلة في هذه الدراسة:

المقولات	المدرسة الواقعية	المدرسة العالمية
الفاعلون	الدول	المنظمات الدولية والدول، والشركات والأفراد.
القضايا	الأمن القومي والعسكري.	القضايا الإنسانية، والسكان، والتلوث، والتجارة... إلخ.
الحرب	خيار متاح للحفاظ على الأمن القومي للدولة.	خيار غير متاح وشيء من الماضي.
العلاقات الدولية	صراع مستمر من أجل القوة.	زيادة التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول.

تصميم البحث

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار فرضين أساسيين ينطلقان من المنافسة في تفسير السلوك الدولي بين كل من المدرستين الواقعية والعالمية:

أولاً: فرض المدرسة الواقعية: إذا كانت المدرسة الواقعية هي المسيطرة على السلوك الدولي، فإن التركيز في قضايا العلاقات الدولية سيكون منصباً على قضايا الأمن القومي والأمن العسكري، بالإضافة إلى إهمال قضايا الأمن الناعمة، وباختصار فإن معادلة الفرض المقترح هي كما يلي: **سيطرة المدرسة الواقعية يؤدي إلى اهتمام أكبر بقضايا الأمن القومي، وبخاصة الصراع والحرب والإرهاب.**

ثانياً: فرض المدرسة العالمية: إذا كانت المدرسة العالمية هي المسيطرة على السلوك الدولي، فإن التركيز في قضايا العلاقات الدولية سيكون منصباً على قضايا الأمن الناعمة، بالإضافة إلى إهمال قضايا الأمن القومي، وباختصار فإن معادلة الفرض

المقترح هي كما يلي: **سيطرة المدرسة العالمية يؤدي إلى اهتمام أكبر بقضايا الأمن الناعمة، وبخاصّة القضايا الإنسانية، مثل السكان، والتلوث، والتجارة... إلخ.**

مفاهيم الدراسة ومتغيراتها:

1 - العوامل المستقلة

تعتمد العوامل المستقلة لهذه الدراسة على المقولات الأساسية للمدرستين العالمية والواقعية، والتي تمت مناقشتهما في الصفحات السابقة (الجدول 1).

2 - العوامل التابعة:

القضايا الأمنية والعسكرية: وهي أهم القضايا التي تركز عليها المدرسة الواقعية، وتشمل القضايا الأمنية وقضايا الأمن القومي والدفاع عن الدولة، وذلك بزيادة قوة الدولة، وردع الدول المعادية، وذلك من خلال التسلح والإنفاق العسكري، لأنه لا يوجد في النظام الدولي من معين لها، وخصوصاً أنها تهمل دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

قضايا الأمن الناعمة: وهي القضايا التي تنادي بها المدرسة العالمية وتطرحها، وهي استبعاد التركيز على القوة العسكرية، وخصوصاً أن التركيز على الحرب أمر غير مجدٍ، وأن الإنفاق العسكري يؤدي إلى مزيد من الصراع، وهي بذلك تسلط الضوء على قضايا الأمن القومي من وجهة نظر مختلفة عن تلك التي تركز عليها المدرسة الواقعية، فهي تُعد الأمور الإنسانية والقضايا الاقتصادية من أهم تحديات الأمن القومي، والتي يجب أن تركز عليها الدولة.

التعريف الإجرائي للمفاهيم والمتغيرات:

قضايا المدرسة الواقعية: سيتم التركيز على قضيتين أساسيتين تعدان في صلب المدرسة الواقعية، وكذلك على تكرار تغطية القضيتين الآتيتين في تحليل المضمون:

1 - التسلح والصراع.

2 - الإرهاب الدولي.

قضايا المدرسة العالمية: سيتم التركيز على قضايا المدرسة العالمية، وهي تضم تكرارات تغطية هذه القضايا في تحليل المضمون الذي استخدم في جمع البيانات الأولية لبناء قاعدة البيانات للدراسة، وهي تضم القضايا الست الآتية:

1 - المديونية.

2 - التجارة الحرة.

3 – الهجرة والسكان.

4 – البطالة.

5 – الإيدز.

6 – التلوث والبيئة.

الفترة الزمنية للدراسة

تغطي هذه الدراسة ثماني سنوات، وهي (من عام 1990 إلى نهاية عام 1997). وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية للأسباب التالية:

1 – تنامي الحديث عن النظام الدولي الجديد، والنظام العالمي الجديد، وإفرازات هذا النظام، مثل العولمة والابتعاد عن الصراع والاهتمام بالقضايا الإنسانية.

2 – ادعاء بعض الباحثين بتراجع أهمية القوة، وبروز قضايا العولمة، وهي القضايا التي تهم أكثر الدول في العالم.

3 – نقد المدرسة الواقعية في قدرتها على تفسير الأحداث الدولية، والتنبؤ بها.

4 – ملاءمة فترة الدراسة لاختبار فروضها، من ناحية نظرية وعملية.

5 – القدرة على كشف أنماط العلاقة المراد اختبارها، لأن الفترة الزمنية تضم جميع أيام سنوات الدراسة المتعلّقة بالباحثين وصنّاع القرار، وتحديد أنماط طرح قضايا كل مدرسة من خلال تحليل المضمون، ومقارنة قضايا المدرستين، من حيث الكم والتغيير النسبي السنوي، وذلك من أجل معرفة اتجاه زيادة التركيز على قضايا كل مدرسة أو تراجعه.

مصادر البيانات:

تم تشكيل قاعدة بيانات أولية لقياس معدل تكرار تغطية القضايا التي تركز عليها الدراسة، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون للصفحة الأولى من جريدة الدستور الأردنية.

واختيرت الصفحة الأولى للمسوغات العلمية الآتية:

1 – تعكس الصفحة الأولى أهم القضايا والتطورات على الساحة الدولية.

2 – الصفحة الأولى هي أفضل مرآة لمخرجات الدول في إطار التعامل الدولي.

3 – اتباع القاعدة العلمية التي ترى أن الأحداث المهمة تكون في الصفحة الأولى.

وتم اختيار صحيفة الدستور الأردنية للأسباب التالية:

1 – اهتمام الصحيفة بالشئون الدولية.

2 – المناخ الديمقراطي في الأردن، وما يعكسه من حرية التعبير الحر والنسبي مقارنة بالدول المجاورة.

3 – عدم الرغبة في التركيز على صحف عربية أخرى، وذلك بسبب الانحياز المعروف.

4 – محاولة تجنب اختيار صحيفة أمريكية أو أوروبية خوفاً من عامل الانحياز لديها.

5 – محاولة رؤية وجهة نظر عربية في المناظرة العلمية في حقل العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها في الواقع العربي.

أسلوب تحليل المضمون:

تم استخدام تحليل مضمون العنوان والفكرة، وذلك من خلال التركيز على القضايا الدولية في الصفحة الأولى، وتدوين تكرار تغطية هذه القضية بوصفها خبراً أو تعليقاً (مع الإشارة إلى أن معظم الحالات كانت على شكل خبر). ووضعت استبانة خاصة لبيانات الدراسة الأولية. حيث إن وحدة التحليل في الدراسة هي فكرة الخبر أو التعليق الذي يطرح أياً من قضايا الدراسة الواردة في التعريف الإجرائي للدراسة، ومن ثمّ تم تحويل هذه البيانات باستخدام برامج الإحصاء المتوافرة، وخصوصاً (Excel)، ومراجعة (2920) عدداً من صحيفة الدستور، وأظهرت الدراسة (615) حالة تدخل ضمن التعريف الإجرائي لقضايا الدراسة، وهي معروضة في جدول (2).

نتائج الدراسة

تشير البيانات الواردة في جدول (2) إلى أن هناك (615) حالة في فترة الدراسة تغطي قضايا كل من المدرستين الواقعية والعالمية منذ عام 1990 إلى عام 1997. وتوزعت على الشكل الآتي: كان عدد قضايا المدرسة الواقعية (340) حالة، وشكلت ما نسبته (55%) من عينة الدراسة، أما قضايا المدرسة العالمية فكان عددها (275) حالة، وشكلت ما نسبته قرابة (45%) من عينة الدراسة.

أما بالنسبة إلى البيانات الجزئية، فتشير النتائج الواردة في جدول (2) إلى ما يلي:

قضايا المدرسة العالمية:

تشير البيانات الواردة في جدول (2) إلى ما يلي:

أولا: احتلت قضية الهجرة والسكان الحجم الأعلى من الحالات (88) حالة، وهو ما نسبته (32%) من مجموع حالات المدرسة العالمية، وشهدت أعلى مستوياتها في عام 1990 (48) حالة. وقد يكون ذلك انعكاساً لما حدث في منطقة

الشرق الأوسط، وبالتحديد أزمة الخليج الثانية التي أدت إلى تهجير الملايين من الكويت ودول الخليج العربية نتيجة لاحتلال العراق للكويت في عام 1990، وما أنتجه من آثار سلبية على واقع العالم العربي (ما زالت تعاني منه حتى الآن)، لذا فقد يؤثر ذلك في دقة النتائج، حيث يعطي دعما للمدرسة الواقعية، فالهجرة ومشكلة السكان هي من نتائج الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية.

ثانياً: احتلت قضية المديونية المرتبة الثانية (81) حالة في القضايا التي ركزت عليها المدرسة العالمية، وشكلت ما نسبته (29%) من مجموع حالات قضايا المدرسة العالمية، وأظهرت السنوات من (1990 – 1993) اهتماما ضعيفاً بهذه القضية بمعدل (6) حالات سنويا، أما بعد ذلك فقد بدأت تلك القضية الدولية في الظهور بشكل كبير في الفترة السابقة، حيث بلغ معدل طرح قضية المديونية في الأعوام من 1994 – 1997 (14) حالة سنويا، وهذا يشكل زيادة قدرها أكثر من (100%) عن الفترة السابقة.

ثالثاً: قضية التجارة الحرة: إن الحديث عن العولمة، وإن العالم أصبح قرية صغيرة، وضرورة أن تعدل دول العالم الثالث من طرق عمل اقتصادها وآلياته، لا بد أن ينعكس على قضية التجارة الحرة في قضايا المدرسة العالمية، والملاحظ من خلال النتائج في جدول (2) أن قضية التجارة الحرة احتلت المرتبة الثالثة في قضايا المدرسة العالمية، (61) حالة وما نسبته (22%) من مجموع عينة قضايا المدرسة العالمية. وشهدت فترة الأعوام الأربعة الأولى معدلا منخفضاً لطرح قضية التجارة الحرة، وكان معدل طرحها (3) مرات في السنة. وهي كما ذكرنا سابقاً مرحلة تصاعد في كل من: سيطرة المدرسة العالمية، والحديث المتنامي عن العولمة. ويلاحظ أن الفترة الثانية (من عام 1994 – 1997) شهدت ارتفاعا كبيراً مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ طرح هذه القضية بمعدل (12) حالة سنويا وبنسبة ضعفي ما تم طرحه في المرحلة الأولى.

رابعاً: إن قضية التلوث والبيئة التي تصب في صلب المدرسة العالمية – ومثل هذه القضايا لا تعرف حدودا سياسية – لم تشهد اهتماماً كبيراً كما ظهر في عينة الدراسة، وبرزت خلال سنوات الدراسة (30) حالة، وشكلت ما نسبته (11%) من عينة قضايا المدرسة العالمية. كما شهدت سنوات الدراسة طرحا لهذه القضية بمعدل أقل من (4) حالات سنوياً. مما يحدو بنا إلى القول إن هذه القضية لم تتصدر الأجندة السياسية للدول، وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، وتهديد الأمن القومي، حيث توضع مثل هذه القضايا في السطور الأخيرة لأجندة الدول.

جدول (2)
تغطية القضايا الدولية: 1990 – 1997*

القضية الدولية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	المجموع
المديونية	8	3	5	8	12	20	12	13	81
التجارة الحرة	2	4	4	2	10	13	11	15	61
الهجرة والسكان	48	9	5	8	7	6	4	1	88
البطالة	5	2	1	2	0	1	3	0	14
الإيدز	0	0	0	0	0	0	1	0	1
التلوث والبيئة	2	6	5	3	1	2	8	3	30
التسلح والصراع العسكري	37	95	30	34	27	19	24	23	289
الإرهاب	0	0	0	2	4	12	30	3	51
المجموع	102	119	50	59	61	73	93	58	615

* المصدر: قاعدة بيانات الدراسة.

خامساً: تم طرح قضية مرض الأيدز باعتباره جزءاً أساسياً مما تطالب به المدرسة العالمية في ظل النظام العالمي الجديد، فهذا المرض ربّما يحصد أكثر مما تحصده الحرب من حياة المواطنين، وبرغم ذلك فهذه القضية لم تحظ إلا بتغطية واحدة طوال فترة الدراسة.

نخلص إلى القول إن هناك توزيعاً غير عادل في قضايا المدرسة العالمية، فالقضايا المرتبطة بنتائج الحرب مثل الهجرة وغيرها تشكل نسبة كبيرة من قضايا المدرسة العالمية، مما يعطي دعما لأهمية المدرسة الواقعية في تفسير واقع العلاقات الدولية في الفترة الزمنية للدراسة. كما يلاحظ المتفحص أن هناك تركيزاً على قضايا أكثر بكثير من قضايا أخرى، مثل التجارة الحرة مقارنة بمرض الإيدز، ومجمل القول إنه لا يوجد نمطٌ محددٌ في تكرار قضايا المدرسة العالمية من خلال بيانات الدراسة الحالية.

قضايا المدرسة الواقعية:

تشير البيانات الواردة في جدول (2) المتعلقة بقضايا المدرسة الواقعية إلى ما يلي:

أولا: احتلت قضية التسلح والصراع المرتبة الأولى، وهي تعد أيضاً عينة ممثلة، بالإضافة إلى أنّها أهمّ قضية تصب في الأمن القومي للدولة، وشكلت قرابة (289) حالة من مجموع عينة قضايا المدرسة الواقعية، وما نسبته (85%). ويلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول (2) أن عام 1991 شهد أعلى نسبة (95 حالة)، في حين كانت نسبة تغطية قضية التسلح والصراع متوازنة في السنوات الأخرى للدراسة، وبلغ معدل التغطية السنوية (36) حالة، لذا فإن قضية التسلح والصراع شهدت نوعا من الاستقرار خلال فترة الدراسة مقارنة بقضايا المدرسة العالمية سابقة الذكر، والتي لم يتحقق فيها نوع من الاستقرار، وهذا عامل أساسي في استنتاج مدى هيمنة المدرسة الفكرية على واقع العلاقات الدولية.

ثانياً: قضية الإرهاب: شكلت قضية الإرهاب (51) حالة، وهي تمثل نسبة (15%) من مجموع قضايا المدرسة الواقعية في ظل النظام الدولي السائد، ويلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول (2) أن عام (1996) شهد أعلى نسبة في تغطية قضية الإرهاب (30 حالة)، ويشكل ما نسبته (59%) من مجموع قضايا الإرهاب خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أيضاً غياب قضية الإرهاب في الأعوام من (1990 – 1992)، وبلغ معدل قضية الإرهاب في السنوات المتبقاة ثلاث حالات سنويا.

وصفوة القول إنّ قضايا المدرسة الواقعية تفوق بكثير عدد تكرار تغطية المدرسة العالمية إذا وضعنا عدد قضايا المدرسة الواقعية (2) مقابل (6) في المدرسة العالمية، كما شهدت نوعا كبيرا من الاستقرار عبر فترة الدراسة – قضايا المدرسة الواقعية – مما يعزز فرض المدرسة الواقعية؛ لذا يمكن الاستنتاج أن المدرسة الواقعية ما زالت تسيطر على مخرجات العلاقات الدولية كما أشار فرض المدرسة الواقعية.

قضايا المدرسة العالمية والمدرسة الواقعية: تحليل مقارن

إن المتفحص لبيانات الدراسة، وخصوصاً من خلال المناقشة السابقة، يجد دعما علمياً لسيطرة المدرسة الواقعية على العلاقات الدولية خلال سنوات الدراسة، لكننا في حاجة إلى التدقيق في البيانات من خلال مقارنة نسبة الزيادة المئوية السنوية للبيانات الكلية، والبيانات الجزئية من أجل إيجاد أي مؤشرات تدعم أياً من فرضي هاتين المدرستين.

ويلاحظ من بيانات جدول (3) أن هناك دعما شبه متساوٍ لفرضي المدرسة العالمية والمدرسة الواقعية ظاهريا، لكن لا بد من تدقيق الاختبار بالنظر إلى النتائج الواردة في جدول (3) فيما يتعلق بقضايا كل مدرسة على النحو الآتي:

أولا: بالنسبة إلى المدرسة العالمية نلاحظ ما يلي:

– شهدت قضايا المدرسة العالمية زيادة نسبية مستمرة منذ عام 1993 إلى عام 1995.

– شهدت قضايا المدرسة العالمية تراجعاً نسبياً منذ عام 1996 وحتى نهاية عام 1997.

– كان عام 1990 هو أعلى سنوات الدراسة من حيث الكم بالنسبة لقضايا المدرسة العالمية، لكن إذا عددنا هذا العام عاما استثنائيا نتيجة لظروف حرب الخليج الثانية، فإن ذلك سيؤثر في باقي النتائج من حيث مقارنة المجموع العام للمدرسة العالمية بالمجموع العام للمدرسة الواقعية.

– اقترب التكرار الكلي لقضايا المدرسة العالمية من المتوسط الحسابي (34) في ثلاث سنوات فقط، في حين كانت السنوات الأربع الأخرى بعيدة عن المتوسط الحسابي، مما يعزز الفكرة التي عرضت سابقاً من عدم استقرار تكرار قضايا المدرسة العالمية.

– إذا عددنا عام (1990) عاما استثنائيا فإن عدد الحالات سينخفض إلى (215) حالة في سنوات الدراسة، وهذا يجعل المتوسط الحسابي يصل إلى (30) حالة سنوياً، ويبقى كثير من عدد الحالات السنوية بعيدا عن المتوسط الحسابي لتكرار تغطية المدرسة العالمية.

ثانياً: أما بالنسبة لبيانات المدرسة الواقعية فلا بد من الإشارة إلى ما يلي:

– شهدت قضايا المدرسة الواقعية أعلى نسبة تغير مئوي عامي 1991 و1996، في حين شهدت السنوات الأخرى انخفاضاً نسبياً في تكرار القضايا المتعلقة بالمدرسة الواقعية، دون أن يقابل هذا الانخفاض أي زيادة نسبية في قضايا المدرسة العالمية إلا في حالة استثنائية واحدة عام 1994، مما يعزز – أيضاً – عشوائية تكرار المدرسة العالمية، وعدم انبثاقها نتيجة هيمنة فلسفتها على فكر العلاقات الدولية في فترة الدراسة.

– شهدت قضايا المدرسة الواقعية نوعا من الاستقرار النسبي في عدد التكرار السنوي الكلي، مما يشير إلى أنه لا يوجد تأثير واضح للمدرسة العالمية عليها – والتي لا تنكر وجودها من حيث المبدأ – لكن ذلك يعزز هيمنتها على قضايا العلاقات الدولية، إذ إنه لو وجدت الدراسة نسبة زيادة كبرى في قضايا المدرسة العالمية يقابله انخفاض كبير في قضايا المدرسة الواقعية، لكان بالإمكان القول إن هناك تقدما ملموساً للمدرسة العالمية على الواقعية في شؤون العلاقات الدولية.

– بلغ معدل تكرار قضايا المدرسة الواقعية (43) حالة سنويا، وهذا يزيد بـ(13) حالة سنوياً عن المجموع الكلي السنوي لقضايا المدرسة العالمية.

جدول (3)

قضايا المدرسة الواقعية والمدرسة العالمية

مقارنة البيانات الكلية ونسبة التغير المئوي*

السنة	قضايا المدرسة العالمية	نسبة التغير المئوي	قضايا المدرسة الواقعية	نسبة التغير المئوي
1990	65	—	37	—
1991	24	%171 –	95	%61
1992	20	%20 –	30	%217 –
1993	23	%13	36	%17
1994	30	%23	31	%16 –
1995	42	%29	31	%0
1996	39	%8 –	54	%43
1997	32	%22 –	26	%108 –
المجموع العام	275	—	340	—

* المصدر: جدول (2).

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم المناظرات العلمية في مجال دراسة العلاقات الدولية، في فترة زمنية شهدت تطورات كبيرة ومهمة، وعلى رأسها قضية العولمة، واختبرت فرضين أساسيين يقومان على الأسس الفكرية للمدرستين الواقعية والعالمية، وخلصت الدراسة إلى دعم فرض المدرسة الواقعية من خلال الاختبار الإمبيريقي الذي اعتمد على بيانات كمية ذات دلالة علمية. وأوضحت الدراسة أن النتائج تشير إلى سيطرة مستمرة ومستقرة للمدرسة الواقعية على مخرجات العلاقات الدولية، وهذا واضح من خلال مقارنة عدد التكرارات السنوية للبيانات الجزئية والكلية، والاستقرار الواضح في تغطية قضايا المدرسة الواقعية، وبيّنت الدراسة كذلك أن الاختبار العلمي لا يدعم فرض المدرسة العالمية ومقولاتها في الفترة الزمنية للدراسة، كما لا بد من الإشارة هنا إلى مستقبل العلاقات الدولية من حيث المخرجات التي ستبقى كما هي عليه، لأن المدرسة المهيمنة عليه هي المدرسة الفكرية التي تحكم سلوك الدول المهيمنة على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية). ومن الواضح أن بروز قضايا المدرسة العالمية لا يعني بالضرورة تغيراً في المنهج السلوكي للدول في العلاقات الدولية، لأن مثل هذه القضايا موجودة، وما هي إلا فورات هنا وهناك لا تعبر بالضرورة عن تغير منهجي فلسفي في دراسة العلاقات الدولية، بل إنّها – كما ألمحت الدراسة – تستخدم بوصفها غطاء لتحقيق الأهداف الذاتية للأمن القومي للدولة المسيطرة، دون وجود تركيز وسياسة بعيدة المدى فيما يتعلّق بالموضوعات المهمة (Strand, 1999).

وأهم النتائج المستقاة من هذه الدراسة، أن المحلّل وصانع القرار – في مجال العلاقات الدولية – لا بدّ أن يكون على علم واطلاع بالأسس الفكرية التي تنطلق منها النشاطات الدولية في الوقت الحالي، فالعولمة التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا فكرة جديدة للواقعية السياسية التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي (بداية الألفية الثالثة)، أمّا الدعوة إلى التركيز على قضايا الديمقراطية، والتحرر الاقتصادي، والقضايا الأخرى التي تصاحب العولمة، فلا يوجد لها منبع فلسفي مسيطر في سياسة الدولة المهيمنة على العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، لذا يمكن أن نطلق مصطلحاً آخر على العولمة ينسجم مع المنبع الفكري للمدرسة المسيطرة على واقع العلاقات الدولية في الوقت الحالي، وهو «الأمركة»، أي محاولة تهيئة مناخ

عام تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بأقل كلفة ممكنة، وهذا هو نموذج الفاعل العقلاني، والذي يقوم على أساس مبادىء المدرسة الواقعية (حسابات المصلحة الذاتية الأنانية) (Allison, 1971; Telhami, 1999).

وإذا كانت العولمة إيجابية كما يدعي بعض المفكرين، فلا بد أن نرى ذلك واضحاً على سلوكيات الدول العظمى في العالم من خلال انخفاض عدد الحروب، والإنفاق العسكري على آلة الحرب، والتركيز على القضايا الإنسانية المهمة، ويجب أن يتوافر ذلك في بيانات مطردة، تظهر حضور هذه الصورة المنشودة، وإلا فإن القضايا التي تشير إليها الدول العظمى تبقى حالات استثنائية تم القيام بها من أجل تحقيق مصالح ذاتية، وما دمنا نتكلم عن مصالح قومية ذاتية فإننا بعيدون كل البعد عن النواحي الإيجابية للعولمة، لذلك لا بد لصناع القرار في دول العالم الثالث من اليقظة؛ فالعولمة قد تكون شكلاً آخر من أشكال الاستعمار لكن عن رغبة أكيدة منها، وتبقى الدول المتحكمة في النظام العالمي أو الدولي هي من يصنع ظروفها.

المصادر

ري، جيمس لأي (1996). الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دراسات استراتيجية (1).

عدنان الهياجنة، (1991). دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دراسات استراتيجية (29).

Adams, K. R. (1999). Is structural realism totalitarian? Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Adamson, F. B. (1999). Globalization, international migration and changing security interest in Western Europe. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Allison, T. (1971). *Essence of decision: Explaining the Cuban missile crisis.* Boston: Little, Brown and Company.

Carr, E. H. (1962). *The twenty years' crisis 1919-1939.* New York: St. Martin Press.

Crothers, L. (1999). Individualism, egalitarianism, and the shining city on a hill: The political cultural foundation of violence in American foreign policy. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Dixon, W. J. (1992). Democracy and the peaceful settlement of international conflict. Paper presented at the 1992 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-6.

Eisenstadt, M. (1998). U.S. military capabilities in the post cold-war era. Implications for the Middle East allies. *The Middle East Review of International Affairs,* 2: (4). (Internet ed.).

Ferguson, Y. H., & Richard W. M. (1988). *The elusive quest: Theory and international politics.* South Carolina, USA: University of South Carolina.

Freedman, R. O. (1999). U.S. policy toward the Middle East in Clinton's second term. *The Middle East Review of International Affairs,* 3(1) (Internet ed.).

Heisbourg, F. (1999). American Hegemony? Perceptions of the US abroad. *Survival.* 4:(4). (Internet ed.).

Hussain, I. I. (1999). Divided we stand, united we fall? the United Nations, collective security and the cold war context. Paper presented at the 1999 annual meeting of The American Political Science Association, September 2-5.

Kegley, C. W. Jr. (1993). The neoidealist moment in international studies? Realist myths and the new international realities. *International studies Quarterly,* 37, 131-146.

Keohane, R. O. (1983). Theory of world politics: Structural realism and beyond. In A.W. Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline.* Washington, D.C.: American Political Science Association.

Keohane, R. O. (Ed.), (1986). *Neorealism and its critics.* New York: Columbia University Press.

Keohane, R. O. (1988). Alliances, threats, and the uses of neorealism, Book Review: The origins of alliances, by Stephen M. Walt (1987). *International Security,* Summer, 13 (1), 169-176.

Keohane, R. O., & Joseph, S. N. 1998. Power and interdependence in the information age. *Foreign Affairs,* 77 (September): 81-95.

Kuhn, T. S. (1970). *The structure of scientific revolutions.* Chicago: The University of Chicago Press, 2nd ed.

Miller, B. (1999). Between war and peace: Systemic effects on the transition of the Middle East and the Balkans from the cold war to the post-cold war era. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Morgan, P. M. (1990). *Theories and approaches to international politics: What are we think.* New Brunswick, USA: Transaction Publishers, 4th ed.

Morgenthau, H. J. (1952). *Politics among nations: The struggle for power and peace.* New York: Knopf.

Nye, J. S. Jr. (1998). U.S. security policy: Challenges for the 21st century. *USIA Electronic Journal.* (3):3. (Internet ed.).

Rosenau, J. N. (1999). Human rights in a turbulent and globalized world. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Rubin, B. (1999). U.S. foreign policy and rogue states. *The Middle East Review of International Affairs*, 3(3). (Internet ed.).

Russell, R. L. (1999). Neorealism on the stabilizing effects of nuclear weapons proliferation: A traditional realist's critique. Paper presented at the 1999 annual meeting of *the American Political Science Association*, September 2-5.

Shimko, K. L. (1992). Realism, neorealism, and American liberalism. *The Review of Politics 54, 281-301.*

Sullivan, M. P. (1990). *Power in contemporary politics*. Columbia, SC: University of South Carolina Press.

Sullivan, M. P. (1982). Transnationalism, power politics, and the realities of the present system. In R. Maghroori & B. Ramberg (Eds.), *Globalism versus realism: International relations' thrid debate*. Boulder, Colorado: Westview.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1999). *SIPRI arms transfer project*. Oxford: Oxford University Press.

Strand, J. R. (1999). Regional voting blocks in the international monetary fund. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Telhami, S. (1999). An essay on neorealism and foreign policy. Paper presented at the 1999 annual meeting of the American Political Science Association, September 2-5.

Vasquez, J. A. (1979). Coloring it Morgenthau: New evidence for the old thesis on quantitative international politics. *British Journal of International Studies*, 5, 210-228.

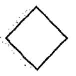
Walt, S. M. (1998). International relations: One world, many theories. *Foreign Policy*. No 110, (Spring): (Internet ed.).

Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Company.

Weller, M. (1999). Iraq and the use of force in a unipolar world. *Survival*, 4 (4). (Internet Ed.).

Zakaria, F. (1998). *From wealth to power, The unusual origins of American's world role*. Princeton: Princeton University Press.

مقدم في: فبراير 2000.
أجيز في: أبريل 2001.



السلع المعلوماتية:
حالة برامج كتب التراث الإسلامية

محمد بن إبراهيم السحيباني(*)

ملخص: السلع المعلوماتية هي كل ما تم تحويله إلى شكل إلكتروني يمكن للحاسب أن يتعامل معه، مثل البرامج والكتب والأشرطة والصور الثابتة والمتحركة. ويسعى هذا البحث إلى مناقشة عدة صعوبات تثيرها الطبيعة الخاصة لمثل هذه السلع. فالكلفة الثابتة لإنتاج هذه السلع كبيرة جدا مقارنة بكلفتها الحدية، مما يجعلها غير قابلة للبقاء والنمو في ظل المنافسة التامة. كما أن السلع المعلوماتية تتعامل مع المعلومات التي تعد إلى حد كبير سلعة عامة، مما يجعل إنتاجها من قبل القطاع الخاص أقل كفاءة بسبب مشكلة الراكب المجاني. والتغلب على هذه الصعوبات يتطلب اتباع استراتيجيات جديدة من قبل كل من المنتجين والمجتمع. ويركز البحث بشكل خاص على الخصائص الإضافية المميزة لإحدى السلع المعلوماتية، وهي برامج كتب التراث الإسلامية في محاولة لتقديم بعض المقترحات التي يتوقع أن تحسن من طريقة إنتاج هذه السلعة المهمة وتسويقها.

مصطلحات أساسية: السلع المعلوماتية، الاقتصاد الرقمي، حقوق الملكية الفكرية، برامج كتب التراث الإسلامية.

مقدمة:

لقد أدى التطور الكبير في مجالي الحاسب الآلي بمكونيه (البرامج والعتاد)[1]

---

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.) – قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية.

(1) العتاد Hard ware يقصد بها مكونات الحاسب بخلاف البرامج.

والثورة في تقانة الاتصالات إلى نشوء اقتصاد رقمي digital economy ذي حجم كبير ومتنام. حيث توضح الإحصاءات أن مجموع الإنفاق العالمي على تقانة المعلومات والاتصالات بلغ 1,8 ترليون دولار أمريكي في عام 1997م وهو ما يمثل 6% من مجموع الناتج العالمي في تلك السنة. ومقارنة بأرقام عام 1992م، توضح الإحصاءات كذلك أن الإنفاق على هذا القطاع قد زاد بمعدل 40% (WITSA, 1998) . وفيما يتعلق بالمنطقة العربية يوضح المصدر نفسه أن مجموع إنفاق دول الخليج العربي ومصر على تقانة المعلومات والاتصالات بلغ 6,2 بلايين دولار أمريكي في عام 1997م، وهو ما يمثل 2,3% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في تلك السنة، وبمعدل زيادة مقدارها 48% مقارنة بحجم الإنفاق على هذا القطاع في عام 1992م (WITSA, 1998).

والملاحظ أن لهذا القطاع الاقتصادي الجديد بنية خاصة تميزه عن الاقتصاد التقليدي، سواء تعلق الأمر بإنتاج المعلومات (البرامج والبيانات) أو العتاد (التقانة اللازمة للاستفادة من المعلومات بالحفظ والتوزيع). فدوال كلفة إنتاج المعلومات تختلف عن دوال كلفة السلع التي تنتج عادة في الأسواق التنافسية، مما يحتم على المنتجين اتباع استراتيجيات جديدة في مجال تسعير المعلومات وتسويقها وإدارة حقوق ملكيتها الفكرية. وتتطلب طبيعة العتاد من المنتجين التنافس في مجالات جديدة، مثل وضع المعايير القياسية. كما تتطلب هذه البنية المميزة من المجتمع أيضاً القيام بدور فاعل في مجالات كثيرة تؤثر في كفاءة الإنتاج في هذا القطاع، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان المنافسة العادلة، والإسهام في صياغة المعايير القياسية[2].

وهذا البحث يركز بصفة خاصة على التحديات التي يثيرها أحد أهم مكونات هذا الاقتصاد، وهي السلع المعلوماتية information goods والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها. والسلع المعلوماتية هي كل ما تم تحويله إلى اللغة التي يفهمها الحاسب، فيمكنه أن ينفذها أو يحفظها أو ينسخها أو ينقلها أو يطبعها، وغير

(2) من التسميات الأخرى التي تطلق على هذا القطاع الجديد: الاقتصاد الجديد New Economy أو اقتصاد المعلومات Information Economy، أو اقتصاد الشبكات Networking Economy. ويقدم (Shapiro & Varian, 1999). معالجة شاملة لكثير من القضايا الاقتصادية التي تثيرها البنية الخاصة لهذا الاقتصاد.

ذلك من المهام. فتدخل ضمن السلع المعلوماتية البرامج والبيانات، سواء أكانت تعبر عن نصوص أم صور ثابتة أم متحركة أم أصوات، فالكتاب المطبوع لا يعد سلعة معلوماتية، ولكن الكتاب الذي تم إدخال نصه في الحاسب يعد كذلك[3].

ومن الملاحظ أن عملية إنتاج المعلومات وتوزيعها مرت تاريخياً بعدة مراحل (Canoy & de Bijl, 2000). ففي البداية كانت المعلومات تستهلك في وقتها، أو تحفظ في الصدور؛ حيث إن خزنها في أي وسيط خارجي كان غير ممكن. ومع مرور الوقت اكتشف الإنسان الكتابة بوصفها وسيلة لخزن المعلومات. وقد تطورت عملية خزن المعلومات بشكل تدريجي من الشكل البدائي (تدوينها على الصخور أو رقاع الجلود) إلى تدوينها على الورق بوساطة النساخ. وبعد الثورة الصناعية أمكن خزن المعلومات على الورق بوساطة المطابع الآلية، أو الأشرطة السمعية والبصرية، فانتشرت الكتب والجرائد والأشرطة والأفلام. وبعد التطور في تقانة الحاسب الآلي في جانبي (البرامج والعتاد) أصبح بالإمكان حفظ جميع المعلومات في شكل إلكتروني يجعل من السهل إعادة إنتاجها (وهو ما نعنيه بالسلع المعلوماتية). وتتميز السلع المعلوماتية بأن إعادة إنتاجها أقل كلفة وأكثر دقة من مثيلتها العادية، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى تطور تقانة شبكة «الإنترنت» إلى سهولة توزيع السلع المعلوماتية؛ حيث تمكن هذه التقانة من إرسالها في وقت واحد إلى عدد كبير من الأفراد في أي مكان من العالم. وقد أدت هذه التطورات الحديثة إلى زيادة قاعدة المستهلكين للسلع المعلوماتية بسبب انخفاض كلفة إنتاجها وسهولة الوصول إليها، كما يشهد لذلك التوسع في إنتاج الكتب الإلكترونية e-book وأفلام الفيديو الرقمية. كما أدت هذه التطورات في الوقت نفسه إلى بروز دور الحقوق الفكرية في إنتاج هذه السلع، ومن ثم زيادة حافز أصحابها للمطالبة بحفظ حقوقها من خلال مطالبة منتجي السلع المعلوماتية للحكومات بسن الأنظمة التي تعترف بحقوق الملكية الفكرية للبرامج والبيانات، والدعوة إلى المزيد من الحزم في تنفيذ هذه الأنظمة.

وللسلع المعلوماتية خصائص تميزها عن غيرها من السلع. وبحسب (Varian, 1998)،

---

(3) اللغة التي يفهمها الحاسب هي لغة الآلة Machine Language، وهي تتكون من البت bit الذي يمكن أن يأخذ قيمتين (صفر أو واحد). ويتم تحويل السلعة العادية إلى معلوماتية عن طريق ترميزها في شكل تيار من البت أو ما يسمى بالأرقمة digitization. ووفق (Varian, 1998) فإن السلع المعلوماتية هي «كل ما يمكن أرقمته» وليس ما تمت أرقمته فعلاً، حيث يرى أن جميع السلع التي يمكن أرقمتها ستصبح سلعاً معلوماتية في المستقبل.

فإن أهم هذه الخصائص هي: (1) تناقص الكلفة المتوسطة للإنتاج: حيث إن الكلفة الثابتة لإنتاج الوحدة الأولى من هذه السلعة تعد كبيرة، في حين تعد كلفة إعادة إنتاجها منخفضة جدا (2) شبهها بالسلع العامة. حيث إن المعلومات تعد من السلع التي لا يترتب على توفيرها لمستخدم إضافي أي كلفة إضافية بالنسبة للمجتمع، ويصعب أو يكون من غير المرغوب فيه استبعاد أي فرد من أفراد المجتمع من الانتفاع بها. وهناك خصائص أخرى للسلع المعلوماتية، منها: كونها من سلع التجربة[4]؛ حيث يتعذر على المشتري المحتمل معرفة مقدار جودة السلعة المعلوماتية إلا بعد تجربتها، والقابلية للتمويل من خلال الإعلان (المجلات والصحف والبرامج وخدمات الإنترنت)، وحاجتها للعتاد بوصفها سلعة مكملة، حيث إنه لا يمكن الاستفادة منها إلا في ظل توافر عتاد معين (التقانة اللازمة لنقل المعلومات وحفظها)، وبعض السلع المعلوماتية تتميز بأن قيمتها تزيد بزيادة عدد المستخدمين لها، مثل البرامج (وبخاصة نظم التشغيل).

وهذه الخصائص للسلع المعلوماتية – وبخاصة الأولى والثانية – تثير عددا من الصعوبات التي تحتاج إلى معالجة خاصة. فعلى سبيل المثال ينبني على تناقص الكلفة المتوسطة لإنتاج هذه السلع أن سوقها لا يمكن أن تكون سوق منافسة تامة، كما أن شبهها بالسلع العامة – في ظل عدم وجود حماية كافية لحقوق ملكيتها الفكرية – يعوق إنتاج هذه السلع بوساطة القطاع الخاص على الرغم من أهميتها. ويسعى هذا البحث إلى مناقشة هذه الصعوبات من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة: هل ستؤدي هذه الخصائص إلى انحسار حجم سوق السلع المعلوماتية وإعاقة نموها؟ أو ستؤدي إلى تغير بنية هذه السوق، بحيث تصبح أقرب إلى الاحتكار؟ أو ستؤدي إلى قيام المجتمع بإنتاج السلع المعلوماتية أو بتنظيم إنتاجها ودعمه؟ ويركز البحث بصفة خاصة على الإجابة عن هذه التساؤلات في حالة إحدى السلع المعلوماتية المهمة للمجتمع الإسلامي، وهي: (برامج كتب التراث الإسلامية). حيث تعد برامج كتب التراث سلعاً معلوماتية تحتوي على بيانات تتمثل

(4) تقسم السلع بحسب إمكانية معرفة جودتها قبل الشراء إلى ثلاثة أنواع (Tirole, 1994: 106): (1) سلع بحث، وهي التي يمكن معرفة جودتها قبل الشراء، (2) سلع تجربة، وهي التي لا يمكن معرفة جودتها إلا بعد استهلاكها أو استخدامها، مثل نوعية أكل المطعم. (3) ونوع ثالث (يمكن تسميته بالسلع الظنية) لا يستطيع المستهلك معرفة جودتها حتى بعد الاستهلاك، مثل العلاج الطبي.

في نصوص كتب التراث مع برامج وخدمات بحثية إضافية تساعد المستخدم على الاستفادة من هذه النصوص بالبحث والنسخ والطباعة ونحوها.

والمنهجية التي تعتمدها هذه الدراسة هي التحليل النظري لحالة السلع المعلوماتية وبرامج كتب التراث الإسلامية باستخدام بعض أدوات التحليل الاقتصادي. حيث يتضمن البحث في ثناياه نموذجاً مبسطاً يوضح الخصائص الأساسية والإضافية لهذه السلعة وأثرها المحتمل على دوال الكلفة والطلب، ومن ثم على توازن سوق السلعة المعلوماتية عموماً وسوق برامج كتب التراث الإسلامية خصوصاً. ويهدف البحث من خلال هذا التحليل إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى إنعاش أسواق هذه السلع التي تحظى بأهمية خاصة من وجهة نظر المجتمع. ومع أن هذا البحث يقدم في الأساس تحليلاً نظرياً لحالة برامج كتب التراث فإنه لم يغفل الإشارة إلى واقع صناعة هذه البرامج.

وباقي فقرات البحث مقسمة على النحو التالي: يستعرض القسم الثاني أهم خصائص السلع المعلوماتية، والصعوبات التي تثيرها، والاستراتيجية المناسبة للتعامل معها من قبل كل من المنتجين والمجتمع. ويركز القسم الثالث على الخصائص الإضافية لبرامج كتب التراث الإسلامية، ويقترح استراتيجية أكثر ملاءمة للتعامل معها. أما القسم الرابع فيربط بين النظرية والواقع من خلال عرض موجز لواقع صناعة هذه البرامج. ويختم القسم الأخير هذا البحث بذكر بعض الملاحظات الختامية.

خصائص السلع المعلوماتية والاستراتيجية المثلى

يستعرض هذا القسم الخاصيتين الأساسيتين للسلع المعلوماتية والصعوبات التي تثيرها والمتعلقة بهيكل كلفة إنتاجها وشبهها بالسلع العامة. كما يستعرض الإستراتيجيات الممكنة التي يقترحها الاقتصاديون لتجاوز هذه الصعوبات.

هيكل كلفة إنتاج السلع المعلوماتية

يتطلب إنتاج الوحدة الأولى من السلعة المعلوماتية كلفة ثابتة كبيرة (مثل كلفة التصنيف والبرمجة)، ولكن كلفة إنتاج أي وحدة إضافية (أو الكلفة الحدية (Marginal Cost (MC) تكون ضئيلة جدا مقارنة بالكلفة الثابتة، حيث لا تتطلب إعادة الإنتاج أكثر من عملية نسخ. بل إن الكلفة الثابتة تكون في معظم الأحوال كلفة

مغرقة. أي يجب تحملها قبل الإنتاج ولا يمكن استعادتها في حالة إخفاق المنتج. كما أن الكلفة الحدية لإنتاج السلع المعلوماتية تتسم بالثبات بسبب عدم وجود قيود على الطاقة الإنتاجية (Varian, 1998).

وبافتراض أن f تمثل الكلفة الثابتة وc الكلفة الحدية (MC) وx الكمية المنتجة فإن دالة كلفة إنتاج السلع المعلوماتية [C(X)] يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$C(x) = f + cx \qquad (1)$$

ومن ثم تكون دالة الكلفة المتوسطة [AC(x)] مساوية لـ :

$$AC(x) = C(x)/x = f/x + c \qquad (2)$$

ولاستكمال تحليل سوق هذه السلعة نفترض أن دالة الطلب ممثلة في:

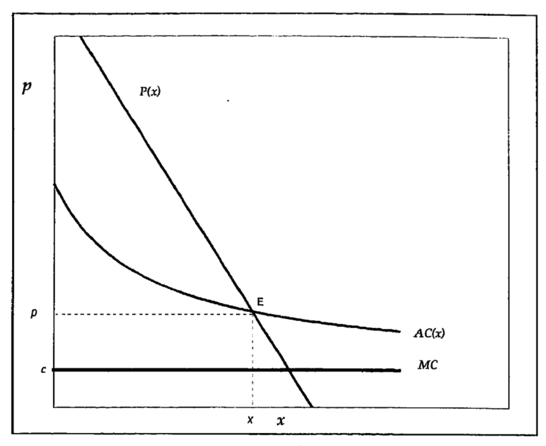
$$P(x) = a - bx \qquad (3)$$

حيث تمثل a وb معلمات Parameters دالة الطلب وP السعر.

من الواضح – كما في شكل (1) – أن دالة الكلفة المتوسطة تكون متناقصة دائماً[5]. ويثير هيكل الكلفة هذا مشكلات تتعلق بمدى جدوى سوق المنافسة وبالطريقة المثلى لتسعير السلع المعلوماتية. فالسوق التنافسية لا يمكن أن تسود في ظل هذا الهيكل[6]. لأن التنافس يدفع السعر دوماً إلى الكلفة الحدية (وهي ضئيلة جدا) ولكن عند هذا السعر لا يمكن استعادة الكلفة الثابتة التي تحملها المنتج. ومن ثم تؤدي المنافسة – في ظل هذا الهيكل للكلفة – إلى خسارة مؤكدة للمنتج مهما كان حجم الطلب P(x)؛ لأن الكلفة الحدية تكون دائماً أقل من الكلفة المتوسطة، كما هو واضح في شكل (1).

(5) لاحظ أن بنية الكلفة هذه تماثل حالة مشهورة في علم الاقتصاد، وهي حالة سلع المنافع العامة (مثل الهاتف والكهرباء) والتي عادة ما يتم تنظيم إنتاجها من قبل الحكومة. والفرق بين هذه السلع والسلع المعلوماتية هو قابلية الأخيرة للمنافسة، ولهذا تنتج عادة من قبل القطاع الخاص من دون تنظيم مباشر من قبل الحكومة. أما سلع المنافع العامة فليست قابلة للمنافسة، ولذا يتم حصر إنتاجها في منتج واحد تتم مراقبته بشكل مباشر من قبل الحكومة.

(6) يعرف الاقتصاديون السوق التنافسية بأنها السوق التي يوجد فيها عدد من المنتجين الذين ينتجون سلعة متجانسة (متماثلة).



شكل (1): التوازن في سوق السلع المعلوماتية

فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن هناك منتجين يقومان ببيع نص كتاب المغني (بوصفه سلعة معلوماتية) مع تشابه في واجهة المستخدم، فسيقرر المشترون بلا شك الشراء ممن يعرض سعراً أقل بسبب تجانس السلعة، ومن ثم يستطيع أي منتج أن يستحوذ على كل الطلب في السوق بتسعير سلعته عند سعر أقل بقليل من سعر منافسه. ولكن هذا يدفع المنتج الذي لم يتمكن من بيع إنتاجه إلى تخفيض سعره لزيادة حصته من السوق. ولن تتوقف حرب الأسعار بينهما حتى يستقر السعر عند الكلفة الحدية. وحيث إن هذا السعر لا يغطي الكلفة الثابتة، فإن كل المنتجين إلا واحداً يتركون العمل في هذا المجال. وهذا التحليل يعني ضمنا أن سوق السلع المعلوماتية سوف تتسم في الواقع بالاحتكار الطبيعي(7) سواء أكان احتكارا تاماً أم احتكار قلة(8).

(7) يعد الاحتكار طبيعياً إذا كان بسبب طبيعة سلوك الكلفة (أي بسبب عامل تقاني لا علاقة له بسلوك المنتج)، وهو يختلف عن الاحتكار المشهور الذي يكون بسبب سلوك المنتج نفسه (أي بسبب اتباع سياسات تؤدي إلى استبعاد منافسيه أو منعهم من دخول السوق).

(8) تعرف السوق بأنها سوق احتكار تام إذا كان يوجد فيها بائع وحيد، وبأنها احتكار قلة إذا كان يوجد بها عدد من المنتجين الذين ينتجون سلعاً ليست متجانسة، ولكنها تعد بدائل قريبة بعضها لبعض.

والاستراتيجية المثلى للتمتع بنوع من السلطة الاحتكارية الطبيعية في سوق السلع المعلوماتية هي التميز. فالمنتج يجب أن يسعى إلى تمييز سلعته عن بديلاتها بميزات تجعل منها – نسبياً – سلعة فريدة. فالتميز يمكنه من التمتع بنوع من السلطة الاحتكارية (الطبيعية) التي تسمح له بالتركيز على سلوك زبائنه أكثر من سلوك منافسيه. وينبغي ملاحظة أن هذه السلطة الاحتكارية النسبية لا تمكن منتجي السلع المعلوماتية من الحصول على أرباح غير عادية؛ حيث إن حرية الدخول وسهولته إلى سوق السلع المعلوماتية تجعل أرباح المنتج مساوية للصفر (Varian, 1998)، أي يبيع عند سعر مساو للكلفة المتوسطة، كما هو ممثل في النقطة E في شكل (1)[9].

كما يعد التميّز (في إنتاج سلعة فريدة نسبياً) استراتيجية مثلى لأنه شرط للتمييز (في السعر ومواصفات السلعة). فمن دون التميز يكون التسعير بناء على الكلفة الحدية، ويؤدي إلى خسارة محققة، أما التميز فيجعل في يد المنتج نوعاً من السلطة في التسعير تمكنه من اتباع سياسات سعرية تعتمد على مقدار قيمة السلعة في نظر المستهلكين بدلا من مقدار كلفتها الحدية، مما يمكنه من استرجاع الكلفة الثابتة، وهو ما يعرف بسياسة التمييز السعري. ويفرق الاقتصاديون عادة بين ثلاث درجات من التمييز (Tirole, 1994: 133):

1 – **التمييز السعري من الدرجة الأولى:** ويسمى كذلك بالتسعير الشخصي، حيث يكون الهدف تحديد سعر لكل مستهلك على حدة بحسب درجة رغبته في السلعة. فعلى سبيل المثال إذا كانت السلعة المعلوماتية تكلف 7 وحدات نقدية [6 (ثابتة) و1 (متغيرة)] ويوجد مستهلكان؛ يرغب الأول بدفع 6 والآخر 3، فالتسعير بـ 6 يجعل الإيراد 6 لأن المستهلك الآخر لن يشتري عند هذا السعر. والتسعير بـ 3 يجعل الإيراد 6 (2×3) وفي كلتا الحالتين فإن الإيراد أقل من الكلفة. ولكن لو استطاع المنتج أن يبيع بسعر مختلف لكل مستهلك لحصل على 9 ولربح. لاحظ أن إنتاج هذا المنتج مرغوب فيه اجتماعيا، لأن مجموع ما يرغب الناس (ممثلا في هذين المستهلكين) في دفعه يفوق كلفة إنتاج السلعة ($9 > 8$)، حيث تساوي كلفة

(9) الكلفة من الناحية الاقتصادية تتضمن كلفة الفرصة البديلة، بما في ذلك معدل ربح معقول للمنتج، وتعد الأرباح غير عادية إذا كانت إيرادات المنتج تفوق هذه الكلفة.

إنتاج الوحدة الأولى 7، في حين يكلف إنتاج الوحدة الثانية وحدة نقدية واحدة[10]. ويلاحظ أن التوسع في التجارة الإلكترونية (التجارة عبر الإنترنت) يسهل من تجميع معلومات أفضل عن كل مستهلك، والتعامل معه على انفراد، ومن ثم يسهل من التسعير الشخصي. مع هذا فإن هذا النوع من التمييز السعري يعد أمراً صعباً في الواقع لسببين: (1) تباين المعلومات؛ حيث يصعب على المنتج معرفة مقدار قيمة السلعة في نظر كل مستهلك. (2) إمكانية تبادل المنتج بين المستهلكين؛ بسبب عدم وجود قيود تقانية أو نظامية تمنع إعادة البيع بين فئات المستهلكين. ولتفادي هذه الصعوبة يلجأ منتجو السلع المعلوماتية عادة إلى التمييز السعري من الدرجتين الثانية والثالثة.

(2) التمييز السعري من الدرجة الثانية: وفي هذا النوع من التمييز يقوم المنتج بعرض توليفات مختلفة، كل توليفة لها سعر وكمية مختلفة، فمثلا الكميات الأكبر تشتري بسعر أقل (أسعار تجزئة وأسعار جملة). وقد تتكون كل توليفة من سعر وجودة مختلفة، وهو ما يعبر عنه في مجال السلع المعلوماتية بتعددية الإصدار versioning، حيث يمكن للمنتج أن يبيع إصدارات متنوعة بأسعار مختلفة، فتكون هناك إصدارات شاملة ومصغرة، أكاديمية وتجارية، وإصدارات تختلف من حيث نوع واجهة المستخدم ودرجة الوضوح (بالنسبة للبرامج التي تحوي صورا) وإمكانات البرنامج والدعم الفني. وقد يأخذ التمييز بعداً ثالثاً؛ وهو الوقت، فتتكون كل توليفة من سعر ووقت مختلف، فيكون السعر مرتفعاً في البداية، ثم يتم تخفيضه لاحقاً. ولتنفيذ هذا النوع من التمييز السعري يتطلب الأمر تخفيض جودة الإصدار وسعره الموجه للشريحة الأدنى (بحيث لا تكون مفضلة للشريحة الأعلى)، ومن ثم يكون من مصلحة كل فئة أن تختار النسخة التي تتفق مع درجة تفضيلها للمنتج. والتمييز في هذه الحالة (تقليل جودة المنتج وسعره) يمكن من خدمة عينة معينة من المستهلكين، من دون التخلي عن العينة التي تفضل جودة أحسن. ويعد

(10) إذا كانت القيم (9 و3) بدلا من (6 و 3) فإن المنتج قد يستمر في الإنتاج بالبيع فقط بسعر 9، ويخسر بالبيع عند سعر 3. أي يكتفي بالبيع للمستهلك صاحب التفضيل الأعلى فقط. وإذا كانت القيم (20 و7) فإن المنتج يمكن أن يستمر في الإنتاج حتى لو باع سلعته بسعر 7 (حيث يكون إيراده 14) ولكن ربحه سوف يكون أكبر بكثير لو اكتفى ببيع السلعة بـ 20. وهذا المثال يعني أن المنتج قد يفضل البيع لشريحة أعلى، مع أن البيع بسعر الشريحة الأدنى يمكن أن يغطي كلفة الإنتاج.

تقديم المنتج عينات مجانية محدودة المواصفات أو الوقت أحد أمثلة هذا النوع من التمييز السعري. والتوسع الملحوظ في هذه السياسة راجع في المقام الأول إلى انخفاض الكلفة الحدية للإنتاج (نتيجة تطور الحاسب) والتوزيع (نتيجة تطور الإنترنت)[11].

3 – **التمييز السعري من الدرجة الثالثة:** ويسمى أحياناً بتسعير المجموعات. وفيه يتم ربط التسعير بشيء مشاهد للمنتج، ويكون له علاقة بتفضيلات المستهلك. فالمنتج يمكن أن يشاهد بعض المؤشرات التي لها علاقة بمرونة الطلب على سلعته، مثل نوعية المستهلك (شركة تجارية أو جامعة، طالب أو أستاذ، شركة كبيرة وأخرى صغيرة، مستهلك محلي ومستهلك أجنبي). على أن نجاح هذا التمييز يعتمد كذلك على افتراض عدم إمكانية إعادة بيع السلعة بين فئات المستهلكين. والفرق بين التمييز السعري من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة أنه في الحالة الأخيرة يقوم المنتج نفسه بتحديد سعر المستهلك ونوعيته، أما في التسعير من الدرجة الثانية فالمنتج لا يرى مؤشرات تمكنه من تعرُّف نوعية كل مستهلك على حدة، ولذا يكتفي بتصميم عدة توليفات تجعل كل مستهلك يختار بنفسه التوليفة التي تناسبه.

السلعة المعلوماتية بوصفها سلعة عامة

تتميز السلعة العامة البحتة pure public good – مثل البث الإذاعي – بأن استهلاكها غير تنافسي؛ أي لا تنخفض جودتها بزيادة عدد المستهلكين لها، وعدم القابلية للاستبعاد؛ أي يكون من المستحيل – من الناحيتين التقانية والنظامية – استبعاد أي مستهلك من الانتفاع بها بعد إنتاجها (Stiglitz, 1986: 74). وعادة ما تصنف المعلومات (أو المعرفة عموماً) على أنها سلعة عامة ليس لبلد معين بل للعالم أجمع (Stiglitz, 1999). فزيادة المستفيدين منها لا يؤثر في جودتها ويصعب استبعاد أحد من استهلاكها.

وبالنسبة للسلع المعلوماتية فهي تتمتع أيضاً بالخاصية الأولى؛ حيث إن جودتها لا تتأثر بكثرة عدد المستهلكين لها، وكلفة نسخها لمن يريد استخدامها تعد

(11) تسهم هذه العينات المجانية أيضاً في تقليل نسبة تباين المعلومات بين المنتج والمستهلك، حيث تمكن المشترين المحتملين من تجريب المنتج وتعرُّف خصائصه بشكل مفصل قبل الشراء. وهو ما يجعل السلع المعلوماتية أقرب إلى مفهوم سلع البحث منها إلى مفهوم سلع التجربة (راجع هامش 4).

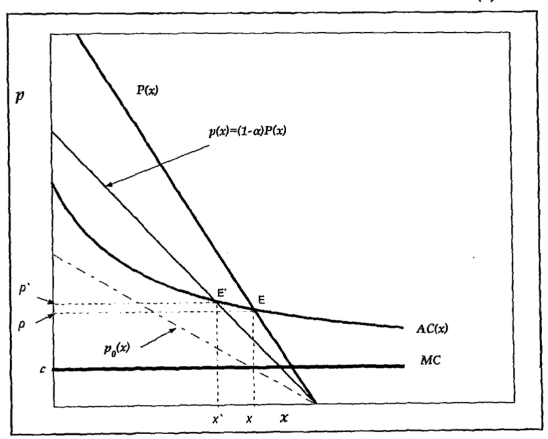
زهيدة جدا. أما خاصية عدم القابلية للاستبعاد فهي مسألة تعتمد على النظام القانوني والتقدم التقاني. فالاعتراف بحقوق الملكية الفكرية (مثل حقوق الطبع) والحرص على حمايتها يجعل السلع المعلوماتية أكثر قابلية للاستبعاد. ومن الناحية التقانية يمكن لمنتجي السلع المعلوماتية استخدام تقانات معينة (مثل اشتراط إدخال كلمة مرور) تؤدي إلى إمكانية الاستبعاد. ولذا تعد عمومية السلع المعلوماتية أو خصوصيتها مسألة اختيار عام بالدرجة الأولى. فقيام المجتمع بإنتاج السلع المعلوماتية، أو الإعانة على إنتاجها مع شرط إتاحتها للجميع يجعلها أقرب إلى السلع العامة، في حين أن اعترافه بالحقوق الفكرية والسعي الجاد لحمايتها يجعل السلع المعلوماتية أقرب إلى السلع الخاصة. ومن المهم التأكيد على أن كثيراً من السلع المعلوماتية تعد من السلع المهمة للمجتمع. فمنفعتها للمجموع تفوق بالتأكيد كلفة إنتاجها. ولكن مشكلة الراكب المجاني free rider problem الناتجة عن صعوبة الاستبعاد يمكن أن تعوق إنتاجها من قبل القطاع الخاص برغم أهميتها. فاستحالة الاستبعاد أو صعوبته تعني أن أي مستهلك سوف يضمن الانتفاع بالسلعة العامة متى توافرت. ولكن توفير هذه السلعة مكلف، ولذا يكون لدى كل مستهلك حافز إلى عدم الإفصاح عن طلبه الحقيقي على هذه السلعة حتى لا يحمل من كلفتها بالمقدار نفسه وأملا في أن يقوم غيره بتحمل كلفتها (Stiglitz, 1986: 120). والركوب المجاني – من خلال النسخ غير الشرعي للسلع المعلوماتية – يقلل من ربح المنتج، ومن ثم حافزه على الإنتاج، وقد يؤدي إلى عدم إنتاج هذه السلع كلياً.

ويمكن توضيح تأثير مشكلة الراكب المجاني في سوق السلع المعلوماتية باستخدام النموذج السابق. فحيث إن مشكلة الراكب المجاني تؤدي إلى عدم إفصاح المستهلكين عن طلبهم الحقيقي على السلعة المعلوماتية فإن الطلب الفعلي على هذه السلعة سيكون أقل من الطلب الحقيقي $P(x)$ الموضح في المعادلة رقم (3). ويمكن التعبير عن دالة الطلب الفعلي بهذا الشكل:

$$p(x) = (1-\alpha)\, P(x) \qquad (4)$$

حيث تمثل p السعر الذي سيسود فعلا في السوق و α معدل النسخ غير المرخص Piracy rate. فمن الواضح من هذه الدالة أن الطلب الفعلي يعد جزءاً من الطلب الحقيقي، وأنه يقل بزيادة معدل النسخ غير المرخص الذي يمكن اعتباره مؤشرا على مدى حدة مشكلة الراكب المجاني. والفرق بين الطلب الحقيقي والفعلي ممثل بيانيا في شكل (2).

ومنه يتبين أن زيادة هذا المعدل – في ظل بقاء دالة الكلفة على ما هي عليه – تؤدي إلى ارتفاع السعر الذي يطلبه المنتج من أجل تغطية الكلفة الثابتة (حيث يؤدي إلى الانتقال من النقطة E إلى النقطة È). ويتحمل هذا السعر المرتفع من يختار احترام حقوق المنتج بشراء نسخ مرخصة من هذه السلعة. فالركوب المجاني بسبب تأثيره في الأرباح يؤدي إلى رفع السعر السائد في السوق، وقد يؤدي استفحال هذه المشكلة إلى عدم قيام أي منتج بإنتاجها على الرغم من وجود طلب اجتماعي كاف لإنتاج قدر كبير منها. وهذه الحالة يمكن أن تقع إذا كان معدل النسخ غير المرخص كبيراً إلى الحد الذي يجعل منحنى الطلب الفعلي أسفل منحنى الكلفة المتوسطة. ويمثل هذه الحالة منحنى الطلب $p_o^{(x)}$ والممثل في الخط المتقطع في شكل (2).



شكل (2): تأثير معدل النسخ غير المرخص على توازن سوق السلع المعلوماتية

ومن الحلول التي يمكن للمجتمع – ممثلا في الحكومات والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح – أن تقوم بها لتشجيع توفير هذه السلع: (1) تمويل إنتاج السلع المعلوماتية أو الإعانة على إنتاجها وإتاحتها للجميع. (2) تشجيع إنتاجها من

خلال تقديم الحوافز المعنوية مثل الجوائز والمنح. (3) حماية حقوق الملكية الفكرية. فحماية هذه الحقوق – في ظل التخلي عن تمويل هذه السلع أو دعمها – تمثل آلية استبعاد تجعل عملية النسخ غير المرخص مكلفة لغير المنتج. ولذا يعد الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية حافزاً (بل متطلباً) لنمو سوق السلع التي تتضمن هذه الحقوق، بما في ذلك السلع المعلوماتية.

ولكن الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية لا يعني أنها تحمى في الواقع؛ إذ يعتمد ذلك على الجدية في حماية هذه الحقوق، حيث يرتبط حجم سوق النسخ غير الشرعي بمدى الجدية. فإمكانية تحقيق ربح من النسخ تتطلب أن يعلم المشترون موقع البائع. ولكن كلما كبر حجم نشاط الناسخ زاد احتمال اكتشافه من قبل السلطات. ومن ثم كلما زادت الجدية في حماية حقوق الملكية قل حجم سوق النسخ غير الشرعي. والملاحظ أن نسبة النسخ غير الشرعي تزداد في البلاد التي يقل فيها متوسط دخل الفرد (BSA & SIIA, 1999). وهذا يعد متوقعاً بسبب أن هذه البلاد لا تخسر من جراء هذه الأنشطة، كما أنه لا يتوافر لديها الرغبة والإمكانات التي تمكنها من حماية هذه الحقوق.

وفي ظل عدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية، أو ضعف حمايتها، فإن عبء جعل السلعة المعلوماتية أكثر قابلية للاستبعاد يقع على كاهل المنتج نفسه من خلال استخدام تقانات معينة. ومن هذه التقانات إلزام المشتري بالموافقة على عقود استخدام المنتج قبل استخدامه (وفيه تذكير أن المنتج محمي وتأثيره نفسي بالدرجة الأولى)، ومنها كذلك استخدام كلمة مرور، أو رقم معين، أو حماية برمجية تحدد عدد النسخ، أو بجعل رخصة استخدام البرنامج مؤقتة تحتاج إلى تجديد كل فترة، أو بربط استخدام السلعة بعتاد معين لا يمكن الحصول عليه إلا من المنتج نفسه أو المراقبة والمتابعة الإحصائية. وقد يجد المنتج نفسه مضطرا في حالة عدم وجود الحماية الكافية، وفي ظل قابلية السلعة التي ينتجها للتمويل من خلال الإعلان إلى دمج السلعة المعلوماتية مع سلعة أخرى ذات طبيعة دعائية. فهذا يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج، حيث يتم في هذه الحالة تمويل إنتاج السلعة كلياً أو جزئياً من قبل المعلنين.

ومع أن نظم حقوق الملكية تحدد الحقوق بشكل عام، فإن شروط terms and conditions استخدام المنتج – وهي باختيار المنتج – تضيف أو تمنح حقوقاً

إضافية للمستخدم (Varian, 1998). وكلما كانت هذه الشروط أقل صرامة (كأن تسمح باشتراك أكثر من مستخدم، وإعادة البيع) زادت المنفعة التي يمكن الحصول عليها من السلعة، فيرتفع الطلب على السلعة في المراحل الأولى للإنتاج، ولكن في الوقت نفسه تقلل من الكمية التي يمكن بيعها (أي يقل الطلب على السلعة) فيما بعد. ومن ثم تتحتم موازنة هذين الهدفين من خلال الإدارة المثلى لحقوق الملكية كما تحددها شروط استخدام المنتج. ويجب أن يكون هدف المنتج هو تعظيم منفعته من هذه الحماية، لا إلى تعظيم الحماية نفسها؛ إذ إن تقليل الحماية في حالات معينة يؤدي إلى انتشار المنتج مما يزيد في قيمته، وخصوصاً إذا كان المنتج يتنافس مع آخرين على وضع معايير قياسية معينة.

حالة برامج كتب التراث الإسلامية

تعد برامج كتب التراث الإسلامي من السلع المعلوماتية، حيث تحتوي على نصوص كتب التراث، وبرنامج يساعد المستخدم على البحث، والنسخ، والطباعة وغيرها من المزايا الإضافية التي تختلف من منتج إلى آخر. وبوصفها سلعة معلوماتية فإن إنتاج النسخة الأولى من كل برنامج يتطلب تحمل كلفة كبيرة تتمثل في إدخال نصوص كتب التراث، وكتابة البرنامج الذي يقوم بمهام العرض والبحث والطباعة وغير ذلك من الخدمات البحثية الإضافية. أما إنتاج النسخ اللاحقة فلا يتطلب إلا تحمل كلفة زهيدة تتمثل في عملية النسخ والتغليف. وهذه البرامج كذلك شبيهة بالسلع العامة بسبب انخفاض كلفة إعادة إنتاجها وتوزيعها، وعدم تأثر جودتها بكثرة المستفيدين منها، وبسبب صعوبة الاستبعاد الناتجة عن ضعف الحماية القانونية وعدم فاعلية الحماية التقانية.

وفي ظل الخاصية الأولى لإنتاج هذه السلع (والمتعلقة بهيكل الكلفة) فإن استمرار أي منتج كما أشرنا في التحليل النظري يتطلب أن يتميز كل منتج بتقديم سلعة معلوماتية مميزة تجعله يحتفظ بشريحة معينة من المستهلكين، يمكن أن يمارس معها أنواع التمييز السعري. أما الخاصية الثانية فتقتضي وجود دور أكبر للمجتمع في حماية هذه البرامج أو دعمها، ودور أكبر من قبل المنتجين أنفسهم في السعي لجعل برامجهم أكثر قابلية للاستبعاد، وذلك بهدف التقليل من حدة مشكلة الراكب المجاني.

بالإضافة إلى ذلك تتميز برامج كتب التراث الإسلامية بأنها سلع معلوماتية

مؤلفة من مكوِّنين بينهما اختلاف نسبي وهما: (1) نصوص كتب التراث و(2) برامج تقدم خدمات بحثية إضافية تزيد من قيمة هذه النصوص، مثل التصنيف الموضوعي وبرامج العرض والبحث والطباعة ونحوها. ووجه الاختلاف بين هذين المكونين يتمثل فيما يلي:

1 – نصوص كتب التراث ليست مملوكة لواحد بعينه، وبالتعبير الحديث حقوق طبعها غير محفوظة. وهذا يعني أن بإمكان أي منتج أن ينتج أي كمية منها – في شكل عادي أو إلكتروني – من دون أن يقدم أي تعويض لمؤلفها، ومن دون أن يستطيع منع غيره من إنتاجها. في المقابل تعد الخدمات الإضافية من حقوق الملكية الفكرية التي تعترف بها الأنظمة السائدة حالياً، ومن ثم يمكن حمايتها.

2 – النصوص الأصلية لكتب التراث تعد – بل يجب أن تكون – متجانسة. فنص الكتاب الموجود عند أي منتج، يجب أن يكون هو نفسه الموجود عند أي منتج آخر. أما تقديم الخدمات البحثية الإضافية فمجال التميّز فيها واسع. حيث يمكن تصور طرق مختلفة لعرض هذه النصوص، وطرق مختلفة للبحث فيها، وطرق مختلفة لنسخها وطباعتها. وتعد الخدمات البحثية العلمية خاصة – مثل التصنيف الموضوعي – مجالاً خصباً للتميز.

وينبني على هذه الفروق أن معوقات إنتاج النصوص من قبل هؤلاء المنتجين أكبر من معوقات إنتاج الخدمات الإضافية. فمجال المنافسة في النصوص فقط أمر غير ممكن من الناحية الاقتصادية لصعوبة تحقيق التميز فيها. في المقابل نجد أن إمكانية التميّز (عن المنتجين الآخرين) أسهل عند تقديم الخدمات الإضافية. ومعلوم أن إمكانية التميز تعد – في حالة السلع المعلوماتية – شرطاً للتمييز (بين المستهلكين في التسعير)، ومن ثم البقاء في السوق.

وفي الحقيقة يمكن أن يتميز أحد المنتجين في النصوص من خلال إنتاج كمية أكبر منها، أو نوعية محددة منها، ولكن الحقيقة الأخرى هي أن مشكلة الراكب المجاني أكثر حدة في حالة إنتاج النصوص. فالنصوص بسبب تجانسها واعتبارها ملكا مشاعاً وسهولة الحصول عليها[12] تسهل من قيام منتجين آخرين بالحصول

(12) النصوص التي تأتي مع هذه البرامج تكون عادة مشفرة، ولكن يمكن فنيا فك هذا التشفير أو الحصول عليها بطرق أخرى، مثل استخدام أسلوب النسخ واللزق.

عليها دون أن يتحملوا كامل كلفة إدخالها. وتتعين الإشارة إلى أن مشكلة الراكب المجاني هذه تختلف عن مشكلة الراكب المجاني التي تواجه جميع السلع المعلوماتية، والمتمثلة في حصول المستهلكين – بدلا من المنتجين – على نسخ غير مرخصة منها.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن عملية تكرار إدخال النصوص نفسها من قبل كل منتج تعد من وجهة نظر المجتمع الإسلامي هدرا للموارد. وقد جرت العادة بالنسبة للسلع التي لها خاصية تناقص الكلفة المتوسطة – مثل المنافع العامة كالماء والكهرباء والهاتف – على قيام المجتمع بتنظيم إنتاجها من خلال حصره في منتج واحد، وهو ما يعرف اقتصادياً بالاحتكار الطبيعي. والهدف هو تجنب الهدر الذي يمكن أن يترتب على وجود أكثر من منتج.

إن هذه الفروق بين نصوص كتب التراث والخدمات البحثية الإضافية تتطلب استراتيجية مختلفة في التعامل مع هذه السلعة المعلوماتية المهمة. والاستراتيجية المقترحة تتمثل في قيام المجتمع بتنظيم إنتاج النصوص الإلكترونية لكتب التراث ووضعها في بنك للمعلومات متاح للجميع. وتعد هذه الاستراتيجية مرغوباً فيها من وجهة نظر المجتمع بسبب الفروق البينة بين النصوص والخدمات البحثية الإضافية. وهي أيضاً ممكنة التطبيق بسهولة بسبب إمكانية الفصل بين النصوص والخدمات الإضافية. وفي الواقع نجد أن توفير الدعم يكون أصعب في حالة البرامج المهمة للعموم ولا تتميز بهذه الميزة.

وتنفيذ هذا المقترح يتطلب ابتداء الاتفاق على معايير قياسية موحدة للنصوص التي يمكن حفظها في البنك بهدف تسهيل الاستفادة من هذه النصوص ولإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات للمشاركة في هذا المشروع. وفيما يتعلق بنصوص كتب التراث التي سبق إدخالها من قبل المنتجين الحاليين فينبغي الإشارة إلى أن الكفاءة الاقتصادية تقتضي شراء هذه النصوص – بشرط موافقتها للمعايير القياسية – بدلا من إعادة إدخالها مرة أخرى. وهذه الخطوة تتطلب تحمل كلفة أولية تتمثل في كلفة التفاوض وإبرام صفقات مع المنتجين الحاليين حول كيفية تعويضهم مقابل الحصول على النصوص الموجودة لديهم. ويتحتم تقبل مبدأ تعويض المجتمع للمنتجين لأمرين: لحصوله على النصوص أولاً (مبدأ المعاوضة) وباعتبار أن هؤلاء المنتجين كانوا يقدمون سلعة

شبه عامة لفترة من الزمن[13]. ويجب أن تحرص الجهة التي يعهد إليها المجتمع بتنظيم إنتاج النصوص بتوفير قنوات الدعم التي تضمن استمرار عملية إدخال المزيد من النصوص لهذا البنك.

والمقصود بالمجتمع هنا هو كل المجتمع الإسلامي بأفراده ومؤسساته وليس دولة معينة، ذلك أن كتب التراث الإسلامية تعد أقرب من أي سلعة معلوماتية أخرى إلى كونها سلعة عامة، ليس لبلد إسلامي معين، ولكن لجميع المسلمين في العالم. في المقابل نرى أن إمكانية الاستبعاد الضرورية لإنتاج هذه السلعة من قبل القطاع الخاص أقل ما يمكن في الدول الإسلامية (BSA & SIIA, 1999). وهذا بلا شك يعد من أكبر التحديات التي تواجه المنتجين في هذه الصناعة. والجهات المرشحة لتقديم الدعم هي المؤسسات الخيرية، مثل مؤسسات الأوقاف ومراكز البحث المهتمة بالدراسات الإسلامية. ويقترح أن يتم تنظيم هذا الدعم وإعداد بنك المعلومات المقترح من قبل أحد التنظيمات القائمة التي تضم أكثر الدول الإسلامية.

ومقارنة بالكتب العادية يعد الحافز أقوى لدى الأفراد والمؤسسات في مجتمع إسلامي لتقديم مثل هذا الدعم؛ لأن كلفة إنتاج النصوص الإلكترونية أقل والاستفادة منها أعم في ظل انخفاض كلفة توزيع السلع المعلوماتية وسهولة الوصول إليها من خلال «الإنترنت». فالمؤسسة أو الفرد الذي يهدف إلى تعظيم أجره من خلال التبرع بطبع كتاب، سيفضل – في ظل توافر مثل هذه الآلية – أن يتبرع بإدخال نصوصه في بنك المعلومات بدلا من طباعتها وفق الطريقة التقليدية.

وحيث ستكون هذه السلعة المعلوماتية (النصوص فقط) سلعة عامة متاحة للجميع، فإن مجال التنافس بين المنتجين سيتجه نحو ابتكار وسائل تعظم الاستفادة من هذا التراث بدلا من التنافس في إدخال نصوص جديدة. ولا شك في أن التميز في هذا أسهل من الناحية الفنية، وأكثر قابلية للحماية من الناحية النظامية، فيكون دافعاً لنمو هذه الصناعة نحو مجالات جديدة لا تسمح فيها شدة التنافس القاتلة حالياً بتحول بعض الموارد إليها، مثل الخدمات البحثية الإضافية، وخوارزميات البحث الابتكارية، وبرامج الوسائط المتعددة Multimedia.

ومن الممكن أن نقوم بتحليل الأثر المتوقع لهذه الاستراتيجية باستخدام النموذج

(13) توضح اقتصادات القطاع العام بجلاء أن توفير السلع العامة وشبهها هو أحد المبررات الرئيسة لتقديم الإعانات الحكومية (Stiglitz, 1986: 74).

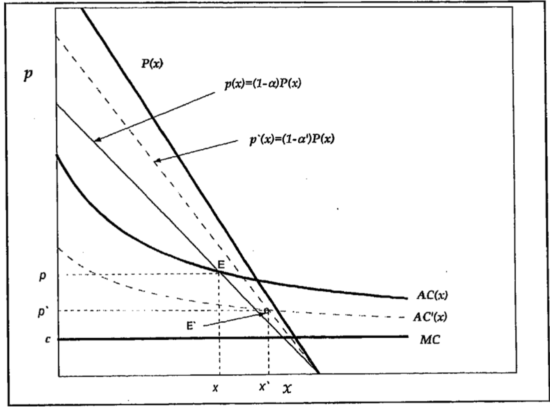
السابق نفسه. فبناء على التحليل أعلاه يمكن تقسيم الكلفة الثابتة لإنتاج برامج كتب التراث الإسلامية إلى $f = t + s$، حيث تمثل t الكلفة الثابتة لتحويل نصوص كتب التراث إلى نصوص إلكترونية، في حين تمثل s الكلفة الثابتة للخدمات البحثية الإضافية . فإذا قام المجتمع بتحمل كلفة أرقمة النصوص فإن الكلفة الثابتة التي يتحملها المنتج تصبح $f` = s < f$، ومن ثم تصبح دالة الكلفة المتوسطة لإنتاج السلع المعلوماتية.

$$A\grave{C}(x) = \grave{C}(x)/x = s/x + c < AC(x) \qquad (5)$$

كما يتوقع أن يكون معدل النسخ غير المرخص للبرامج المؤلفة من المكونين (α) أكبر منه بالنسبة للسلعة الجديدة التي تتكون فقط من الخدمات الإضافية (α′) بسبب إمكانية حمايتها (ومن ثم قابليتها للاستبعاد). أي تكون دالة الطلب الفعلي الجديدة على النحو التالي:

$$p`(x) = (1-\alpha') P(x) > p(x) \qquad (6)$$

والنتيجة المتوقعة كما يوضح شكل (3) هي أن يؤدي انخفاض الكلفة مع ارتفاع الطلب الفعلي إلى إتاحة هذه السلعة المهمة لعدد أكبر من المستهلكين عند سعر أقل.



شكل (3): تأثير الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع نصوص كتب التراث على توازن سوق برامج كتب التراث الإسلامية

واقع برامج كتب التراث الإسلامية

بالنظر إلى واقع برامج كتب التراث الإسلامية نجد أن في هذه الصناعة قلة من المنتجين الذين يختلفون فيما بينهم من حيث عدد الكتب التي تحتويها برامجهم، وبرامج البحث، والخدمات الإضافية. ومن أبرز المنتجين شركة حرف لتقنية المعلومات (حرف، 2000) ومركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي (التراث، 2000) وشركة العريس للكمبيوتر (العريس، 2000). وقد كانت «حرف» تنفرد بالإنتاج في هذه الصناعة، حيث كان لها فرصة السبق[14]. والمتابع يلحظ أن أسعار برامجها الإسلامية كانت في البداية تتميز بالارتفاع. وبعد دخول المنافسين الجدد ممثلا في التراث والعريس (باتباع سياسة برامج تتضمن كما هائلا من المجلدات) تم كسر احتكار «حرف» لإنتاج هذه البرامج، مع بقائها ذات سلطة احتكارية نسبية بسبب احتفاظها بالتميز الذي اكتسبته منتجاتها حتى بعد دخول المنافسين الجدد، فحرف لا تقوم فقط بإدخال نصوص الكتب وتقديم برنامج بحث وعرض بسيط، بل تسعى إلى تقديم كثير من الخدمات الإضافية التي تكسب منتجاتها ميزة نسبية[15]. أما «التراث والعريس» فيتشابهان من حيث تقديم كم هائل من الكتب مع برامج تقدم إمكانات البحث الأساسية، مثل العرض والبحث والنسخ والطباعة. مع هذا يلاحظ باستعراض قائمة المنتجات أن «التراث» تتوسع أكثر باتباع سياسة الكم. والواقع أن التنافس في تقديم الكم لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ويخشى – بناء على التحليل أعلاه – أن يؤدي تجانس منتجاتهما إلى خروج أحدهما من سوق برامج كتب التراث.

بالإضافة إلى هذه الشركات التجارية توجد برامج مجانية تتضمن كمية أقل من الكتب ونوعية أقل من الخدمات الإضافية، مثل (الشبكة الإسلامية) و(المحدث)[16]. كما يلاحظ أن بعض الشركات التجارية حصلت على دعم غير

(14) تعود خبرة حرف إلى عام 1985م، حيث كانت إدارة معنية بالبرامج الإسلامية تابعة لشركة صخر للبرامج (حرف، 2000)، في حين أن نشأة التراث والعريس كانت في بداية التسعينيات الميلادية (التراث، 2000، العريس، 2000).

(15) على سبيل المثال يقدم حرف في (جامع الفقه الإسلامي) خدمات إضافية مثل: عرض النص مضبوطاً بالشكل وفهرسة علمية للعناصر الفقهية والبحث الموضوعي باستخدام المكنز الفقهي (حرف، 2000).

(16) مشروع الشبكة الإسلامية يدعمه متطوع تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر (الشبكة الإسلامية، 2000)، في حين يدعم المحدث مؤسسة خيرية (المحدث، 2000).

مباشر. حيث نجد أن حرف نجحت في الحصول على دعم من أكثر من جهة[17]، وإليه يرجع – في نظر الباحث – بقاؤها وتميزها، في حين لم تحصل الشركات التجارية الأخرى على دعم مماثل[18]. وهذا الاتجاه (الدعم التام أو الجزئي) يؤكد إمكانية خيار قيام المجتمع بدعم هذه الصناعة. ولكن الأولى أن يتم تنظيم ذلك من خلال تعاون الجهات المعنية بدلا من أن يتم بشكل فردي.

وبالنظر إلى استراتيجيات البيع التي يتبعها المنتجون في هذه الصناعة – من خلال استعراض مواقعهم – نجد أنهم يتبعون سياسة السعر الموحد. فلا يوجد تمييز سعري من الدرجة الثالثة. لأن الأسعار المعلنة تنطبق على المستهلك العادي بغض النظر عن الشريحة التي ينتمي إليها. كما نلاحظ غياب التمييز السعري من الدرجة الثانية. فالتسعير المعلن هو تسعير خطي فيما يتعلق بالكمية. وفيما يتعلق بتعددية الإصدارات (الذي يعد أحد أشكال التمييز السعري من الدرجة الثانية) فنلحظه أكثر لدى حرف. فبرامج القرآن والحديث والفقه تحتوي على الأقل على إصدارين (عادي ومحسن) أو (شامل ومصغر). وتعدد الإصدارات لدى المنتجين الآخرين نلحظه في تقديم مكتبة طالب العلم (في مستويات مختلفة). كما يلاحظ غياب التمييز بناء على متغيرات أخرى (مثل الدعم الفني). ولا شك في أن عدم اتباع استراتيجية التمييز السعري يقلل من الإيرادات التي يمكن أن يحصل عليها المنتجون، ومن ثم فرصة بقائهم في السوق.

وفيما يتعلق بقابلية هذه البرامج للاستبعاد، فقد اضطر المنتجون في هذه الصناعة – في ظل واقع حماية الحقوق الفكرية في البلاد الإسلامية – إلى التوجه نحو عدد من الاستراتيجيات البديلة. ومن ذلك التركيز على العامل النفسي فيما يتعلق باستخدام البرنامج من خلال التأكيد قبل إكمال إعداده على أنه محمي بمقتضى أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية، وأنه لا يجوز استخدامه شرعاً إلا لمن حصل عليه بطريقة نظامية. وخط الدفاع الثاني تمثل في استعمال التقانة لحصر استخدام البرنامج في المستخدم الذي اشترى البرنامج، مثل برامج الحماية(حالة

---

(17) قامت الأمانة العامة للأوقاف في الكويت والبنك الإسلامي للتنمية بدعم حرف في إنتاج (جامع الفقه الإسلامي)، وتقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية الآن برعاية موقع حرف ولمدة خمس سنوات (حرف، 2000).

(18) إذا لم يتم تبني الفكرة أعلاه فيما يتعلق ببنك معلومات كتب التراث، فإن على هذه الشركات أن تسعى بجد للحصول على دعم مماثل باعتبارها تقدم سلعة شبه عامة.

التراث والعريس)، واستخدام عتاد من نوع خاص (حالة حرف). لكن يجب أن ينظر لهذه الحلول على أساس أنها مؤقتة تزيد من المدة التي يمكثها البرنامج محميا، لكنها لا تبقيه محمياً فترة طويلة.

وسيؤدي استمرار التطور في تقانة الحاسب والاتصالات وبخاصة «الإنترنت» إلى بروز تحديات وفرص جديدة لمنتجي برامج كتب التراث الإسلامية. فالملاحظ أن استمرار انخفاض أسعار الحاسبات وتحسن مواصفاتها يسهل من تسويق برامج أفضل من حيث الكم والنوع. ولكنه في الوقت نفسه يولد ضغطاً على منتجي البرامج لجعل أسعارها تتناسب مع الأسعار المنخفضة للعتاد. من جهة أخرى يؤدي تحسن أداء «الإنترنت» وانخفاض كلفة الوصول إليها إلى انخفاض كلفة التوزيع. وقد تم استغلال هذا من قبل بعض المنتجين من خلال السماح للمشترين المحتملين بتجريب بعض مميزات البرنامج على «الإنترنت» (كما في حالة حرف)، أو بسحب عينات مجانية محدودة (الخصائص أو الزمن) تسمح بتجريب البرنامج وتعرُّف مواصفاته عن كثب (كما هو موجود في موقع التراث). وقد يكون من المناسب استغلال بعض الفرص الجديدة التي يتيحها «الإنترنت» لتحسين تسويق هذه السلعة. ومن هذه الفرص سهولة إنتاج إصدارات متعددة من البرنامج الواحد، وإمكانية تعرُّف خصائص المستهلكين المرتبطة برغبتهم في السلعة من خلال متابعة خصائصهم وسلوكياتهم، وهو أمر مفيد في صياغة سياسات التمييز السعري وخصوصاً التسعير الشخصي. كما يسهل «الإنترنت» تقديم هذه البرامج ممزوجة بالإعلانات المناسبة، بحيث يقوم المعلنون بتمويل إنتاج السلعة وتطويرها في مقابل شراء انتباه المستهلك.

ملاحظات ختامية

تجدر الإشارة في ختام هذه المقالة إلى ملخص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة وإلى بعض الملاحظات الإضافية حول مستقبل البحث في هذا الموضوع.

1 - تثير خصائص السلع المعلوماتية صعوبات معينة تتطلب اتباع استراتيجيات جديدة من قبل كل من المنتجين والمجتمع. فالكلفة المتوسطة المتناقصة لهذه السلع، وشبهها بالسلع العامة تتطلب من المنتجين أنفسهم السعي إلى التميز في إنتاج سلعة فريدة نسبياً، من أجل تعظيم أرباحهم من خلال التمييز

في السعر. كما تتطلب منهم أيضاً السعي إلى جعل منتجاتهم أكثر قابلية للاستبعاد باستخدام التقانات المناسبة، ومن خلال الإدارة المثلى لحقوق الملكية. كما تتطلب هذه الخصائص من المجتمع القيام بدعم إنتاج السلع المعلوماتية أو سن النظم التي تعترف بحقوق ملكيتها والسعي الجاد لحمايتها.

2 – تنطبق النتائج السابقة على برامج كتب التراث الإسلامية باعتبارها سلعة معلوماتية، ولكن هذه البرامج تتميز – بالإضافة إلى ما تقدم – بأنها تشتمل على مكونين بينهما اختلاف نسبي وهما: (1) نصوص كتب التراث و(2) برامج تقدم خدمات بحثية إضافية تزيد من قيمة هذه النصوص، مثل التصنيف الموضوعي والبحث ونحوها من الخدمات البحثية التقليدية. وتوضح النظرية الاقتصادية أن التنافس في تقديم سلعة معلوماتية متجانسة (مثل نصوص الكتب) أمر غير مربح للمنتجين، ولا بد أن يؤدي في النهاية إلى خروجهم من السوق إلا واحدا. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه السلعة المتجانسة تعد من وجهة نظر المجتمع الإسلامي سلعة عامة يمكن أن تحول مشكلة الراكب المجاني دون قيام السوق بإنتاج القدر الأمثل منها. ولهذين السببين يقترح الباحث أن يقوم المجتمع بتنظيم إنتاج هذه النصوص باستخدام معايير موحدة، وتوضع في بنك للمعلومات متاح للجميع.

3 – يعد التوفير المجاني لنصوص كتب التراث حلا مثالياً من وجهة نظر المجتمع، لأن هذه النصوص سلعة عامة، ولأنه يعطي المنتجين الحاليين فرصة أكبر لتحقيق التميز من خلال التركيز على تقديم الخدمات البحثية الإضافية، وابتكار خوارزميات بحث جديدة تتعامل مع هذا التراث بكفاءة أفضل. ويجب أن يصاحب هذا التوجه سعي جاد لحماية الحقوق الفكرية لهذه السلع المعلوماتية التي ترك إنتاجها للقطاع الخاص، لأن هذه الحماية تعد متطلباً أساسياً لنمو هذه الصناعة.

4 – هذا البحث يقدم تحليلاً نظرياً لحالة برامج كتب التراث باعتبارها سلعة معلوماتية. ومع أن البحث قد اشتمل على عرض موجز لواقع صناعة هذه السلعة المعلوماتية، فإن الإلمام الشامل بواقع هذه الصناعة يتطلب دراسة إحصائية مفصلة تساعد في تبين الواقع التفصيلي للمتغيرات الرئيسة في هذه الصناعة، والوصول إلى تقدير سليم لقيم المعلمات التي تضمنها النموذج المبسط المعروض في هذا البحث، واختبار فروضه إحصائياً. فالاختبار الإحصائي هو المحك الذي يمكن أن يؤدي إلى قبول صحة التنبؤات أو رفضها، تلك التي توصل إليها النموذج.

5 – على الرغم من أن التميز يعطي المنتج نوعاً من السلطة الاحتكارية التي تمكنه من اتباع بعض السياسات السعرية الموجهة نحو المستهلكين، فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أن سوق السلع المعلوماتية عموماً وبرامج كتب التراث الإسلامية خصوصاً تتسم بقلة عدد المنتجين. وفي الصناعة التي تتميز بهذه الخاصية يكون للتأثير المتبادل بين سياسات المنتجين أهمية كبرى. ولهذا فإن مزيداً من الفهم لطبيعة هذه الأسواق تتطلب توسيع النموذج، بحيث يؤخذ في الاعتبار هذا التأثير المتبادل. وتوفر نظرية المباراة game theory أدوات التحليل المناسبة التي تمكن من إدخال هذا الاعتماد المتبادل بين سياسات المنتجين في صلب التحليل.

المصادر:

الشبكة الإسلامية (2000). **الموقع الرسمي للشبكة الإسلامية**. العنوان على شبكة الإنترنت: http:// www. islamweb. net (تاريخ الزيارة: 16 فبراير 2000).

شركة حرف لتقنية المعلومات (2000). **الموقع الرسمي لشركة حرف لتقنية المعلومات**. العنوان على شبكة الإنترنت: http:// www. harf. com (تاريخ الزيارة: 10 يناير 2000).

شركة العريس للكمبيوتر (2000). **الموقع الرسمي لشركة العريس للكمبيوتر**. العنوان على شبكة الإنترنت: http:// www. elariss. com. (تاريخ الزيارة: 13 يناير 2000).

المحدث (2000). **الموقع الرسمي للمحدث**. العنوان على شبكة الإنترنت: http:// www. muhaddith. org (تاريخ الزيارة: 22 يناير 2000).

مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي (2000). **الموقع الرسمي لمركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي**. العنوان على شبكة الإنترنت: http:// www. turath. com (تاريخ الزيارة: 4 فبراير 2000).

Business software alliance and software & information industry association (BSA & SIIA). (1999). *1998 Global Software piracy report.* Washington D.C.: BSA.

Canoy M., & de Bijl P. (2000). *Publishers caught in the web.* working paper. Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis. The Hague.

Shapiro. C., & Varian H. (1999). *Information rules: A strategic guide to the networking economy.* Boston: Harvard Business School Press.

Stiglitz, J. (1986). *Economics of the public sector.* New York: W.W. Norton.

Stiglitz, J. (1999). *Knowledge as a global public good,* working paper. World Bank.

Tirole, J. (1994). *The theory of industrial organization.* Cambridge: MIT Press.

Varian, H. (1998). *Markets for information goods.* Working paper. University of California at Berkeley.

World information technology and services alliance (WITSA) (1998).
Digital planet: The global information economy. Vienna: WITSA.

مقدم في: يونيه 2000.
أجيز في: مارس 2001.

مستوى الإحساس بالصدمة
وعلاقته بالقيم الشخصية والاغتراب
والاضطرابات النفسية عند الشباب
«دراسة ميدانية على عينة كويتية»

راشد علي السهل(*)
مصري عبدالحميد حنورة(**)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثر خصائص الشخصية والقيم الشخصية ومشاعر الاغتراب لدى الشباب بتعرضهم لصدمات الحياة. وقد تم تصميم الدراسة بحيث تجرى على عينة من الشباب الكويتي من أعمار متباينة تبدأ من سن السادسة عشرة مروراً بالخامسة والعشرين وإلى ما قبل الأربعين. وقد شملت العينة ألفاً وثلاثمائة وسبعاً وثلاثين حالة من الذكور والإناث من مختلف المستويات العمرية، حيث طبقت عليهم بطارية مكونة من عدة مقاييس تقيس أبعاد الاغتراب وخصائص الشخصية ومنظومة القيم وأبعاد الصدمة. وقد صمم الباحثان مقياس الصدمة ليقيس عدداً من الأبعاد النفسية المتأثرة بتعرض الإنسان لصدمات الحياة، وقد استخدمت في هذه الدراسة الدرجة الكلية لمقياس الصدمة بوصفه أساساً لتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات هي: المجموعة الدنيا (الذين حصلوا على أدنى الدرجات على مقياس الصدمة)، والمجموعة الوسطى والمجموعة العليا (الذين حصلوا على أعلى الدرجات على مقياس الصدمة)، وذلك وفقاً لاستخدام محك للتقسيم يعتمد على (المتوسط و $\pm 1/2$ انحراف معياري) بوصفه مدى للدرجات التي تحصل عليها المجموعة الوسطى وما دونها ويحدد مدى درجات المجموعة

* أستاذ مساعد بقسم علم النفس التربوي – كلية التربية – جامعة الكويت.
** أستاذ بقسم علم النفس التربوي – كلية التربية – جامعة الكويت.

الدنيا وما فوقها، كما يحدد مدى درجات المجموعة العليا. وقد تم إجراء تحليل تباين بين درجات المجموعات على مقاييس الاغتراب ومنظومة القيم وخصائص الشخصية. واتضح من النتائج وجود فروق جوهرية في قيم (ف)، مما استدعى إجراء تحليل إحصائي لاحق للكشف عن اتجاه الفروق، حيث ظهر أن الذين حصلوا على درجات أعلى على مقياس الصدمة هم الذين حصلوا على درجات أعلى على مقاييس الاغتراب والاضطرابات النفسية وحصلوا على درجات أعلى في مقاييس منظومة القيم.

مصطلحات أساسية: الصدمة، الاغتراب، الشخصية، القيم.

مقدمة:

منذ وجد الإنسان على هذه الأرض وهو معرض للضغوط Stressors والصدمات Traumata والأزمات Crisis، ودائم السعي إلى تجنب الخطر أو على الأقل اتخاذ الوسائل المناسبة لمواجهته. والإنسان في صراعه الدائم لا يسعى إلى أن يلقي بنفسه إلى التهلكة، بل هو في معظم الأحيان مضطر إلى أن يدافع عن نفسه عندما يتعرض للضغوط والأزمات. وقد بدأ الاهتمام بدراسة الضغوط والصدمات يتزايد وتتنوع أساليبه، وذلك بسبب تزايد ضغوط الحياة التي يتعرض لها الإنسان، وبخاصة منذ بداية القرن العشرين الذي شهد في نصفه الأول فقط حربين عالميتين طاحنتين ومئات الحروب الصغيرة الأخرى (أحمد عبدالخالق، 1998: 23).

وحياة الإنسان زاخرة بالعوائق والشدائد، وبعضها يصل إلى مستوى الصدمة، حيث يجد الإنسان نفسه في مواجهة مع تهديد لحياته، وهو ما اصطلح على تسميته بانعصاب الصدمة Traumatic Stress. عندئذ يبدأ الإنسان يشعر بالمعاناة شعوراً تتفاوت شدته وعمقه تبعاً لكثير من المتغيرات المتعلقة بالمواقف الصادمة، وهو ما يؤدي إلى نشأة الاضطراب وتبأوره، ذلك المعروف باسم اضطراب الضغوط التالية للصدمة Post Traumatic Stress Disorder (PTSD)، ويمكن تشخيصه بعلامات محددة أوردها الدليل التشخيصي الإحصائي الرابع للجمعية الأمريكية للطب النفسي Diagnostic and Statistical Manual (DSM IV) في ست فئات تبدأ من التعرض للحادث الصادم إلى استمرار الشعور بما يذكر بالحادث، إلى تجنب المنبهات المرتبطة بالصدمة واستمرار أعراض التنبيه السلبي وتزايده، ثم تفاعل العوامل السابقة واستمرارها بما يؤدي إلى مستوى متقدم من الخلل والإعاقة النفسية والتفاعلية (أحمد عبدالخالق، 1998: 185-187؛ 783: 1994، APA).

وهذه العلامات التشخيصية هي التي استند إليها الدارسون في تعريف الانعصاب التالي للصدمة من حيث إنه كما يذكر «ريبر» اضطراب قلق ينتج عن ضغوط نفسية وأحداث صادمة، مثل الكوارث والحوادث والحروب والاغتصاب، وتتضمن زملة انعصاب الصدمة استعادة خبرة الصدمة في الأحلام والأفكار اللاحقة والصور، مع انسحاب من المشاركة الإيجابية في الحياة (Reber, 1995 :584).

ولقد مر الشباب الكويتي بصدمة حياتية عميقة ألقت بكثير من الظلال على شفافية الحياة التي كان يعيشها، حيث أصبح قطاع كبير منهم غير قادر على أن يستوعب ما حدث خلال تعرض الكويت سنة 1990 لعدوان خارجي قام به جار عربي مسلم، وهو الأمر الذي عمق في نفوس الشباب الكويتي العربي المسلم مشاعر سلبية متباينة الشدة والعمق تجاه الحياة عموماً والعلاقات المتبادلة بينه وبين الآخرين بصفة خاصة.

إن أبسط ما يمكن أن ينتج عما حدث أثناء العدوان على الكويت شيء من قبيل ما يمكن أن نطلق عليه التنافر المعرفي Cognitive Dissonance والذي ينتج عادة عن أنماط متعددة من الصراع، مثل الصراع السياسي والاقتصادي والفكري والاجتماعي وغير ذلك من صراعات يصعب فهمها أو حلها ببساطة، مثلما كان يحدث منذ سنين قريبة، ومع ذلك فإن هذا التنافر المعرفي واحد من عشرات المتغيرات النفسية التي يمكن أن تنتج عن صدمة أو أزمة أو كارثة بما يصاحبها عادة من أمور متناقضة ومتصارعة، وهو الأمر الذي جعل الإنسان في حاجة ماسة إلى بذل كثير من الجهد من أجل الفهم والتوافق مع ما هو مطروح عليه من متغيرات يبدو له أنها متناقضة أو أنها تهدد الهدوء الذي كان موجوداً من قبل.

وبإيجاز يمكن القول إن الجوانب السلوكية للإنسان تتفاعل مع الأحداث الصادمة وفقاً لمنطق المنظومة، فالإنسان فرد يعيش في جماعة تنتمي إلى مجتمع، والمجتمع جزء من عدة منظومات متفاوتة الاتساع، والفرد في علاقته بتلك المنظومات يأخذ ويعطي، يؤثر ويتأثر، ودرجة تأثيره أو تأثره تتوقف على كثير من القوى والمتغيرات، سواء منها ما هو داخلي كامن في بنائه النفسي، أو موجود خارجه، أو ناتج من خلال جدل التفاعل المتبادل بين أبعاد المنظومات المتنوعة التي يسلك الإنسان من خلالها (مصري حنورة، 1998: 1-12).

هدف الدراسة:

الهدف المباشر للدراسة الحالية هو الكشف عن النتائج المترتبة على الحدث الصادم في حياة الشباب الكويتي: صدمة العدوان على أرضه، بما تضمنته تلك النتائج من تأثيرات نفسية متنوعة الأبعاد ومتعددة المستويات، وذلك من خلال منظور تكاملي ينظر إلى الظاهرة من عدد من الزوايا الإكلينيكية والاجتماعية والقيمية، ومن أبرزها مشاعر الانتماء والاغتراب والاضطرابات النفسية واتساق القيم المنظمة للسلوك. أما الهدف اللاحق فهو اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الآثار النفسية والاجتماعية السلبية ومعالجتها، تلك التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة لدى الشباب الكويتي، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهداف الصحة النفسية في جوانبها الثلاثة: العلاجية والوقائية والنمائية.

أهمية الدراسة:

من مجمل ما سبق عرضه من نتائج خاصة بالاغتراب والقيم والمعاناة النفسية في علاقاتها بالانعصاب وغيره من الآثار التالية للصدمة، يتضح أن التعرض للصدمة له زوايا لا ينبغي النظر إليها من منظور ذي بعد واحد، فهي تتأثر بكثير من العوامل، وتؤثر بدورها في كثير من المتغيرات النفسية.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تهدف كما أشرنا من قبل إلى النظر إلى موضوع الصدمة في سياقها التكاملي والواقعي، وباعتبارها متغيراً في منظومة لها كثير من المحاور والمدخلات والتفاعلات والمخرجات، وينبغي على الباحثين التعامل معها من أرضية تستند إلى هذا التصور المنظومي. وقد قادنا هذا التصور الافتراضي إلى إجراء هذه الدراسة التي تظهر أهميتها من خلال محاولة الكشف عن الجوانب النفسية والقيمية والاغترابية المرتبطة بمشاعر ما بعد الصدمة والتي تجيب عن التساؤل الأساسي للدراسة.

مصطلحات الدراسة:

أ – تعريف الآثار اللاحقة للصدمة:

استخلاصاً من الدراسات التي تم الاطلاع عليها يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الآثار اللاحقة للصدمة، من حيث إنه – اتساقاً مع ما يذهب إليه (Reber, 1995: 584) – اضطراب قلق ينتج من مجموعة ضغوط نفسية حادة وأحداث صادمة، وفي الدراسة

الحالية فإن أحداث العدوان العراقي على دولة الكويت هي الأحداث الصادمة التي أدت إلى نشأة هذا الاضطراب وتكريسه بمفرداته المتعددة، مثل الخوف والمرض والشك والكوابيس والفزع وتجنب الجزاءات المشابهة... إلخ.

وإذا كانت المشاعر اللاحقة للصدمة تتأثر بكثير من المتغيرات وتؤثر فيها، فربما يكون من الأهمية بمكان أن نتقدم خطوة على الطريق لتوسيع نطاق الاهتمام بالمزيد من المتغيرات التي تتفاعل مع هذه المشاعر وبخاصة الاغتراب ونسق القيم.

ب – تعريف الاغتراب:

يمكن تعريف الاغتراب من حيث إنه حالة نفسية تتضمن مشاعر، بعضها إيجابي من قبيل الإحساس بالتفرد والتميز، ومعظمها سلبي من قبيل الإحساس بالغربة والعزلة والحصار من قوى بعضها ظاهر، وبعضها مجهول، والانسحاب من الواقع وتبني أطر مرجعية سلوكية مفارقة ومباينة للجماعة مع ميول تقوقعية وانتحارية أحياناً.

وفي تتبع محمود رجب (1994: 45) لسيرة «مصطلح الاغتراب» يقرر أنه منذ أواخر العصور الوسطى وحتى يومنا هذا والكلمة الإنجليزية Alienation ونظيرتها الفرنسية ما زالت كل منهما تحتفظ بالمعنى النفسي للكلمة اللاتينية Alienato (ومن معانيها الاضطراب النفسي)، فالمجنون أو من يعاني اضطرابات عقلية بوجه عام يسمى في الفرنسية Aliene، أما في الإنجليزية فقد كانت كلمة Alienist تطلق حتى وقت قريب على الطبيب الاختصاصي في تشخيص الأمراض العقلية وعلاجها (المرجع نفسه: 36).

وهناك معانٍ متعددة للاغتراب، منها ما هو ذو أسبقية نفسية، ومنها ما يربط بين الاغتراب والتفاعل الاجتماعي، ومنها ما له علاقة بالظروف الاقتصادية، ومنها ما يربط بين الاغتراب والمرض النفسي، ولكن بشكل عام يمكن القول إنه ظاهرة متعددة الأبعاد، ومعظم الأدباء والفنانين من المغتربين سيكولوجياً من حيث تمردهم ورفضهم للواقع العاجز وسعيهم إلى تغييره، والعالم يغترب عندما يتقدم بجرأة ليجرب إمكاناته في التغيير والإصلاح الذي ربما لا يقبله الآخرون لسبب أو لآخر، والمريض النفسي مغترب أيضاً، والاغتراب قد يكون نتيجة لمرضه، وربما يكون

سبباً لمرضه، ولكنه على أي حال إنسان متفرد يعاني من العزلة وفقدان الهوية وتضارب المعايير واللامعنى.

وعموماً فإن العامل المشترك بين كل سلوكيات الاغتراب هو ما يمكن اعتباره حالة الغربة في التوحد Uniqueness وتداعياتها السلبية، وخصوصاً إذا كان رد الفعل الاجتماعي سلبياً وتتداعى عنه سلسلة متبادلة ومتلاحقة من التنائي بين الفرد والآخرين، وهو ما قد يعمق في نفس الفرد الإحساس بالعزلة والعجز والإحباط واللامعنى واللاهدف... إلخ. وهو ما تترتب عليه أنماط من التصرفات قد تأخذ منحى إيجابياً لصالح الفرد والجماعة، أو منحى سلبياً يدمر به الفرد نفسه ويؤذي به غيره، أو مجرد توقف عن الفعل بسبب العجز المتنامي في سلوكه والمتبأور في واقع وعيه، ومن ثم تبدأ ثلاثية الوعي والإرادة والاتجاه نحو المستقبل في التفكك والتدهور والانهيار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى حاجة الفرد إلى الرعاية النفسية (مصري حنورة، 1998: 1–12). وقد أشار «ريبر» إلى وجود معانٍ متعددة للاغتراب Alienation، منها أنه يتضمن مشاعر الغربة Estrangement أو الانفصال عن الآخرين، والإحساس بالبرودة وفقدان حرارة العلاقة بهم، ويشير «رينر» أيضاً إلى أن المصطلح له موقع مركزي لدى الوجوديين في تفسيرهم للوجود الإنساني (Reber, 1995 :24).

ج – تعريف القيم:

يمكن تقديم تعريف إجرائي للقيم يخص الدراسة الحالية، يذهب إلى أن القيم عبارة عن إطار مرجعي مركب (معرفي وجداني سلوكي) يوجه أفكار الفرد وأحكامه وقراراته وتصرفاته في المواقف المختلفة وبشكل متسق عبر رحلة حياته، وهو إطار مرجعي يتسم بالنمو والتطور، ولكنه مع ذلك له اتساقه النسبي.

منظومة القيم الشخصية هي المنظم الذاتي الموجه لسلوك الفرد، وتعد الإطار المرجعي لعلاقة الإنسان بالعالم الذي يعيش فيه. ومنظومة القيم لها كثير من التصنيفات، فهناك من يذهب إلى وجود عدد من أنساق القيم، كل نسق منها يتميز به مجموعة من الناس، مثل القيم الدينية مثلاً التي قد تكون هي القيم الحاكمة عند عدد من البشر، في حين تكون القيم السياسية هي القيم الحاكمة عند آخرين، وتسود القيم الفنية عند فريق ثالث وهكذا. وهناك – من ناحية أخرى – من ينظر إلى القيم

على أساس تصنيف ثنائي أو ثلاثي مثل Rockeach (1972) الذي يذهب إلى أن القيم قد تكون قيماً نهائية غائية Terminal، وهي ذلك النوع من القيم التي يسعى الفرد إلى بلوغها، وقد تكون قيماً وسيلية Instrumental، أي يتذرع بها الإنسان وسيلة للبلوغ إلى غايات معينة، وهناك من ينظر إلى القيم من منحى متعدد الأبعاد، حيث يرى أن القيم متنوعة عند الفرد، ولكنها تتبلور وتتمحور في أبعاد وعوامل شأنها شأن الذكاء وخصائص الشخصية، وهي تعمل بشكل منظومي، فقد تتغلب منظومة القيم الخلقية في موقف من المواقف، في حين تتغلب منظومة القيم العملية عند الفرد نفسه في مواقف أخرى، ولكن الفرد نفسه مع ذلك يحمل في جهازه النفسي نسقاً أكثر تكاملاً لكل القيم، بحيث تنتظم فيه القيم بشكل تنازلي وفقاً لأهميتها (حسن عيسى، ومصري حنورة، 1994؛ مصري حنورة، 1994b؛ آمال صادق، وفؤاد أبو حطب، 1995: 153–190).

ونسق القيم الشخصي يتطور مع العمر نتيجة للخبرات المتراكمة، تفاعلاً مع ما هو موجود عند الإنسان من استعدادات ومع ما يطرأ على واقعه من متغيرات، ومنها المتغيرات الصادمة أو التحولات الجذرية في حياته، وهو ما أكدته دراسة هيدا بلاك (Black, 1982) والتي ذهبت فيها إلى أن نمط التربية والاستعداد النفسي ونسق القيم لها علاقة بالاغتراب.

الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات المتعددة أن هناك آثاراً نفسية واجتماعية متنوعة تنتج عادة عن التعرض للصدمات، وقد توافرت دلائل كثيرة على وجود آثار نفسية سلبية نتجت عن تعرض الشعب الكويتي للعدوان، ومن ذلك ما كشفت عنه دراسة «السهل» (1993) عن الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت، وقد أظهرت أن الأطفال قد تأثروا بالعدوان، وجاءت هذه الآثار في صور شتى، منها اضطرابات النوم والاضطرابات الانفعالية مع ارتفاع درجات السلوك العدواني، وغير ذلك من أبعاد نفسية تشكل فيما بينها خللاً في البناء النفسي، مصدره الأساسي ما يمكن أن نطلق عليه اضطراب ما بعد الصدمة (أو ربما الاضطراب المصاحب للصدمة والمستمر بعدها).

وكشف «طلعت منصور» عن وجود آثار نفسية سلبية ومؤذية، نتجت عن تعرض المواطن الكويتي للعدوان، وقد كشف هذا الباحث عن تبلور ثلاثة عوامل بعد التحليل العاملي من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، كان أولها عامل القلق الوجودي، وكان العامل الثاني ردود أفعال الاكتئاب الصدمي، وكان العامل الثالث عامل إرادة المواجهة (طلعت منصور، 1995: 594). وقد وجد عويد المشعان وفريح العنزي (1996) أن الاكتئاب تحقق بأعلى درجة بين أفراد الأسر الكويتية التي لديها أسرى أو محتجزون.

وفي دراسة أجراها أحمد عبدالخالق وعويد المشعان (1998) عن المخاوف الشائعة لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين ومدى تأثرها بالعدوان العراقي – ظهر أن المخاوف الخمسة الأول جاءت من المخدرات، والخوف من دخول العراقيين مرة أخرى، وأمور الدراسة، والعدوان، والخمر.

والدراسات التي أجريت حول الاغتراب متعددة، وقد استخدمت مقاييس متنوعة ذات توجهات متباينة لقياس سلوك الاغتراب، وما زالت المقاييس تعد وتترجم (على الطراح، وجاسم الكندري، 1989؛ جاسم الكندري 1998)، وفي معظم الأحوال تستخدم مع تلك المقاييس الخاصة بالاغتراب مقاييس أُخر لقياس جوانب نفسية أخر، وذلك تبعاً لتصميم البحث، فهناك دراسات اهتمت بالذكاء والاغتراب (عفاف محمد، 1991) وأخرى اهتمت بخصائص الشخصية والاغتراب (إبراهيم عبده، 1990)، وبحوث اهتمت بالاضطرابات النفسية وسلوك ما بعد الصدمة وما قد ينتج عن ذلك من مشاعر تفسر من منظور مشابه لمنظور الاغتراب (أحمد عبدالخالق، 1998: 75–170)، ودراسات اهتمت بالاغتراب وتوافق الشباب (جاسم الكندري 1998؛ عادل الأشول وآخرون، 1985) والاغتراب والانتماء (بشير الرشيدي، 1995) والاغتراب والعوامل الثقافية الحضارية (رشاد دمنهوري، ومدحت عبداللطيف، 1990).

والدراسات التي دارت حول الاغتراب تؤكد النظر إلى الاغتراب من خلال منظومة السلوك الإنساني، باعتباره أيضاً منظومة فرعية في سياق منظومة السلوك العامة، وعندئذ يكون من الممكن التوصل إلى أوجه الاغتراب المتعددة في علاقتها بمفردات سلوك الإنسان في حد ذاتها، وبسلوك متكامل له تميزه الفريد،

واستخلاصا من كل ذلك فإنه من الممكن النظر إلى الاغتراب باعتباره مؤشراً فائق الحساسية للتغيرات النفسية والتأثيرات الاجتماعية، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسته في علاقته بالآثار اللاحقة للصدمة، وخصوصاً أن هناك إشارات متعددة وردت في الدراسات المنشورة عن الاغتراب تؤكد تبأور مشاعر الحزن، والعزلة، وفقدان الاتجاه، والإحساس بالإحباط، والانفصال، مما يميز الذين يتعرضون لصدمات عميقة، وهي مكونات الاغتراب نفسها (Herman, 1992: 52, 96; Reber, 1995: 24).

مشكلة الدراسة:

رأينا أن معظم الدراسات التي اهتمت بموضوع الصدمة تطرقت إليها من زوايا أحادية الجانب، وقد أدى ذلك إلى تناثر النتائج إلى شظايا غير مترابطة، وهو الأمر الذي قادنا إلى تبني المنحى التكاملي في إجراء هذه الدراسة لإبراز الصبغة التكاملية لخصائص بعض ديناميات الصدمة في علاقتها بعناصر نفسية واجتماعية أخرى وتداعياتها في نتائج متوقعة في سلوك الإنسان إن عاجلاً أو آجلاً.

وسوف تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال المحوري التالي، والذي تنبثق منه عدة أسئلة فرعية، من أجل الحصول على الإجابات التي يمكن استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، والسؤال المحوري هو: **هل يختلف ذوو الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة (صدمة العدوان العراقي على الكويت) عن ذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة، وذلك في متغيرات الاغتراب والاضطرابات النفسية والقيم الشخصية؟** وللإجابة عن هذا السؤال تمت صياغة الفروض الصفرية التالية:

أولاً: لا توجد فروق بين ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة في متغيرات الاغتراب.

ثانياً: لا توجد فروق بين مجموعات الشباب ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة في متغيرات الاضطرابات النفسية.

ثالثاً: لا توجد فروق بين ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة في متغيرات القيم الشخصية.

منهج الدراسة

نتناول في هذا الجزء الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة وتتضمن:

1 – اختيار العينة.

2 – الأدوات.

3 – التطبيق.

4 – التحليلات الإحصائية.

1 – عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة الحالية من 1337 فرداً (انظر جدول 1) من المواطنين الكويتيين بأعمار تتراوح بين 15 عاماً و39 عاماً من الذكور والإناث ومن مستويات تعليمية مختلفة (ثانوي وجامعة وما بعدها) وقد تم وضع ظرف مكان الوجود أثناء العدوان العراقي على الكويت في الاعتبار للكشف عن علاقة هذا المتغير بباقي المتغيرات عند إجراء التحليلات. والعينة بحجمها ومتغيراتها تغطي الفئات المستهدفة بالدراسة من الشباب وفقاً للمتغيرات التالية:

أ – العمر، ب – التعليم، ج – الجنس، د – مكان الوجود أثناء العدوان.

وقد تم سحب العينة بطريقة الكتلة لصعوبات عملية حالت دون سحبها بالطريقة العشوائية، وهذا يدعو إلى التحفظ في اعتبارها عينة ممثلة تمام التمثيل للمجتمع من الشباب الكويتي كله، ولكن إجمالاً فإن العينة تمثل قطاعات من الشباب لهم خصائص تشيع بين معظم أفراد الشباب الكويتي.

وقد تم تقسيم العينة الكلية (1337 فرداً) إلى ثلاثة مجموعات باستخدام درجة المتوسط ($\pm 1/2$ انحراف معياري) على الدرجة الكلية لمقياس سلوكيات ما بعد الصدمة، الذي صمم خصيصاً لاستخدامه في الدراسة الحالية، وبذلك تكونت ثلاث مجموعات هي: مجموعة مرتفعي الصدمة، ومجموعة متوسطي الصدمة، ومجموعة منخفضي الصدمة، وذلك لإجراء المقارنات بين هذه المجموعات الثلاث في محاور تخص: إحساس الفرد بدرجة الاغتراب، ومستوى اعتناق القيم، ومستوى المعاناة النفسية.

جدول (1)
وصف العينة

العمر	المؤشرات	ذكور: داخل*	ذكور: خارج	ذكور: داخل خارج	مجموع الذكور	إناث: داخل	إناث: خارج	إناث: داخل خارج	مجموع الإناث	المجموع الكلي
16–18 سنة	عدد	26	22	48	96	51	35	92	178	274
	نسبة %	27,1	22,9	50,0	35,0	28,7	,19	51,7	65,0	20,5
	متوسط العمر	16,85	17,45	16,83	16,98	16,61	16,80	16,77	16,73	16,82
	انحراف معياري	1,19	0,80	1,06	1,07	0,98	0,87	0,97	0,95	1,00
19–24 سنة	عدد	99	86	140	325	82	85	217	384	709
	نسبة %	30,5	26,5	43,1	45,8	21,4	,22	56,5	54,2	53,0
	متوسط العمر	21,31	21,63	21,46	21,46	21,50	21,18	20,91	21,09	21,26
	انحراف معياري	1,55	1,65	1,66	1,62	1,69	1,54	1,62	1,63	1,64
25–34 سنة	عدد	55	38	62	155	45	33	55	133	288
	نسبة %	35,5	24,5	40,0	53,8	33,8	24,8	41,4	46,2	21,5
	متوسط العمر	28,84	28,00	27,82	28,23	29,07	27,64	27,69	28,14	28,19
	انحراف معياري		2,56	2,40	2,75	3,09	2,73	2,44	2,80	2,77
35–39 سنة	عدد	16	11	19	46	8	4	8	20	66
	نسبة %	34,8	23,9	41,3	69,7	40,0	20,0	40,0	30,3	4,9
	متوسط العمر	42,50	40,91	39,37	40,83	39,50	41,75	41,63	40,80	40,82
	انحراف معياري	5,76	5,07	6,41	5,93	3,96	2,75	10,28	6,86	6,17
المجموع الكلي	عدد	196	157	269	622	186	157	372	715	1337
	نسبة %	31,5	25,2	43,2	46,5	26,0	22,0	52,0	53,5	100,0
	متوسط العمر	24,56	23,94	23,36	23,89	22,76	22,08	21,33	21,87	22,81
	انحراف معياري	7,18	6,16	6,16	6,51	6,11	5,12	4,98	5,35	6,00

* المقصود وجود الفرد أثناء العدوان (داخل الكويت أو خارج الكويت أو في الداخل ثم خرج).

2 – أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية – وهي جزء من دراسة موسعة – على أربع أدوات أساسية هي:

أ – مقياس سلوكيات ما بعد الصدمة من إعداد الباحثين الحاليين: ويتضمن خمسة مقاييس فرعية هي:

أ – الدراسة أو العمل، ب – الجانب البدني، ج – الوظيفة والمستقبل،

د – العلاقات الاجتماعية والأسرة، هـ – الحالة النفسية.

وقد صيغ الاستخبار للكشف عن ثلاثة مستويات من المشاعر موضع القياس: مستوى تزايد المشاعر بعد العدوان، ومستوى تناقص المشاعر بعد العدوان، ومستوى استمرار المشاعر وعدم تغيرها وتشابهها مع ما كان موجوداً قبل العدوان. وسوف نكتفي في هذه الدراسة باستخدام الدرجة الكلية أساساً لتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات على النحو الذي سنعرضه فيما بعد.

ومن مجموع درجات هذه المقاييس تتكون درجة كلية لمجمل مشاعر ما بعد الصدمة، وقد قدرت الدرجات على النحو التالي: ثلاث درجات لتزايد المشاعر بعد العدوان، ودرجتان لبقاء الوضع على ما كان عليه، ودرجة واحدة لتناقص المشاعر، وصفر للتعبير عن عدم انطباق البند.

ب – مقياس الاغتراب العام: من إعداد الباحثين الحاليين، ويضم هذا المقياس ثمانية مقاييس فرعية هي:

1 – **اللاهدف:** ويعني شعور الإنسان بأنه يمضي في الحياة بلا غاية.

2 – **الاغتراب المجتمعي:** ويعني شعور الفرد بأنه منفصل عن مجتمعه وثقافته.

3 – **العزلة الاجتماعية:** ويعني إحساس الإنسان بمسافة نفسية كبيرة بينه وبين الآخرين.

4 – **اللامعنى:** ويعني شعور الإنسان بأنه لا يوجد للحياة أي دلالة أو معنى لديه.

5 – **التشيؤ:** ويعني إدراك العالم على أنه مجموعة من (الأشياء) الخالية من البعد الإنساني وسيطرة الجوانب المادية والمظهرية على مجريات الحياة.

6 – **العجز:** ويعني شعور الفرد بأنه محبط وغير كفء وغير قادر على تحقيق أهدافه.

7 – **اللامعيارية:** ويعني الإيمان بعدم ضرورة المعايير والقواعد المنظمة للسلوك.

8 – **التمرد:** ويعني إحساس الفرد بضرورة الثورة والتغيير ورفض واقعه المألوف.

ومن مجمل درجات هذه المقاييس الفرعية تتكون الدرجة الكلية للاغتراب النفسي، وتقدر الدرجات لكل بند على النحو التالي: ثلاث درجات للانطباق التام، ودرجتان للانطباق المتوسط، ودرجة واحدة لضعف الانطباق، وصفر لعدم الانطباق.

ج – **مقياس القيم الشخصية:** من إعداد حسن عيسى ومصري حنورة (1994).

وهو عبارة عن قائمة للقيم الشخصية تم استخلاصها من تحليل عاملي على نتائج تحليل مضمون السيرة الذاتية لعينتين من المجتمع المصري والمجتمع الكويتي. وفي الدراسة الحالية تم إجراء تحليل عاملي جديد أسفر عن الحصول على أربعة عوامل فرعية استخدمت بوصفها مقاييس مستقلة تتشكل منها منظومة القيم الشخصية وهي:

أ – مقياس مجموعة القيم الخلقية والاجتماعية.

ب – مقياس مجموعة قيم تأكيد الشخصية.

ج – مقياس مجموعة قيم تحقيق الذات.

د – مقياس مجموعة قيم الراحة والاستمتاع.

وقد تم حساب درجات كل مقياس بوضع درجة تتراوح بين 3 وصفر لكل قيمة على حسب درجة انطباق البند أو عدم انطباقه.

د – **مقياس وصف الشخصية المختصر:** ويتكون من سبعة مقاييس فرعية هي:

1 – السلوك الهروبي، 2 – العدوانية، 3 – عدم المصداقية، 4 – الضغوط الصادمة، 5 – الإدمان، 6 – إيذاء الذات، 7 – الضلالات (هذاءات وهلاوس).

ومن مجمل درجات هذه المقاييس السبعة تتكون درجة المعاناة النفسية، والمقياس من تأليف ليزلي موراي وتعريب مصري حنورة، وقد تم تقنينه في كل من مصر والكويت، (مصري حنورة، 1997؛ مصري حنورة وراشد السهل، 1997؛ .(Morey, 1991 :46

وقد كان الهدف من استخدام هذه المجموعة من المقاييس المتنوعة، للشخصية والقيم والاغتراب والصدمة، هو الواقعية في تفسير السلوك الانعصابي المترتب على التعرض للصدمة، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية التعامل معه من خلال منطق منظومي متعدد الأبعاد.

وفيما يلي كلمة عن ثبات المقاييس وصدقها في الدراسة الحالية، حيث يعرض الجدول (2) معاملات الثبات التي حصل عليها الباحثان:

جدول (2)
معاملات ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة (ن = 1337)

المقياس	معامل ألفا	القسمة النصفية	
		جوتمان	سبيرمان
أولاً: مجموعة الصدمة			
الجانب الدراسي أو العمل	0,69	0,57	0,58
الجانب البدني	0,70	0,71	0,71
الوظيفة والمستقبل	0,83	0,77	0,78
العلاقات الاجتماعية والأسرة	0,75	0,74	0,76
الحالة النفسية	0,86	0,82	0,82
الدرجة الكلية للصدمة	**0,94**	**0,89**	**0,89**
ثانياً: مجموعة الاغتراب			
اللاهدف	0,73	0,70	0,71
الاغتراب المجتمعي	0,71	0,70	0,71
العزلة الاجتماعية	0,81	0,80	0,80
اللامعنى	0,69	0,65	0,65
التشيؤ	0,86	0,78	0,78
العجز	0,73	0,71	0,72
اللامعيارية	0,65	0,63	0,63
التمرد	0,66	0,59	0,60
الدرجة الكلية للاغتراب	**0,94**	**0,88**	**0,89**
ثالثاً: مجموعة القيم			
القيم الخلقية والاجتماعية	0,94	0,92	0,93
قيم تأكيد الشخصية	0,91	0,87	0,88
قيم تحقيق الذات	0,82	0,75	0,77
قيم السعادة والراحة	0,81	0,81	0,81
الدرجة الكلية للقيم	**0,96**	**0,92**	**0,92**
رابعاً: مجموعة المعاناة النفسية			
السلوك الهروبي	0,68	0,67	0,67
العدوانية	0,73	0,73	0,73
عدم المصداقية	0,63	0,55	0,60
الضغوط الصادمة	0,69	0,63	0,71
إدمان الكحول والمخدرات	0,74	0,74	0,74
إيذاء الذات	0,77	0,75	0,77
الضلالات (هذاءات وهلاوس)	0,65	0,60	0,61
الدرجة الكلية للمعاناة النفسية	**0,92**	**0,90**	**0,90**

ويتضح من معاملات الثبات المعروضة أن بعضها مقبول وبعضها جاء مرتفعاً، وبخاصة المقاييس الكلية، وهو أمر منطقي مادام ثبات المقياس يرتبط ارتباطاً إيجابياً طردياً مع طوله، حيث إنها تتراوح ما بين (0,55) و(0,96) سواء بالنسبة لمعامل ثبات ألفا أو بالنسبة للقسمة النصفية بعد استخدام معادلة تصحيح الطول لجوتمان وسبيرمان، وتمضي النتائج الخاصة بحساب الثبات في الاتجاه نفسه لما تحقق في دراسات سابقة بالنسبة للمقاييس التي سبق استخدامها من قبل، (مصري حنورة، 1997، 1998؛ مصري حنورة وراشد السهل، 1997؛ 1991 Morey,). أما بالنسبة للمقاييس الجديدة (الاغتراب والصدمة) فإن ما تحقق في الدراسة الحالية من درجات للثبات يضمن درجة مقبولة من الطمأنينة لاستخدام الأدوات سواء في الدراسة الحالية أو في الدراسات التالية.

أما عن صدق المقاييس فقد خضعت المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة لإجراءات متعددة لضمان صدقها، فقد تم بناء الأدوات (الاغتراب والصدمة) من خلال توجه نظري تبناه الباحثان حول سيكولوجية الاغتراب، مستمد من تراكمات علمية حول هذه الظاهرة في إطارها العربي والعالمي، وقد رأى الباحثان أهمية إعداد أدوات عربية تنبع من واقع التراكمات العلمية العربية المعاصرة مع الالتزام بالإطار المرجعي Frame of Reference العام في التراث العالمي للمفاهيم المستخدمة.

وبالنسبة لمقاييس الاغتراب فقد تم الاستناد إلى رصيد ضخم من المعرفة المتراكمة حول مفهوم الاغتراب وخصائصه الفلسفية والسلوكية والاجتماعية سواء ما توافر في التراث الغربي أو في التراث العربي (إبراهيم عبده، 1990؛ أحمد حافظ، 1981؛ طلعت منصور، 1995؛ محمود رجب، 1994؛ عادل الأشول وآخرون، 1985). هذا بالإضافة إلى تراكمات أمبريقية ونظرية تبناها الباحثان في دراساتهما السابقة حول الشخصية والضغوط والصحة النفسية والسلوك الإبداعي، جعلت من الضروري معالجة هذه الظاهرة في سياق منظومي، وهو السياق الأكثر واقعية وملاءمة، وانطلاقاً من هذا المنظور تم بناء المقاييس في صورتها الأولية، التي كانت تتضمن 117 بنداً تم إرسالها إلى 10 من أساتذة علم النفس العاملين في جامعة الكويت للحصول على آرائهم حول مدى قياس الأداة لما وضعت لقياسه، وقد تم الإبقاء على البنود التي استحوذت على متوسط موافقة 85% من الباحثين العشرة لتمثيلها الفعلي لما وضعت لقياسه، وتم تطبيق الصيغة المزكاة على عينة ممثلة

لمجتمع الدراسة، ثم تم إجراء تحليلات إحصائية متعددة، من بينها حساب الاتساق الداخلي وارتباط بنود المقاييس الفرعية بالمقاييس التي تنتمي إليها، وهو ما أدى إلى حذف عدد من البنود والإبقاء على 99 بنداً فقط استخدمت في الدراسة الحالية، وهي البنود التي ارتبطت ارتباطاً دالاً بما يتراوح بين 0,4 و0,95 بالمقاييس التي تنتمي إليها.

أما بالنسبة لمقياس الصدمة فقد تم بناؤه من خلال تبني الباحثين لتوجه نظري، مفاده أن الصدمة تؤدي دوراً بارزاً في تعامل الإنسان تجاه بدنه ونفسه ومواقف الحياة المختلفة، سواء مع الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وكذلك مع الوظيفة والأسرة والعلاقات الاجتماعية... إلخ، ومن ثم فإن الآثار الناتجة عن الصدمة لا تتعامل فقط مع المتغيرات النفسية، ولكنها تمتد لتشمل علاقة الإنسان بعمله ودراسته وعلاقاته الاجتماعية الأسرية... إلخ، وتطور سلوكه عبر الزمن نتيجة لظروف الحياة. وقد خضعت الأداة للتحكيم وللتحليلات الإحصائية المستمدة من عينة مبدئية أسفرت عن الإبقاء على بنود المقاييس كما هي موزعة على المقاييس الفرعية التي تنتمي إليها.

أما بالنسبة لمقياس الشخصية فقد تم الاستناد في الاطمئنان لصدقه إلى نتائج الدراسات السابقة والخاصة ببناء المقياس وتقنينه في أمريكا. (Morey, 1991 :46) وفي مصر (مصري حنورة، 1997) وفي الكويت (راشد السهل ومصري حنورة، 1997).

وبالنسبة لمقياس القيم فقد تم استخدام القائمة التي استخلصها حسن عيسى ومصري حنورة (1983) في دراسة سابقة. وقد قام الباحثان بإجراء تحليل عاملي أسفر عن أربعة عوامل تم الاعتداد بها بوصفها مقاييس مستخدمة في الدراسة الحالية.

3 – التطبيق:

تم تطبيق أدوات الدراسة بين نوفمبر 1996 ويونيو 1997، وقد تم التطبيق جماعياً على مجموعات تتراوح أعدادها ما بين 5 أفراد و25 فرداً.

4 – التحليلات الإحصائية:

أ – تم إجراء تقسيم للعينة الكلية إلى ثلاث مجموعات فرعية بالاعتماد على موقع كل مجموعة حول متوسط الدرجة الكلية للصدمة، وجاءت المجموعات على النحو التالي:

المجموعة الدنيا (ج1) التي تقع درجاتها أسفل مدى درجات المجموعة الوسطى (ن = 427)، المجموعة الوسطى (ج2) التي تقع درجاتها حول المتوسط بما مقداره (± 1/2 انحراف معياري (ن = 490)، مجموعة المرتفعين في درجات الإحساس بالصدمة (ج3)، وهم الفئة التي يمتد نطاق درجاتها إلى ما بعد نطاق درجات المجموعة الوسطى (ن = 420). ويعرض الجدول (3) لبيانات الإحصاء الوصفي للمجموعات الثلاث على المقاييس الفرعية والدرجة الكلية لمقاييس الصدمة.

جدول (3)
بيانات الإحصاء الوصفي لمقاييس الصدمة
على العينة الكلية والمجموعات الثلاث عند التقسيم*

مقاييس الصدمة	العينة الكلية		ج1 (ن=427)		ج2 (ن=490)		ج3 (ن=420)	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
الدراسة والعمل	7,80	4,23	4,10	2,85	7,7	2,91	11,69	2,13
البدني	7,05	4,40	3,30	2,89	6,8	2,88	11,14	3,51
المستقبل والوظيفة	10,29	6,71	3,85	3,16	10,12	4,11	17,02	5,09
العلاقات الاجتماعية والأسرة	9,16	5,87	3,75	3,10	8,93	3,61	14,92	4,65
الحالة النفسية	21,60	10,97	10,27	5,65	21,18	5,19	33,62	6,65
المجموع (الدرجة الكلية)	55,90	27,66	25,28	11,44	54,73	8,05	88,39	14,69

* م = المتوسط، ع = الانحراف المعياري، ج = المجموعة.

ب - تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمقاييس الفرعية وللمجموع الكلي لدرجات تلك المقاييس، انظر جدول (4).

ج - بعد ذلك تم إجراء تحليل تباين أحادي One Way Analysis of Variance (ANOVA) للحصول على قيم (ف F) الكاشفة عن مستوى الفروق داخل المجموعات وبينها، انظر جدول (4).

د - تبع ذلك إجراء تحليل إحصائي لاستخلاص قيم (ت t) للكشف عن دلالة الفروق بين المجموعات الثلاث على المقاييس الأخر المستخدمة في الدراسة، انظر جدول (5).

ثالثاً: النتائج

جدول (4)

الإحصاء الوصفي والفروق في قيم «ف» على مقاييس الاغتراب والمعاناة والقيم الشخصية بين المجموعات الثلاث مرتفعي الصدمة ومتوسطيها ومنخفضيها (ن=1337)(1)

اسم المقياس	ج1 ن=427		ج2 ن=490		ج3 ن=420		قيمة ف(2)
	متوسط	انحراف م	متوسط	انحراف م	متوسط	انحراف م	
أولاً: مقاييس الاغتراب اللاهدف	8,42	4,83	9,85	5,17	12,36	6,39	56,07**
الاغتراب المجتمعي	8,20	4,91	9,44	5,24	11,74	5,84	48,02**
العزلة الاجتماعية	9,03	4,75	11,99	5,40	15,98	6,38	167,85**
اللامعنى	8,49	4,61	10,35	5,04	13,18	5,99	86,23**
التشيؤ	10,12	7,14	13,48	7,75	15,65	9,71	48,42**
العجز	10,18	4,71	12,85	4,57	16,10	5,37	156,69**
اللامعيارية	9,38	4,31	10,74	4,53	12,46	5,06	46,99**
التمرد	15,22	4,98	16,40	4,98	18,01	5,42	31,57**
المجموع	79,06	27,12	95,11	29,06	115,48	36,72	145,81**
ثانياً: مقاييس القيم الشخصية							
القيم الخلقية والاجتماعية	28,02	7,50	27,87	6,06	25,63	7,32	15,92**
قيم تأكيد الشخصية	25,01	6,93	23,68	5,92	21,80	6,94	25,43**
قيم تحقيق الذات	15,28	4,30	14,65	3,82	13,85	4,34	12,72**
قيم السعادة والراحة	4,51	1,56	4,26	1,52	3,71	1,78	27,04**
ثالثاً: مقاييس المعاناة النفسية							
السلوك الهروبي	1,00	1,58	2,29	2,15	3,94	2,89	179,22**
العدوانية	2,08	2,22	3,74	2,50	5,06	2,90	145,16**
عدم المصداقية	0,88	1,46	1,68	1,77	2,55	2,28	84,95**
انعصاب الصدمة	1,29	1,73	2,60	2,03	3,91	2,43	168,85**
الإدمان	0,20	0,74	0,31	0,92	0,72	1,48	27,91**
إيذاء الذات	1,51	2,33	2,91	2,73	5,00	3,84	143,05**
الضلالات والهلاوس	1,68	1,94	2,66	2,20	4,20	2,81	124,86**
المجموع	8,64	9,33	16,19	10,44	25,38	14,63	220,61**

(1) ج1= مجموعة ذوي الدرجات المنخفضة على مقياس الصدمة – ج2= مجموعة ذوي الدرجات المتوسطة على مقياس الصدمة – ج3= مجموعة ذوي الدرجات العالية على مقياس الصدمة.

(2) ** = مستوى الدلالة بعد 0,01 على الأقل * = مستوى الدلالة بعد 0,05.

جدول (5)
الفروق في قيم «ت» على مقاييس الاغتراب والقيم الشخصية والاضطرابات النفسية (ن = 1337)

اسم المقياس	قيمة ت بين المجموعات		
	ج1 و ج2	ج1 و ج3	ج2 و ج3
أولاً: مقاييس الاغتراب اللاهدف	4,31**	10,11**	6,44**
الاغتراب المجتمعي	3,68**	9,54**	6,21**
العزلة الاجتماعية	8,83**	17,96**	10,09**
اللامعنى	5,80**	12,75**	7,63**
التشيؤ	6,78**	9,42**	3,68**
العجز	8,70**	17,06**	9,76**
اللامعيارية	4,62**	9,54**	5,39**
التمرد	3,59**	7,79**	4,62**
المجموع	8,61**	16,40**	9,17**
ثانياً: مقاييس القيم الشخصية القيم الخلقية والاجتماعية	0,34	4,69**	4,96**
قيم تأكيد الشخصية	3,13**	6,74**	4,35**
قيم تحقيق الذات	2,35*	4,83**	2,97**
قيم السعادة والراحة	2,41*	6,93**	4,99**
ثالثاً: مقاييس المعاناة النفسية السلوك الهروبي	10,40**	18,31**	9,63**
العدوانية	10,63**	16,77**	7,30**
عدم المصداقية	7,45**	12,65**	6,36**
انعصاب الصدمة	10,58**	18,07**	8,76**
الإدمان	2,14*	6,56**	4,93**
إيذاء الذات	8,37**	15,93**	9,29**
الضلالات والهلاوس	7,14**	15,14**	9,09**
المجموع	11,57**	19,82**	10,75**

* = مستوى الدلالة بعد 0,05 ** = مستوى الدلالة بعد 0,01.

مناقشة النتائج وتفسيرها

من خلال الجدولين (4) و(5) اللذين يعرضان نتائج التحليل الإحصائي للمقاييس، بعد تقسيم العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات وفقاً للدرجة الكلية على مقياس المشاعر اللاحقة للصدمة وإجراء تحليل التباين الأحادي على جميع مقاييس الدراسة – يتضح ما يلي:

أولاً: التحقق من صحة الفرض الصفري الأول

لا توجد فروق بين مجموعات الشباب من ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة في متغيرات الاغتراب.

ظهر أن جميع قيم (ف) على مقاييس الاغتراب جاءت دالة عند (0,01) على الأقل، وقد كانت أكبر قيم (ف) هي القيمة الخاصة بمقياس العزلة الاجتماعية، حيث جاءت (167,85) وجاءت أقل قيمة على مقياس التمرد (ف = 31,57).

وبمطالعة قيم (ت) بعد تحليل التباين في الجدول (5) نلاحظ أنها جميعاً جاءت دالة عند مستوى (0,01) على الأقل بالنسبة لجميع المقاييس بين جميع المجموعات وذلك في اتجاه ارتفاع درجات المجموعة الثالثة ذات الدرجات المرتفعة في الصدمة وأقل من درجات المجموعتين الأخريين، وكلما زادت درجات مقياس الصدمة زادت درجات الاغتراب، ومن الواضح تأسيساً على ذلك أن هناك تلازماً بين درجات الصدمة ودرجات مقاييس الاغتراب، وبفحص قيم (ت) في درجات الاغتراب نلاحظ أن أكبر القيم جاءت على مقياس العزلة الاجتماعية Social Isolation، وبخاصة بين متوسطي درجات المجموعتين (1، 3) ت = (96، 17) تلتها قيمة (ت) على مقياس العجز Helplessness، حيث جاءت (17,06). وبشكل عام فإنه يمكن القول إن المقاييس الفرعية لمقاييس الاغتراب ميزت تماماً بين المجموعات الثلاث المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة في الصدمة، ويتضح ارتفاع درجات الاغتراب مع ارتفاع درجات الإحساس بالصدمة، وبذلك لا يتحقق الفرض الصفري بسبب وجود فروق واضحة بين المجموعات الثلاث في متغيرات الاغتراب، وهو ما يدعو إلى رفضه.

ثانياً: التحقق من صحة الفرض الصفري الثاني:

لا توجد فروق بين مجموعات الشباب من ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة من متغيرات المعاناة النفسية (مقاييس الشخصية).

وعندما ننظر إلى النتائج التي يعرضها الجدولان (4) و(5) حول الفروق بين المجموعات الثلاث سواء بالنسبة لنتائج تحليل التباين (قيم ف) أو بالنسبة للمقارنة بين المجموعات بعد تحليل التباين (قيم ت) نلاحظ أن جميع قيم (ف) و(ت) جاءت دالة وبمستوى دلالة مرتفع عند (0,01)، على الأقل، وقد جاءت أكبر قيم (ت) متعلقة بمقياس السلوك الهروبي، تلتها درجة الانعصاب، ثم العدوانية، ثم إيذاء الذات. وعندما ننظر إلى الفروق بين المجموعات نلاحظ أن الفروق جاءت دالة وبمستوى دلالة مرتفع، ومن الواضح أن هناك تلازماً واضحاً بين درجات الصدمة ودرجات المعاناة النفسية، حيث ظهر أن المجموعة العليا من ذوي درجات الصدمة المرتفعة جاءت درجاتها أيضاً أعلى الدرجات على مقاييس المعاناة النفسية وجاءت درجات المجموعة الدنيا في مقاييس الصدمة منخفضة أيضاً في مقاييس المعاناة النفسية، والدلالة واضحة، فكلما زادت درجات الصدمة ارتفعت درجات المعاناة النفسية بشكل واضح، وبهذا لا يتحقق الفرض الصفري، مما يدعو إلى رفضه بسبب وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث.

ثالثا: التحقق من صحة الفرض الصفري الثالث:

لا توجد فروق بين مجموعات الشباب من ذوي الدرجات المرتفعة في المشاعر اللاحقة للصدمة وذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة من المتغيرات التي تقيسها مقاييس القيم.

وفي الجدولين (4) و(5) نلاحظ أن قيم (ف) وقيم (ت) جاءت جميعها دالة عند مستوى (0,5) على الأقل، بما يستدل منه أن هناك فروقاً بين المجموعات الثلاث على جميع المقاييس المكونة لمنظومة القيم الشخصية، سواء أكانت قيماً خلقية أم قيماً خاصة بتأكيد الشخصية، أم فيما يتعلق بالرغبة في تحقيق الذات، أم فيما يتعلق بالسعادة والاستمتاع، وقد جاءت قيمة (ف) في مقياس السعادة والراحة أعلى القيم، تلتها قيمة (ف) على مقياس القيم الخاصة بتأكيد الشخصية.

وعندما ننظر إلى قيم (ت) نلاحظ أن القيم كلها جاءت دالة بين المجموعتين الأولى والثالثة وبمستويات دلالة عند (0,01)، وهو ما يدل على أن الفروق حاسمة بين المجموعتين وفي اتجاه ارتفاع درجات المجموعة الأولى ذات درجات الصدمة المنخفضة: أي أنه كلما زادت درجات الصدمة انخفضت دزجات القيم والعكس صحيح.

والحقيقة أن درجات القيم تقف على النقيض من درجات الصدمة، أما الفروق في درجات القيم بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية فهي وإن كانت منخفضة إلا أنها جاءت في اتجاه ارتفاع متوسطات المجموعة الثانية ذات الدرجات المتوسطة على مقياس الصدمة، وهو ما يعزز اتجاه النتائج الخاصة بالفروق بين المجموعة الأولى (المنخفضة في درجات الصدمة) والمجموعة الثالثة (المرتفعة في درجات الصدمة)، وبذلك لا يتحقق الفرض الصفري الثالث بسبب وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث في متغيرات القيم، وهو ما يدعو إلى رفض الفرض.

ومن خلال استعراض النتائج السابقة الخاصة بالفروق بين المجموعات الثلاث المستخدمة في الدراسة نلاحظ أن درجات المشاعر اللاحقة للصدمة قد ميزت بين المجموعات الثلاث المستخدمة في الدراسة على درجات الاغتراب والمعاناة النفسية والقيم، مع اختلاف في اتجاه الدرجات، حيث ظهر أن درجات مقاييس منظومة القيم تتلازم عكسياً مع درجات الصدمة وكل من درجات الاغتراب والمعاناة النفسية، في حين تمضي درجات المعاناة النفسية ومشاعر الاغتراب في الاتجاه نفسه لدرجات المشاعر اللاحقة للصدمة.

لقد أثبتت الدراسات النفسية المتعددة، ومن زوايا متنوعة، أن الصدمة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالاضطرابات والمعاناة النفسية وسوء التوافق، وهو ما تأكد أيضاً في الدراسة الحالية، ولكن الجديد الذي أسفرت عنه الدراسة الحالية يمكن اعتباره إضافة إلى النتائج المترتبة على الصدمة من زاوية مشاعر الاغتراب ومنظومة القيم، وهو تبأور مشاعر الاغتراب لدى الذين تبأورت في أنفسهم مشاعر الصدمة، وهي نتيجة تستحق الالتفات والاهتمام أيضاً، من حيث إن مشاعر الاغتراب في جانبها السلبي تتحقق من خلالها في نفس الفرد حالة من الاضطراب والتنائي عن المجتمع وقيمه، وهو ما يبرز العلاقة السلبية التي كشفت عنها الدراسة الحالية بين القيم وباقي متغيرات الدراسة، حيث ترتفع درجات القيم حيثما يوجد انخفاض في درجات المقاييس الأخرى (الخاصة بالاغتراب والشخصية) ويصبح المغزى واضحاً، وهو أن تزايد درجات الاغتراب والمعاناة النفسية له علاقة سلبية بمنظومة القيم التي يتناقض اتجاه درجاتها مع اتجاه درجات المشاعر اللاحقة للصدمة. وحين ننظر إلى درجات القيم (التي تميزت بالتضاؤل) لدى مجموعة مرتفعي الصدمة مع تزايد درجات مقاييس الصدمة والاغتراب والمعاناة النفسية نستطيع الحكم بأن قيم الشخص تهتز اهتزازاً واضحاً خلال المعاناة النفسية بسبب تعرضه للأذى الناتج

عن الصدمة ويرتبط ذلك في الوقت نفسه بارتفاع درجات مقاييس الاغتراب والمعاناة النفسية.

والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية تجيب بشكل واضح عن السؤال الذي تطرحه الدراسة حول: **هل تتأثر المشاعر المتعلقة بكل من الاغتراب والمعاناة النفسية والقيم الشخصية بالآثار اللاحقة للصدمة؟** وقد جاءت الإجابة في الاتجاه المتوقع، حيث ظهر أن المرتفعين في درجات المشاعر اللاحقة للصدمة جاءت درجاتهم مرتفعة في المعاناة النفسية وفي مشاعر الاغتراب، وجاءت درجاتهم منخفضة في منظومة القيم، وكان العكس صحيحاً، وتلتقي هذه النتائج مع ما انتهى إليه منصور وعبدالخالق والمشعان والعنزي والسهل والرشيدي وغيرهم ممن أجروا دراسات حول الآثار النفسية المترتبة على صدمة العدوان العراقي ممن سبقت الإشارة إليهم، وهي تلتقي أيضاً مع نتائج الدراسات التي أجريت حول مشاعر الاغتراب، سواء أجريت هذه الدراسات في الكويت (جاسم الكندري) أو في العالم العربي (عادل الأشول وآخرون، 1985؛ أحمد حافظ، 1981) أو في الثقافات الغربية (Black, 1982).

أما بالنسبة لتفسير النتيجة المتعلقة بمنظومة القيم، فهي في تقديرنا مما يستحق الاهتمام، وخصوصاً أنه من الواضح أن القيم حصلت على درجات أقل لدى مجموعة ذوي الدرجات العليا في كل من الصدمة والاغتراب والاضطرابات النفسية، وهذا معناه انخفاض درجات القيم الموجهة للسلوك عند تعرض الفرد للصدمة أو عندما تتمكن منه مشاعر الاغتراب، أو ربما يمكن القول إن درجات القيم المنظمة لسلوك الفرد يمكن أن تكون أساساً للاستجابة للصدمات وتوجيه مشاعر الفرد في اتجاه أو آخر، أو ربما تكون هناك سمات أو استعدادات نفسية معينة (تعبر عن جانب منها منظومة القيم الشخصية) - تعمل مثل الموجه الأعلى للشخصية وأنماط سلوكها، وتكون هي المسؤولة عن الصورة المركبة التي أبرزتها النتائج الحالية من منظومة سلوكه وبخاصة عندما تتأزم حالته النفسية ويصبح غير قادر على تبين معالم الطريق.

لقد أشار كثير من الباحثين مثل روكيتش (Rockeach, 1972) وباتاي (Patai, 1976) ومحي الدين حسين (1981) وبلاك (Black, 1982) و(حسن عيسى ومصري حنورة، 1994) وغيرهم، إلى أن القيم تؤدي دوراً محورياً في توجيه سلوك الإنسان، ونضيف أن هذا الدور التوجيهي يتحقق من خلال التفاعل مع الواقع، وهذا أمر

يحظى باتفاق معظم الدارسين، وإذا كنا بصدد بلورة ما توصلت إليه الدراسة الحالية واختزاله في سطور ختامية فإنه من الضروري النظر إلى السلوك الإنساني باعتباره منظومة متفاعلة، سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى الاجتماعي، تلك المنظومة التي تضم كثيراً من المنظومات الفرعية والتي يعمل كل منها في تآزر وتفاعل مع باقي المنظومات.

وفي النهاية فإن الدراسة الحالية قد ردت بالإيجاب عن السؤال المطروح وهو: مدى تأثر (أو ارتباط) سلوكيات الاغتراب والمعاناة والقيم الشخصية لدى الشباب الكويتي بالعدوان، وكانت الإجابة **أن صدمة العدوان العراقي قد أدت إلى آثار نفسية سلبية، وكانت الآثار أكثر بروزاً لدى المجموعات التي هي أكثر تأثراً بالصدمة،** ومازال هناك سؤال يحتاج إلى إجابة وهو: هل هناك فروق فردية في مشاعر الصدمة راجعة إلى متغيرات من قبيل العمر والجنس ومكان الوجود خلال العدوان، ويمكن أن تكون مسؤولة عن عمق الإحساس بالصدمة؟ وهذا ما سوف يجاب عنه من خلال تقارير علمية أُخر لاحقة استكمالاً لما ورد في هذا التقرير من نتائج.

المصادر:

إبراهيم عبده (1990). **الاغتراب النفسي**. القاهرة: الرسالة الدولية للإعلان.

أحمد خيري حافظ (1981). ظاهرة الاغتراب لدى طلاب الجامعة. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

أحمد عبدالخالق (1998). **الصدمة النفسية**. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

أحمد عبدالخالق، وعويد المشعان (1998). المخاوف الشائعة لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين ومدى تأثرها بالعدوان العراقي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 23: 303-410.

آمال صادق، وفؤاد أبو حطب (1995). **نمو الإنسان**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة.

بشير الرشيدي (1995). أثر العدوان العراقي على بعض جوانب الإنماء لدى المواطن الكويتي. **مجلة الإرشاد النفسي**، جامعة عين شمس، السنة الثانية، 3: 91-137.

جاسم الكندري (1998). المدرسة والاغتراب الاجتماعي: دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 85: 47-67.

حسن عيسى، ومصري حنورة (1983). قيم شباب الجامعات. المؤتمر الخليجي الأول لعلم النفس. الكويت 3-5 أبريل.

حسن عيسى، ومصري حنورة (1994). دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 15: 179-204.

راشد السهل (1993). دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان العراقي على أطفال الكويت. **المجلة التربوية**، 26: 47–87.

راشد السهل، ومصري حنورة (1997). مشاعر الاغتراب والانتماء عند الشباب الكويتي. (بحث غير منشور).

رشاد دمنهوري، ومدحت عبداللطيف (1990). الشعور بالاغتراب عن الذات والآخرين: دراسة عاملية حضارية مقارنة. **مجلة علم النفس**، القاهرة، السنة الرابعة، 13: 128–145.

طلعت منصور (1995). دراسة الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت. أعمال الندوة البحثية حول الغزو العراقي للكويت. **سلسلة عالم الفكر**، 195: 569–650.

عادل عزالدين الأشول وآخرون (1985). **التغير الاجتماعي واغتراب طلاب الجامعة**. القاهرة: أكاديمية البحث العلمي، شعبة الدراسات والبحوث.

عفاف محمد (1991). دراسة الاغتراب في علاقته بكل من الذكاء والمستوى الاجتماعي الاقتصادي لعينة مختارة من الشباب الجامعي. **مجلة كلية التربية**، أسوان، مصر، 5: 91–98.

علي الطراح، وجاسم الكندري (1989). الشباب والاغتراب، دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 85: 47–67.

عويد المشعان (1993). الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكويت أثناء العدوان العراقي، دراسة للفروق بين الصامدين والنازحين من الجنسين. **مجلة عالم الفكر**، 22: 144–153.

عويد المشعان، وفريح العنزي (1996). الاضطرابات النفسية لدى الأسرة الكويتية بعد العدوان العراقي. **دراسات نفسية**، 6: 331–351.

محمود رجب (1993). **الاغتراب، سيرة مصطلح**. القاهرة: دار المعارف.

محي الدين حسين (1981). **القيم الخاصة لدى المبدعين**. القاهرة: دار المعارف.

مصري حنورة (أ1994). **علم النفس الحضاري المقارن**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مصري حنورة (ب1994). قيم الشباب، دراسة عاملية لتحليل المضمون في (حنورة، أ: 178–201).

مصري حنورة (1997). **استخبار وصف الشخصية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مصري حنورة (1998). **الشخصية والصحة النفسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مصري حنورة، وراشد السهل (1997). الكفاءة التشخيصية لاستخبار وصف الشخصية، المؤتمر الدولي للإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، ديسمبر 1997.

American Psychiatric Association (1994). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders*, 4th ed. (DSM-IV) Washington D.C.: APA.

Black, H. (1982). *Adolescent moraliry: Social responsibility versus alienation, unit for child studies, selected papers*, No 12, New South Wales Univ. Australia.

Herman, J. (1992). *Trauma and discovery*. New York: Basic Books, Harper.

Mills, R. (1953). *White collars: The American middle classes*. New York: Oxford Univ.Press.

Morey, L. (1991). *Personality assessment inventory*. Odessa, Florida: Psychological Assessment Resources Inc.

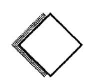
Patai, R. (1976). *The Arab mind*. New York: Scribner.

Reber, A. (1995). *The penguin dictionary of psychology*. London: Penguin Books, 2 nd ed.

Rockeach, M. (1972). *The nature of human values*. New York: Free Press.

مقدم في: فبراير 2000.

أجيز في: ديسمبر 2000.



الوظائف الاجتماعية للأسواق الأسبوعية
في منطقة الباحة

عبدالرزاق بن حمود الزهراني(*)

ملخص: لم تكن الأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة التي تقع جنوب غرب المملكة العربية السعودية تقوم بوظائف اقتصادية بحتة فقط، وإنما كانت إلى جوار ذلك تقوم بكثير من الوظائف الاجتماعية، وقد ظلت تلك الأسواق نشطة ومزدهرة حتى عام 1395هـ 1975م، حيث بدأت تتلاشى وتحل محلها الأسواق الحديثة، وقامت بوظائفها الاجتماعية مؤسسات كثيرة، منها المدرسة والبريد ووسائل الإعلام. وقد حاولت هذه الدراسة بيان الوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها تلك الأسواق، مثل توحيد القبيلة، واستخدام السوق بوصفه سلاح عقوبة، والترفيه والبريد والتثقيف الديني وغير ذلك من الوظائف. وقد استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي القائم على معايشة الظاهرة، والملاحظة بالمشاركة لفهم أبعادها، كما اعتمد على بعض الإخباريين الرئيسين من كبار السن، وارتكزت هذه الدراسة في إطارها النظري على مدرسة الاقتصاد الوطني ومدرسة الاقتصاد الاجتماعي والمدرسة الصراعية، وتناولت السوق في تاريخ العرب مع التركيز على الأسواق في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام، والسوق في الحياة المعاصرة.

مصطلحات أساسية: الأسواق الأسبوعية، عقود السوق، الضبط الأمني والاجتماعي، قيِّم السوق.

تمهيد:

عرف البشر التبادل التجاري في مراحل مبكرة من تاريخهم، وكانت صور ذلك التبادل وآلياته تختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف في المجتمع الواحد من فترة تاريخية إلى فترة

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الاجتماع – جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أخرى حسب عوامل التغير ودرجة التقدم ووفرة السلع... وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والمجتمع في المملكة العربية السعودية مر ويمر بتغير سريع يكاد يطوي كثيرا من صور حياته في الماضي القريب، حتى إن الأجيال التي تقع أعمارها تحت الثلاثين سنة لا تعرف كثيراً عن تلك الصور ولا عن مصطلحاتها وجوانبها الثقافية والاجتماعية، ولهذا تحاول هذه الدراسة تسجيل صفحة من تلك الصفحات التي ربما تصبح ظاهرة تاريخية في المستقبل القريب.

موضوع الدراسة:

كانت عمليات التبادل التجاري في منطقة الباحة تعتمد على الأسواق الأسبوعية (weekly markets) التي كانت تنتشر في أجزاء المنطقة في «السراة» و«تهامة». واستمرت تلك الأسواق في أداء وظائفها المختلفة إلى قرابة عام 1395هـ 1975م، حيث بدأت الأسواق الحديثة تأخذ مكانها، وشاركت مؤسسات اجتماعية كثيرة في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها الأسواق في الماضي. والأسواق الأسبوعية كانت تعقد في يوم معين من أيام الأسبوع، فهناك سوق السبت، وسوق الأحد وهكذا إلى يوم الخميس، أما يوم الجمعة فلم تكن تعقد فيه الأسواق، فهو يُعد يوم راحة ويوم تفرغ للعبادة. وكانت البضائع في معظمها منتجات محلية بسيطة تباع في السوق من المنتج إلى المستهلك دون وسيط في معظم الأحوال، وإذا باع الشخص ما لديه فإنه عندها يشتري ما يحتاجه لأسرته وأهل بيته، ولم تكن تلك الاحتياجات كثيرة، لأن الفلاح كان ينتج معظم احتياجاته من غذاء وأدوات زراعية وأثاث منزلي محلياً بمساعدة أفراد أسرته، ولم تكن احتياجاته من السوق الأسبوعي تتعدى في معظم الأحوال القهوة والسكر والشاي والقماش وبعض الأشياء الصغيرة، وكانت العملة الرئيسة هي الريال الفرنسي، ثم استبدل فيما بعد بالريال الفرنسي الريال السعودي الفضة (سعيد فالح الغامدي، 1990: 154).

لم تكن وظائف السوق تجارية بحتة وإنما كان يقدم لمرتاديه من الفلاحين والبدو وغيرهم كثيرا من الخدمات الاجتماعية، منها: 1- الترويح. 2- تبادل الأخبار والخبرات. 3- التعليم والتثقيف الديني. 4- نقل البريد وإيصال الرسائل إلى القرى والبوادي المختلفة. 5- الإعلام والإعلان عن المفقودات، وإبلاغ الناس بقرارات الدولة وأنظمتها. 6- تنفيذ الأحكام الشرعية بجلد المحكوم عليهم أو التشهير بهم. 7- الخِطبة وطلب أيدي الفتيات من أولياء أمورهن للزواج. وتحاول هذه الدراسة تغطية هذه الجوانب وبيان مختلف الوظائف الاجتماعية لتلك الأسواق.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته هذه المنهج الأنثروبولوجي، (ذلك الذي يقوم على دراسة المجتمعات المحلية بأسلوب الاتصال المباشر، والمعايشة بالمشاركة والملاحظة الداخلية للمجتمع (انظر: محي الدين صابر، 1987: 12). وبما أن ظاهرة الأسواق الأسبوعية قديمة، ومعظم الأسواق في منطقة الباحة أسس وعمل قبل توحيد المملكة العربية السعودية فإن الباحث اعتمد في هذا الجانب على بعض الإخباريين الرئيسين (Key informative) الذين عاصروا بعض أحداث تلك الأسواق، وعرفوا أنظمتها وقوانينها، ومن الأشخاص الذين اعتمد عليهم الباحث والده الشيخ حمود بن سعدي إمام المسجد الجامع بقرية القسمة الذي توفي أثناء إعداد هذه الدراسة عن عمر يناهز مائة وخمسة عشر عاما، والشيخ أحمد بن سعيد جعوان من أعيان قرية «محوية» واشتغل في التجارة، وهبط كثيراً من أسواق الباحة في «السراة» وفي «تهامة»، وقد توفي أثناء إعداد هذا البحث عن عمر يقارب المائة وعشر سنوات، وعبداللطيف بن عطية بن حذيفان من أهالي قرية «القسمة» ويبلغ من العمر نحو مائة عام، وقد عمل في تجارة العسل والحبوب والأغنام، وغشي كثيراً من الأسواق في المنطقة، وسافر كثيرا إلى المدن المجاورة، وعلى بن سعيد زاهي من قرية «حميم» ويبلغ من العمر سبعين عاماً.

هذا وقد اعتمد الباحث على تجربته وملاحظاته بالمشاركة (participatory observation) ومن دون مشاركة، حيث كانت تلك الأسواق في قمة ازدهارها ونشاطها أثناء دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وأثناء دراسته في الجامعة كان يقضي فترة الصيف في منطقة الباحة ويهبط تلك الأسواق من فترة إلى أخرى، وشاهد كثيراً من وظائفها الاجتماعية، وشارك في بعض أنشطتها الاقتصادية. كما اعتمد الباحث على الوثائق التاريخية، وما كتب حول الموضوع وحول تاريخ المنطقة وقبائلها.

الإطار النظري للدراسة:

هذه الدراسة تقع ضمن علم الاجتماع الاقتصادي الذي يعرف بأنه: «توظيف علم الاجتماع بما فيه من نظريات وقوالب تفسيرية ومتغيرات في دراسة الأمور المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها» (Smelser, 1976: 42)، أو هو «دراسة الخلفية الاجتماعية للعمليات الاقتصادية». والسوق كما هي معروفة آلية للتبادل التجاري، ولكننا في هذه الدراسة سوف نحاول دراسة الخلفية الاجتماعية لعملية التبادل تلك، وما يصاحبها من نشاطات لها أبعادها الاجتماعية.

ويحدد السيد محمد بدوي لعلم الاجتماع الاقتصادي ثلاثة مجالات هي: 1- التنظيم الاقتصادي، ويحدد ذلك بقوله: «... فالأفراد الذين يعيشون في جماعة، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائماً مسألة أساسية وهي: كيف يمكنهم استغلال الثروات الطبيعية التي في حوزتهم أحسن استغلال؟ ومن ثم كيف ينظمون أنفسهم وينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف؟ هناك بطبيعة الحال أنماط كثيرة لتنظيم هذه العلاقات، كما أن هناك وسائل كثيرة لتحقيق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادي على وجه الخصوص هو الذي يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع ووجده ملائما للمعتقدات السائدة فيه ودرجة تطوره الحضاري، كما أنه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات البناء الاجتماعي» (السيد محمد بدوي، 1991: 4). وتدخل هذه الدراسة في معظمها تحت هذا المجال، حيث ستبرز مستوى المعيشة والطرق التي كان يستغل بها السكان الثروات المتاحة لهم في الحقبة التي تسبق عام 1395هـ 1975م، وتنظيمهم لأنفسهم لتحقيق ذلك الهدف، وتركز الدراسة على أهم وسيلة للتوزيع والتبادل، وهي الأسواق الأسبوعية التي كانت قائمة ونشطة آنذاك.

2 – المجال الثاني من مجالات علم الاجتماع الاقتصادي هو صناعة القرار على مستوى الدولة، أو المؤسسة، أو الفرد (المصدر السابق). وسوف نهتم هنا بقرارات الأفراد المتعلقة بنشاطهم في الأسواق الأسبوعية. 3 – المعرفة الاقتصادية، ومن خلالها تحدد مواصفات من يشغل الوظائف المختلفة، وطرق انتقال المعرفة الاقتصادية من جيل إلى آخر، حيث تتم بطريق التوارث، كما هو الحال في حرفة الصياغة، والحياكة، وصناعة بعض الأسلحة، وهذه الطريقة كانت منتشرة في الماضي، حيث كانت الأسر تحافظ على أسرار مهنها وتنقلها من جيل إلى آخر. أما في الحياة المعاصرة فإن المعرفة تنتقل من جيل إلى آخر بوساطة الدراسة والتعليم، وفي الباحة كانت معظم المنتجات الحرفية التي تباع في الأسواق الأسبوعية تنتقل أسرارها من جيل إلى آخر عن طريق التوارث.

وإذا انتقلنا إلى المدارس الاقتصادية فإننا نجد علم الاجتماع الاقتصادي حافلاً بكثير من المدارس، مثل المدرسة التجارية، والمدرسة الكلاسيكية، ومدرسة الاقتصاد البحت، ومدرسة الاقتصاد الوطني، ومدرسة الاقتصاد الاجتماعي، والمدرسة الصراعية (للمزيد عن هذه المدارس انظر: السيد محمد بدوي، 1991م، عبدالله الخريجي، 1979م، راشد البرواي، 1987م، محمد ربيع، 1973م) والمدارس الثلاث الأخيرة هي أهم المدارس التي ارتكزت عليها هذه الدراسة.

ومدرسة الاقتصاد الوطني تقيم نظريتها على مراعاة أربعة عوامل كما بين السيد محمد بدوي (1991: 29)، وهي:

1 – ظروف البيئة من حيث الحرارة، والبرودة، وتساقط الثلوج، والفيضانات، وفترات الجفاف وما شابه ذلك من الظروف البيئية.

2 – طبيعة الأرض من حيث التضاريس ووجود الأنهار أو الصحارى أو الجبال أو السهول، وتوافر المياه وخصوبة التربة.

3 – طرق معيشة السكان، فاقتصاد أي وطن يتأثر بطرق معيشة السكان، وعاداتهم الاستهلاكية، وطرقهم في الإنتاج والادخار والاستثمار.

4 – التطور التاريخي، فالاقتصاد في أي وطن لا يبقى جامدا وإنما يتغير من حقبة إلى أخرى. والأسواق في منطقة الباحة تغيرت بتغير ظروف الحياة المختلفة التي مر بها المجتمع السعودي.

ويعرِّف «كارل بوشر» K. Bucher الاقتصاد الوطني بأنه (دراسة لمجموعة الظواهر والأساليب التي يستخدمها شعب معين لإشباع حاجاته) (السيد محمد بدوي، 1991: 30). وفي هذا الإطار يمكن دراسة الظواهر والأساليب التي كان يستخدمها سكان منطقة الباحة لإشباع احتياجاتهم المادية في الفترة الزمنية التي تسبق عام 1395هـ 1970م. ويرى (بوشر) أن الاقتصاد البشري مر بثلاث مراحل (المصدر السابق، 31 – 32) هي:

1 – مرحلة الاقتصاد العائلي، وفي هذه المرحلة تستهلك الأشياء داخل نطاق الوحدة التي تنتجها، والتبادل غير معروف، وتقسيم العمل ضعيف، ولم يعرف الناس في تلك المرحلة الأجور والأثمان أو التبادل التجاري.

2 – مرحلة الاقتصاد المدني، (نسبة إلى المدينة) وفي هذه المرحلة تنتقل الأشياء دون وسيط من الوحدة المنتجة إلى الوحدة المستهلكة، فقد كانت المدينة قديماً مجموعة من المباني تحاط بأسوار ويعيش السكان داخلها، وقد أدى تزايد عدد السكان إلى عدم كفاية إنتاجهم الداخلي لسد احتياجاتهم، فاضطرت المدينة إلى فتح أبوابها في يوم من أيام الأسبوع، حيث تقام الأسواق التي يأتي إليها الفلاحون من الجهات المجاورة. ومع وجود هذه الأسواق فإن المبدأ الأساسي يعتمد على الإنتاج المحلي، وعلى عدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك. ويمكن اعتبار منطقة الباحة في الفترة الزمنية التي تحددها هذه الدراسة واقعة في هذه المرحلة، وإن

كانت القرى لم تكن مسوّرة، إلا أن صورة التبادل، وإقامة الأسواق في يوم من أيام الأسبوع، وعدم وجود الوسيط في معظم الأحوال تجعل هذه المرحلة أقرب المراحل إلى وضع المنطقة في تلك الفترة.

3 – مرحلة الاقتصاد الوطني، وهي المرحلة التي يعيشها أكثر شعوب العالم اليوم، حيث يتم التبادل في معظم الأحوال من خلال الوسطاء، واتسعت الأسواق، واتسع نطاق التبادل بين الأمم والشعوب.

أما مدرسة الاقتصاد الاجتماعي فإنها تهتم بربط الاقتصاد بالحالة الاجتماعية العامة، ولا ترى مبرراً للفصل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الاقتصادية، فهي تُعد الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية لأن تلك الظواهر لا تنشأ إلا بنشأة المجتمع، وأن (الغرائز) التي نفترض وجودها بوصفها قاعدة للحياة الاجتماعية ليست في الحقيقة إلا نتيجة للحياة الاجتماعية نفسها، وأن الظواهر الاقتصادية تتحدد داخل إطار من النظم الثابتة التي سبق للمجتمع تكوينها والتمسك بها، وأخيراً فإن الظواهر الاقتصادية ليست مادية صرفة، بل إنها تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها وقيمها وتقاليدها (السيد محمد بدوي، 1991: 32 – 44). وبناءً عليه يمكن النظر إلى الأسواق في منطقة الباحة من خلال النظام الاجتماعي القبلي الذي كان مسيطراً وبارزاً في فترة ازدهار تلك الأسواق وأدائها لوظائفها المختلفة. فالسوق كان يعكس ذلك النظام من خلال تكاتف القبيلة ودفاعها عن سمعتها وعن وحدتها وعن أمن السوق الذي تقيمه.

أما المدرسة الصراعية فإنها من أشهر المدارس الاقتصادية والاجتماعية، وقد كتب فيها كثير من الكتاب والمفكرين، والصراع سنة من سنن الله في الأرض، وهو مستمر بين الخير والشر وبين الحق والباطل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. والاقتصاد يُعد من أكبر ميادين الصراع، فقد كان وسيظل سبباً للحروب بين الدول والقبائل والأفراد، واستخدم بوصفه سلاح عقوبة مرات كثيرة في التاريخ، فقد استخدمه الرسول ﷺ في محاولته مصادرة قافلة قريش المقبلة من الشام ليعاقبهم على مصادرتهم أموال المسلمين في مكة، وليضيق الخناق عليهم. واستخدمه الأمريكيون ضد الاتحاد السوفييتي سابقاً عندما منعوا تصدير القمح إليه، واستخدمه العرب ضد الدول المؤيدة لإسرائيل في حرب 1393هـ 1973م عندما قطعوا البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل (انظر: أحمد البشبيشي، 1986: 80 – 96). وسوف نرى

في هذه الدراسة أن السوق استخدمت أداة من أدوات الصراع القبلي، وأداة من أدوات التنافس الاقتصادي، وأنها كانت مكانا للنزاعات، والمنافسات بين بعض البائعين وبعضهم الآخر، وبين بعض المشترين وبعضهم الآخر، وبين فئة المشترين وفئة البائعين، وكانت السوق مكاناً مساعداً لإجراء المصالحات والتقريب بين الفئات المتخاصمة.

السوق في تاريخ العرب:

عرف العرب الأسواق من قديم الزمان، ووصلت إلينا أخبار أسواقهم الشهيرة في الجاهلية، مثل ذي المجنة وذي المجاز وسوق هجر وسوق اليمامة وسوق عدن. وكان سوق عكاظ أشهر تلك الأسواق، ويقع على الأرجح شمال مدينة الطائف. وهذا السوق لم يكن مكاناً للبيع والشراء وتبادل السلع فقط، وإنما كان سوقاً للفكر والأدب، فقد كانت تلقى فيه القصائد والخطب، يقول أبو تمام:

فكأن قساً في عكاظ يخطب   وكأن ليلى الأخيلية تندب

ويتنافس الحاضرون في صنوف البيان، وكان ينصب للحكم قبة من الأدم يجلس فيها ويستمع للشعراء وهم يلقون قصائدهم فيحكم بينهم، ويبين من هو أشعرهم. ومعظم المعلقات أنشدت في سوق عكاظ، وعندما نالت استحسان الناس ورضاهم قاموا بتعليقها على جدران الكعبة المشرفة. وكان بعضهم يرتاد سوق عكاظ «طلبا لقاتل أبيه يريد أن يعرفه حتى يتربص به السوء فيما بعد، ومن متلمس حماية شريف من عدو ألد، ومن باغ زواجا، أو مستطيل بعز ومنعة» (أحمد الدريويش، 1989: 28 – 29). وقد غشي رسول الله ﷺ سوق عكاظ وعرض الإسلام على بعض مرتاديه.

ولما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة كان فيها عدد من الأسواق، ولكن الرسول ﷺ (حدد مكاناً معيناً للسوق في موضع بقيع الزبير، وضرب فيه قبة، وقال لأصحابه (هذا سوقكم)، ولكنه رأى غيره أنفع منه، وأكثر تحقيقاً لمصالح المسلمين فعدل عنه، وذهب إلى مكان فسيح، وخطه برجله، وقال: (هذا سوقكم فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج) (أخرجه ابن ماجه).

وكان السوق في عهد الرسول ﷺ واسعاً فسيحاً، لا بناء فيه ولا ظلال، وكان الراكب ينزل فيه فيضع رحله ويطوف بالسوق، وهو يرى رحله أمام بصره، لا يغيب عنه شيء. وكان يباع في ذلك السوق معظم أنواع الأطعمة والسلع، مثل السمن،

والإقط، والتمر، والقمح، وكانت تباع فيه الأقمشة، والأدم، وأنواع الماشية. وكان هناك قسم للخيل، وآخر للإبل، وثالث للأبقار، ورابع للأغنام (المصدر السابق).

وقد حظي السوق باهتمام الرسول الكريم ﷺ ورعايته، فتعهده بالإشراف والمراقبة، ووضع له الضوابط وسن له آدابا خاصة، حيث منع الغش والتدليس والغبن والغرر وتلقي الركبان، والخداع والربا. ومنع أن تباع أو تمارس فيه المحرمات بأنواعها المختلفة. وقد سار أصحابه الكرام وخلفاؤه على هديه ﷺ فكانوا يأتون الأسواق ويتفقدون أحوالها، ويمنعون الاستغلال والاحتكار والمبالغة في رفع الأسعار.

السوق في الحياة المعاصرة:

مع التقدم التقاني، وانتشار استخدام الآلة، والتقدم الصناعي، وطغيان الثقافة المادية، وتزايد السلوك الاستهلاكي تغيرت آلية الأسواق، وتغير إيقاعها وتنظيمها. فأصبحت الأسواق ضخمة، وحافلة بجميع أنواع السلع التي تأتيها من بلدان مختلفة، وتعمل على مدار الساعة، وأصبحت في كثير من المجتمعات مكانا للنزهة، وقضاء أوقات الفراغ، حيث توجد بها المطاعم، والحدائق، وملاهي الأطفال وملاعبهم. ويعرّف الاقتصاديون السوق بأنه (عبارة عن منطقة يتصل فيها المشترون والبائعون، إما بطريق مباشر، وإما عن طريق وسطاء (تجار) بعضهم ببعض، بحيث إن الأسعار السائدة في جزء من السوق تؤثر في الأسعار التي تدفع في الأجزاء الأخرى، مما يترتب عليه وجود تجانس في أسعار السلعة الواحدة في السوق كلها، بغض النظر عما يحدث من انحرافات في الثمن المتجانس ترجع إلى اعتبارات محلية أو أسباب طارئة ووقتية، وثمة تعريف آخر يجعل السوق عبارة عن شبكة من المعاملات في أي عامل من عوامل الإنتاج أو أي منتج بين المشترين والبائعين. وهذه المعاملات قد تكون منتظمة ومنظمة، وهذا هو الحال الأعم بالنسبة إلى معظم السلع، وقد تكون غير منتظمة، كما في حالة التحف الفنية أو الأشياء المستعملة. ويتوقف نطاق السوق، اتساعا وضيقاً، على سهولة الاتصال بين المشترين والبائعين من جهة، وعلى إمكان نقل السلعة من جهة إلى أخرى. وقد تكون السوق (محلية أو قومية أو عالمية) (راشد البراوي، 1987: 319).

ومنطقة الباحة تعتمد اليوم في حياتها التجارية على الأسواق بصورتها المعاصرة، والتي تقوم على التخصص، وعلى العمل طوال الأسبوع وليس فقط في

أيام محددة، ففي المدن الرئيسة هناك أسواق للذهب وأخرى للأقمشة، وثالثة للخضراوات والفواكه وهكذا، أما التموينات (البقالات) فتنتشر في القرى وعلى الطرق الرئيسة التي تربط المنطقة بعضها ببعض، ويجد فيها المسافر والمقيم معظم احتياجاته من الاستهلاك اليومي. وإلى جوار الأسواق الحديثة ما زالت بعض الأسواق الأسبوعية قائمة، تعقد في يوم محدد من الأسبوع، وفي مكان محدد، ويتم فيها التبادل في معظم الأحوال بين المنتج والمستهلك مباشرة دون وسيط. ففي مدينة الباحة، عاصمة المنطقة لا يزال السوق يقام كل خميس في وسط البلدة، حيث يجلب الفلاحون والحرفيون منتجاتهم لبيعها مباشرة للمستهلكين، فيكثر في ذلك اليوم عرض الصناعات اليدوية، وعرض الطيور والحمام والدجاج البلدي والأرانب، وبعض المنتجات الزراعية المحلية، مثل الحبوب، والرياحين، والعسل، ويشارك فيه بعض السيدات المتقدمات في العمر. ولكن هذا النوع من الأسواق أخذ يتضاءل ويتلاشى تدريجياً، وبدأت الأسواق والمؤسسات الحديثة تأخذ مكانه.

منطقة الباحة:

تقع منطقة الباحة في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها (3600) كم2 تقريباً (علي السلوك الزهراني، 1997: 37). ويقدر عدد السكان بنحو نصف مليون نسمة. وتبعد عن مدينة الطائف إلى الجنوب الشرقي 160 كيلومترا، وهي واحدة من المناطق الإدارية الثلاث عشرة للمملكة العربية السعودية. وتنقسم إلى الأقسام التالية (المصدر السابق، 1997: 36 – 37):

1 – المنطقة المرتفعة في «السراة»، وتقع شرق المنطقة، ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين 2300 و 2500م، وبها قمم عالية يتراوح ارتفاعها ما بين 2800 و3000م، وخصوصاً في جبال دوس، وبيضان، وقرن ضبي، وجبال بني ضبيان، وتتخللها أودية زراعية تقع على جوانبها القرى.

2 – منطقة الأصدار جمع صدر – وهي بين «السراة» و«تهامة»، وتقع في أواسط الجبال المنحدرة إلى «تهامة»، وهي التي تزود المنطقة بالموز والبن والليمون وأنواع الرياحين.

3 – «تهامة»، وتقع في غرب المنطقة، وتنقسم إلى: أ – منطقة ساحلية، وتعد امتداداً لسهول «تهامة». ب – منطقة داخلية موازية للمنطقة الساحلية، وبها جبال وأودية زراعية. ج – منطقة جبلية توازي جبالها جبال «السراة»، والحياة في أعالي

تلك الجبال تشبه الحياة في «السراة». واشتهرت «تهامة» بخصوبة أراضيها، وإنتاجها للدخن والذرة بأنواعها، وتربية الماعز والإبل.

وتتكون منطقة الباحة من قبيلتي زهران وغامد، وهما من أزد شنوءة، الأولى تنتسب إلى جدها الأعلى زهران بن كعب بن الحارث بن كعب، والثانية تنتسب إلى ابن أخيه غامد بن عبدالله بن كعب بن الحارث بن كعب (المصدر السابق). ويتبع قبيلة زهران ثلاث عشرة قبيلة فرعية في «السراة»، وخمس عشرة قبيلة فرعية في «تهامة» وبادية «تهامة». أما قبيلة غامد فيتبعها سبع قبائل مستوطنة في «السراة»، وتسع قبائل في البادية، وقبيلتان في «تهامة». وتحرص كل قبيلة فرعية أو مجموعة من القبائل أن يكون لها سوقها الأسبوعي التي تلتقي فيه للتبادل التجاري، وفيه يتم كثير من عمليات التفاعل الاجتماعي كما سنرى.

ومنطقة الباحة من المناطق الزراعية التي اشتهرت في الماضي بإنتاج القمح والذرة وأنواع الحبوب الأخرى، وكانت تصدر الفائض من إنتاجها إلى مدينة الطائف، وإلى مكة المكرمة. وتقوم الزراعة في المنطقة على مدرجات تقام في بطون الأودية وعلى أطراف الجبال، وكان لمعظم المدرجات التي توجد في بطون الأودية آبار تسقى منها بوساطة السواني، وتسمى (مسقوي) أي مسقي، أما الزراعة التي توجد في أعالي الشعاب وعلى أطراف الجبال فتعتمد على مياه الأمطار، وتسمى (عثري) وقد جاء في لسان العرب (يقال: جاء فلان عثريا إذا جاء فارغا، وجاء عثريا أيضا، بتشديد الثاء، وقيل: هو من عثري النخل، سمي به لأنه لا يحتاج في سقيه إلى تعب بدالية وغيرها، كأنه عثر على الماء عثرا بلا عمل من صاحبه (ابن منظور، ج: 4، ص 541).

والحياة الاجتماعية في منطقة الباحة كانت قبل عام 1395هـ 1975م حياة بسيطة، وكان الناس يعتمدون في استهلاكهم على ما ينتجون، وكانت المرأة تقوم بدور كبير في الحياة الاقتصادية، حيث تساعد زوجها في الزراعة، وتقوم ببعض الصناعات اليدوية، وتجلب الماء بوساطة القرب، وتجمع الحطب، وتساعد في العناية بالماشية، وكانت الأسرة وحدة منتجة، تعتمد في إشباع معظم احتياجاتها على ما تنتجه. ولم يكن هناك وجود لمظاهر الحياة المعاصرة، مثل الهاتف، والتلفاز، والمواقد الغازية، والمنازل الحديثة. وكان الناس يعتمدون في الطاقة على الحطب، وعلى (القاز) (الكيروسين) في الإضاءة. وكان لديهم ثلاثة مستويات من الإضاءة: الأول بسيط ويتمثل فيما يسمى بـ (القازة)، وهي علبة تملأ بالقاز ويوضع لها

أنبوب فيه فتيلة من القماش، والثاني ويتمثل في الفانوس، وهو أفضل إضاءة من «القازة» وكلاهما يستخدم على مستوى الأسرة، أما في حالة وجود ضيف فيتم استخدام (الإتريك) وكان أعلى مستويات الإضاءة، وله خزان يملأ بالقاز ويشحن بالهواء بوساطة مشحان، وله فتيلة تباع في الأسواق وتصنع من قماش خاص على شكل شبكة، وعندما تشتعل تصبح شبيهة بمصباح الكهرباء، أما طريقة عمل الإتريك فإنها الطريقة نفسها التي يعمل بها (الدافور)، حيث تعمل الحرارة على تحويل القاز إلى غاز، ولا يزال الإتريك يستخدم في بعض المجتمعات عند الخروج في رحلات خارج المدن. ولم يكن المذياع موجوداً إلا عند فئة قليلة من الناس، هم غالبا ميسورو الحال.

وكانت الوظائف الحكومية قليلة جدا، وأكثر الإدارات الحكومية انتشاراً كانت المدارس، وكان الاعتماد في التدريس في تلك الفترة يقوم على مدرسين من الدول العربية، مثل مصر والأردن وسوريا وفلسطين.

وقد بدأت التغيرات الاجتماعية الملموسة في منطقة الباحة بعد عام 1395هـ 1975م، وهي السنوات التي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول، ودخلت وسائل الحياة المعاصرة كل بيت، وتزايدت الهجرة إلى المراكز الحضرية، والتحق الناس بوظائف الدولة، وأهملت كثير من جوانب الزراعة، وتقلصت مشاركة المرأة في الأعمال الزراعية، واعتمد بعض المواطنين على العمالة الوافدة في مزارعهم، وتوقف إنتاج بعض المحاصيل من الحبوب. والتراجع في الإنتاج الزراعي ليس خاصاً بمنطقة الباحة، فهو ظاهرة عامة في كثير من البلدان العربية، وهذا ما أشار إليه محمد الخواجة عندما قال: «يتسم البعد الاقتصادي في العالم العربي منذ العشرين سنة الأخيرة – كما تشير الإحصاءات – إلى تدهور كبير في الإنتاج الزراعي بصفة عامة، حيث تقلصت الأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي داخل الإنتاج المحلي الإجمالي من (17,7%) في المتوسط في بداية السبعينيات إلى أقل من (10%) في بداية الثمانينيات، في حين زاد الإنتاج الاستخراجي خلال السبعينيات والثمانينيات بوتيرة سنوية تقدر بنحو (41%)، وهذا يعني أن العالم العربي يزيد من إنتاج المواد الاستخراجية التي يصدرها والتي يشكل تصديرها [استنزافاً] من ثرواته، باعتبار أنه يستحيل إعادة توليدها من جديد، في حين أن المنتجات الزراعية التي لها قدرة التوالد [التجدد] تعرف جمودا وتدهورا يتدعم سنة بعد أخرى» (محمد الخواجة، 1988: 228).

وأشهر منتجات منطقة الباحة اليوم (الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري) تتمثل في الرمان واللوز والعنب والخوخ، والعسل، والخضراوات، ويصدر الفائض من هذه المنتجات إلى مدن المملكة المختلفة ومناطقها، وبخاصة الرمان الذي يعد من أجود الأنواع في العالم. واشتهرت منطقة الباحة باعتدال أجوائها، وجمال مناظرها، وأصبحت من أبرز المصايف في المملكة العربية السعودية، ويؤمها في فترة الصيف كثير من السعوديين وبعض مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

الأسواق الأسبوعية: نشأتها ومواقعها وأنظمتها:

ليس هناك تاريخ محدد لنشأة الأسواق في الباحة، وفي هذا يقول علي سدران الزهراني (1995: 185): (لم تذكر المصادر التي بين أيدينا اسم سوق في هذه البلاد (بلاد زهران) لها شهرة تاريخية كتلك التي كانت حول مكة وغيرها من أقاليم الجزيرة العربية، لا في العصر الجاهلي ولا في العصر الإسلامي، وإنما ذكرت بعض المصادر أن للأزد سوقاً في «تهامة» تسمى حباشة، وهي السوق التي وفد الرسول ﷺ إليها بتجارة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها).

وقد أشار (موريس تاميزيه) الذي كان مرافقاً للحملة المصرية على عسير في عام 1294هـ 1834م إلى الأسواق في «بيشة» التي تقع إلى الشمال الشرقي من منطقة الباحة عندما قال: (الأسواق هي الأماكن التي يختارها الشيوخ الذين يحكمون «بيشة» بوصفها أماكن يلتقون فيها بالبدو ليخبروهم بما يتوصلون إليه من قرارات وما يصدرونه من أوامر تؤدي إلى سعادة القبائل واستقرارها، في اليوم التالي ارتقى أحد الشيوخ منصة عالية في وسط السوق، وتحلق حوله جمع كبير من الناس، حيث أعلن فيهم بصوت عالٍ نبأ إقالة الشيخ علي الصعيري [من قبل أحمد باشا قائد الحملة] من منصبه بوصفه واحداً من قادة «بيشة» الثلاثة الرئيسين، وأعلن في الوقت نفسه اسم الشخص الذي رشح مكانه) (موريس تاميزيه، 1993: 163 – 164).

والذي لا شك فيه أن الأسواق الأسبوعية قديمة جدا، وتعد من أهم وسائل التبادل التجاري، ليس فقط بين أبناء المنطقة، وإنما بينهم وبين سكان المناطق الأخرى. وقد نقل عبدالله أبو داهش عن العصامي أنه كان في «زهران» سوق يسمى الخميس يؤمه الناس من القرى والمناطق المجاورة، مثل قرن ظبي، والمخواة، والصفا، وجبل عظيم يسمى ملس، وأن حاكم مكة خرج بنفسه لتأديب بعض الخارجين على القانون، ووقعت معركة سميت معركة سوق الخميس، وكان ذلك في

افتتاح سنة 987هـ (عبدالله أبو داهش، 1997: 32 – 33). والنص يشير إلى أن السوق كان قائماً قبل نحو أربعمائة وثلاث وثلاثين سنة. وفي منطقة الباحة عدد من الأسواق التي تحمل مسمى سوق الخميس، بعضها ما زال قائماً وبعضها ضعف وبعضها توقف، ولا نعلم أي هذه الأسواق هو المقصود في النص السالف الذكر، ولكنه واحد من الأسواق التي كانت قائمة في بلاد زهران.

وقد كانت الأسواق الأسبوعية منتشرة ومزدهرة في منطقة الباحة قبل عام 1395هـ 1975م. وأهم تلك الأسواق كما أورد علي السلوك الزهراني (1997م، والشكل (1)) ما يلي:

أ – أسواق السبت:

1 – سبت الجرداء. 2 – سبت الرومي. 3 – سبت الفرعة. 4 – سبت المندق. 5 – سبت النقعة. 6 – سبت بلجرشي. 7 – سبت رما. 8 – سبت غشمر.

ب – أسواق الأحد:

1 – سوق الأحد بغامد الزناد. 2 – سوق الأحد في وادي دوقة. 3 – سوق الأحد ببني وابلة. 4 – سوق الأحد بوادي نيرا. 5 – سوق الأحد برغدان. 6 – سوق الأحد بالحجرة.

جـ: أسواق الاثنين:

1 – سوق الاثنين في وادي يبس بغامد الزناد. 2 – سوق الاثنين في بني سالم بغامد.

د – أسواق الثلاثاء:

1 – ثلاثاء آل نعمة. 2 – ثلاثاء الحميد 3 – ثلاثاء الظفير. 4 – ثلاثاء بطاط. 5 – ثلاثاء بني عدوان. 6 – ثلاثاء قلوة.

هـ – أسواق الأربعاء:

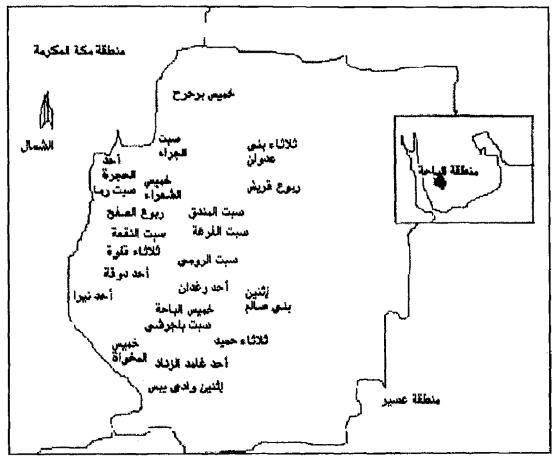
1 – ربوع الصفح. 2 – ربوع قريش.

و – أسواق الخميس:

1 – خميس الباحة. 2 – خميس المخواة. 3 – خميس الشعراء. 4 – خميس برحرح.

وكان السوق يعقد في أكبر قرية من قرى القبيلة، وهي القرية التي غالباً ما يكون منها شيخ القبيلة. ويختار للسوق مكان مناسب قد يكون في وسط القرية أو في طرف من أطرافها، وغالباً ما يكون في منطقة مفتوحة، وربما وجد بعض

الدكاكين المبنية من الحجارة، والمسقوفة بالأخشاب وفوقها رقائق من الحجارة وتغطى بالطين، ومعظمها من دون أبواب، فالتاجر الذي يصل أولا يختار أحد تلك الدكاكين ويعلق بضائعه على جدرانه، ويبسطها أمامه، وبعد أن ينتهي السوق يجمعها ويحملها معه. وكانت هذه الدكاكين تستخدم من قبل تجار الملابس والأقمشة، والبهارات. ويخصص في السوق منطقة لبيع الأغنام، وأخرى لبيع الأبقار، وثالثة لبيع الجمال والحمير. وتعد هذه المناطق مناطق متخصصة. ومساحة السوق في معظم الأحوال لا تتعدى مائة متر في مائة وخمسين مترا.



شكل (1): خريطة تقريبية لمنطقة الباحة وأهم أسواقها الأسبوعية

أنظمة السوق:

يقول الإخباريون الرئيسون (Key informative) الذين اعتمد عليهم الباحث أن الأسواق فيما قبل العهد السعودي كانت تخضع لقوانين وأنظمة صارمة، ولا يمكن أن يقوم السوق إلا في ظل حماية قبيلة قوية، لديها القدرة على تنفيذ تلك القوانين والأنظمة. ومن ضمن تلك الأنظمة ما يسمى بـ (عقود السوق، secure boundaries of

weekly market)، وهي منطقة محددة تحيط بالسوق من جميع الجهات. فلو أخذنا مثلا سوق الأربعاء بالأطاولة (ربوع قريش) فإن عقوده من الشمال تمتد إلى قرابة عشرين كيلومتراً، ومن الغرب تمتد إلى نحو أربعة كيلومترات، ومن الشرق تمتد مثلها، وتمتد نحو كيلومترين من الجنوب. وجميع هذه المساحة تقع داخل ممتلكات القبيلة. و(عقود السوق) منطقة محرمة لا يجوز فيها الاعتداء على أي شخص مقبل إلى السوق أو عائد منه، ويعد الشخص في حماية القبيلة مدة ثلاثة أيام، هي يوم السوق واليوم الذي قبله واليوم الذي يليه، وفي بعض الأسواق يكون الشخص في حماية القبيلة مدة يومين هما يوم السوق واليوم الذي بعده فقط. وإذا حدث أي اعتداء فإن القبيلة هي المسؤولة عن أخذ الحق للمعتدى عليه. وبهذا تكون (عقود السوق) منطقة آمنة وتحت حماية القبيلة، ومن دخل إليها فإنه آمن على نفسه وماله.

ومن آليات الضبط الاجتماعي والأمني (Social and security control) في الأسواق أن القوانين تمنع أن يعتدي شخص على شخص آخر داخل السوق، وإذا حدث هذا فإن هناك غرامات تفرضها القبيلة على المخالفين، مثل مصادرة دابته التي يركب عليها، أو دفع مبلغ من المال لصندوق القبيلة، أو مقدار معين من الحبوب، وإذا كان يحمل سلاحاً، مثل الخنجر أو نحوها فإنه قد يصادر، أو يضاعف عليه الجزاء إذا استخدمه أو حاول استخدامه.

ولكل سوق مراقب معتمد من القبيلة، يسمى (قيِّم السوق، market inspector) مهمته مراقبة الأسعار، ومراقبة السلع والموازين والمقاييس، ومراقبة التعامل بين البائعين والمشترين، ووظيفته هي وظيفة المحتسب في الشريعة الإسلامية. يذكر أحد كبار السن أنه كان يبيع التمر في أحد الأسواق فلاحظ أن الشخص الذي بجواره يبيع بسعر منخفض لا يتناسب مع الأسعار الدارجة في الأسواق، فشك في أمره، وراقبه بخفية، فاكتشف أنه ألصق كمية من التمر في قاع المد المصنوع من الخشب، وأنه كان يكيل بسرعة حتى لا يكتشف المشتري أمره. فلما تأكد من غشه ذهب إلى (قيم السوق) وأبلغه بالأمر. حضر القيم وتأكد بنفسه من ذلك ثم أخذ المد وحطمه في وسط السوق وأمام أنظار الجميع، وطلب من التاجر المغادرة فوراً وأمره بعدم العودة مرة أخرى إلى البيع في ذلك السوق.

هذا وقد أورد عبدالله بن سالم بن عبدالله غانم الزهراني ترجمة لوثيقة تبين الجزاءات في سوق خميس برحرح، وثلاثاء آل نعمة، وقد فقدت صورة الأصل، ولهذا سوف نعمد إلى ترجمتها من النص الإنجليزي (Al-Zahrani, 1989: 456):

1 – لقد اتفق أهالي قبيلة دوس بني فهم على إقامة سوق الخميس في برحرح، وسوق الثلاثاء في آل نعمة.

2 – يجب أن يكون السوق في الموقعين آمناً من صباح يوم السوق إلى نهاية اليوم التالي.

3 – إذا هدد شخص باستخدام البندقية فإن جزاءه عشرة ريالات فضة، وإقامة وليمة لأربعين شخصاً يقدم خلالها اعتذاره للأشخاص الذين هددهم.

4 – إذا استخدم شخص بندقيته في السوق وأدت إلى وفاة أحد فيعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

5 – إذا هدد شخص شخصاً آخر بالجنبية (الخنجر) فجزاؤه ثلاثة ريالات، وإقامة وليمة لعشرين شخصاً ويقدم خلالها اعتذاره للأشخاص الذين هددهم.

6 – إذا استخدم أحد العصا أو الحجارة فإن جزاءه مثل جزاء من يهدد باستخدام الخنجر.

هذا وقد وقع هذه الوثيقة ثلاثون شخصاً من أعيان قبيلة دوس بني فهم.

أهم الوظائف الاجتماعية للسوق:

لم تكن الأسواق الأسبوعية كما ذكرنا سابقاً مكاناً للعمليات الاقتصادية فقط، وإنما كانت مسرحاً لكثير من العمليات الاجتماعية، وسوف نحاول في الجزء التالي الكشف عن أهم تلك العمليات.

من عوامل توحيد المجتمع المحلي:

العوامل المشتركة بين مجموعة من البشر تعد من أهم أسباب تقاربهم ووحدتهم، وعندما يواجه واحد من تلك العوامل المشتركة تهديداً وتحدياً خارجياً، فإن الناس في معظم الأحوال يتناسون مشكلاتهم الداخلية وصراعاتهم ويتوحدون ضد الخطر الخارجي، وهذه إحدى الوظائف الإيجابية للصراع كما يراها (كوزر)، (طلعت لطفي، وكمال الزيات، 1999: 101). ولهذا يعمد كثير من السياسيين إلى استغلال هذه الحقيقة الاجتماعية لصالحهم، وخصوصاً عندما تكون هناك مشكلات داخلية تهدد النظام، عندها يفتعلون عدوا خارجياً، وربما تم هذا بالاتفاق مع ذلك العدو، لأنه ربما احتاج إلى تلك الخدمة مستقبلا. وتبدأ وسائل الإعلام في شن حملتها، ويبدأ الناس يتحدثون عن الخطر المتوقع، ومن ثم يحشدون قواهم لمواجهته، وينسون خلافاتهم، وربما حدثت مناوشات واحتكاكات على الحدود إذا كان البلدان متجاورين.

والسوق من أهم عوامل وحدة القبيلة، فإذا حفظت أمنه، وحافظت على النظام فيه ارتفعت مكانتها بين القبائل، وحافظت على كثير من مصالحها الاقتصادية، وإذا لم تستطع ذلك لحقها العار، وانخفضت مكانتها بين القبائل الأخرى، وخسرت بعض مواردها الاقتصادية. وتزداد القبيلة وحدة والتفافاً حول شيخها إذا كانت هناك قبيلة أخرى تنافسها على إقامة السوق، أو تحاول أن تخل بأمنه وتعتدي على رواده لتظهر ضعف القبيلة التي تقوم بحماية السوق، ويزيد من هذا الشعور أن الشعراء يمتدحون القبيلة التي تؤمن (عقود السوق) وتحفظ النظام فيه، ولا تسمح بأن يعتدي إنسان على آخر. ومن ذلك ما قاله محمد بن ثامرة، وهو من أشهر شعراء منطقة الباحة، عاش في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، يقول عن سوق خميس الشعراء بتهامة:

يا سلام الله على السوق الذي من يهبطه يمن

بالمفضل دون عقده ما يطاوع جاهلا واغشمامي

والقصيدة طويلة وباللهجة المحلية الدارجة ونكتفي منها بالبيت السابق، حيث يمدح قبيلة (بالمفضل) التي تحافظ على (عقود السوق) ولا تطيع الجهلاء والغاشمين، ولهذا فإن من يهبط إلى سوقهم يمن، أي من يذهب إلى سوقهم يجد الأمن، وكلمة (يهبط) هي الكلمة المستخدمة في المنطقة للذهاب إلى السوق، على غرار قوله تعالى: **﴿اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم﴾** (البقرة: 61) بمعنى اذهبوا إلى مصر.

السوق وعمليات التنافس والصراع:

الاقتصاد كما ذكرنا عند الحديث عن الإطار النظري من الميادين التي يبرز فيها الصراع والمنافسة، فقد كان سببا لكثير من الصدامات على مستوى الأفراد، ولكثير من الحروب والصراعات على مستوى القبائل والدول والأحلاف. وقد استخدم الاقتصاد بوصفه سلاح عقوبة مرات كثيرة في التاريخ كما ذكرنا سابقاً. والسوق في منطقة الباحة كان ميداناً للتنافس والصراع بين البائعين والمشترين، وبين بعض البائعين وبعضهم الآخر، كما حدث مع بائع التمر الذي ذكرنا قصته قبل قليل، والذي كشف غشه لقيّم السوق بائع تمر آخر كان ينافسه في هذا الميدان. وقد يكون التنافس بين مشتر وآخر على بعض معروضات السوق. وللحد من عمليات التنافس والصراع كان لتلك الأسواق أنظمة وجزاءات، فمن يخالف الأنظمة قد يعاقب بحرمانه من البيع والشراء فيه، وربما يحرم ويمنع حتى من الدخول والتجول فيه.

ولعل أبرز مثال لاستخدام السوق بوصفه سلاح عقوبة وميداناً من ميادين الصراع والتنافس ما يرويه أحد الإخباريين الرئيسين حول ما حدث بين قبيلة قريش وقبيلتي بني جندب وبني بشر، فقد كان لهاتين القبيلتين الأخيرتين شيخ واحد، ونشأ بين الطرفين قبل حكم الملك عبدالعزيز آل سعود حروب وصدامات على الحدود. وكان الجميع يستخدمون سوق الخميس في الأطاولة، فأراد شيخ قبيلة بني جندب وبني بشير أن يستخدم العامل الاقتصادي في نزاعه وصراعه مع قبيلة قريش، ولهذا قرر أن ينشىء سوقاً في قريته (الحكمان) التي لا تبعد إلا بضعة كيلومترات إلى الجنوب من قرية (الأطاولة) التي يوجد فيها سوق قريش ومقر شيخ القبيلة. وبما أن هذا السوق يقع في الداخل وتفصله قبيلة قريش عن قبائل البادية في الشمال، فقد أخفق وتوقف. ومع ذلك فلم يستسلم شيخ بني جندب وبني بشير للوضع فقرر نقل السوق إلى وادي (بيدة)، حيث يوجد بعض القرى التابعة لقبيلة بني بشير. ويقع وادي بيدة شرق قبيلة قريش. وجعل السوق ينعقد في يوم الخميس، وهو اليوم نفسه الذي يقام فيه سوق قريش بالأطاولة.

وكان من المعروف للقبائل الريفية المستقرة أن القبائل البدوية من أهم عوامل إنعاش السوق، لأن أفرادها هم الذين يشترون الحبوب، ويبيعون المواشي والسمن والجلود وما شابه ذلك. ولهذا خشيت قبيلة قريش من أن يكون إنشاء السوق في وادي (بيدة) سبباً في تحول القبائل البدوية إليه، ومن ثم إضعاف سوقهم، وقد يؤدي ذلك إلى توقفه فتتأثر سلباً مصالحهم الاقتصادية. عندها قرروا نقل سوقهم من يوم الخميس إلى يوم الأربعاء، وإقامته في منطقة تسمى (فاجة) في أسفل وادي (بيدة) وعلى حدود القبائل البدوية. وكان من نتائج هذا الإجراء أن القبائل البدوية لم تعد ترتاد سوق (بيدة)، مما أدى إلى ضعفه، ثم تدخلت عوامل أخرى أدت إلى توقفه. لقد كان السوق أداة من أدوات الصراع والتنافس القبلي بين المجموعتين، وكان العامل الاقتصادي من أهم جوانب ذلك الصراع وأسلحته. لم يستمر الوضع طويلاً، كما يقول المخبر، حيث دخلت المنطقة تحت حكم الملك عبدالعزيز، وتوقف الصراع والقتال بين القبائل، فعاد سوق قريش إلى مكانه في الأطاولة.

بعد مرور فترة من الزمن، وكما يذكر المخبر، حاولت قبيلة قريش إعادة السوق إلى يومه القديم وهو يوم الخميس. وعندما بدأوا في التنفيذ تم استدعاؤهم من قبل ممثل الدولة في المنطقة وتمت مساءلتهم ولومهم على فعل ذلك دون إذن الدولة. وكان الهدف هو إشعار الجميع بأن النظام الحكومي قد حل محل النظام القبلي، وأن

السلطة لم تعد للقبيلة وإنما للدولة، ومن ثم غرمت قبيلة قريش مبلغ ستمائة ريال فضة على فعلتها تلك دفعت إلى خزانة الدولة. وبقي السوق يعقد في يوم الأربعاء إلى يومنا هذا، وانتقلت مسؤولية حمايته وحفظ النظام فيه من القبيلة إلى الدولة.

السوق وعقد الصلح:

الحوادث التي تقع بين القبائل، أو بين مجموعات داخل القبيلة تتم معالجتها من قبل الشيوخ والأعيان الذين يجتمعون للحوار والنقاش وتبادل وجهات النظر حول الموضوع، وكان الاجتماع يتم عادة في منزل شيخ القبيلة الذي يقوم هو وأفراد قبيلته بإعداد وليمة كبيرة تكفي الحضور.

وقد جرت العادة أن يسبق جلسة المباحثات والمناقشات (عرضة)، وهي رقصة شعبية ونوع من أنواع (الفلكلور)، واللفظ مشتق من العرض والاستعراض. وتتم (العرضة) في دائرة يتوسطها الشاعر أو الشعراء وقارعو الطبول، ويقوم الشعراء بإلقاء قصائدهم ارتجالا في معظم الأحوال، وبعد أن ينتهي الشاعر من إلقاء قصيدته تقرع الطبول، ويبدأ الموجودون في الدائرة بالرقص، وفي وسط الدائرة شخصان أو ثلاثة يقودون الفرقة، وبعد أن ينتظم العقد يبدأون بالتحرك كل شخصين أحدهما إلى جوار الآخر في حركة دائرية، ثم يتوقفون مرة أخرى لأخذ قصيدة جديدة وهكذا.

والهدف من هذه (العرضة) هو إشاعة جو المرح، وإزالة التوتر، وتهيئة النفوس لقبول الصلح. وتتم (العرضة) عادة في موقع السوق الذي يمثل جزءاً من ممتلكات القبيلة، ويعكس هيبتها ومكانتها. وفي بعض الحالات يتمكن أحد الشعراء من إنهاء الخلاف بقصيدة من قصائده القوية. وكتاب علي بن صالح السلوك الزهراني بعنوان (الموروثات الشعبية لغامد وزهران) فيه كثير من النماذج لمواقف استطاع فيها الشعراء إنهاء الخلاف بقصيدة. وقد برع في هذا الفن بعض الشعراء، يأتي في مقدمتهم محمد بن ثامرة. ونكتفي هنا بإيراد نموذج واحد لتلك القصائد التي كانت حكماً فاصلاً قبله الطرفان. وكان ذلك قبل انضمام المنطقة تحت حكم الملك عبدالعزيز رحمه الله.

كان معظم أهل البادية لهم أصدقاء من سكان القرى، يأتون إليهم في طريقهم إلى السوق أو في العودة منه، وكان بعضهم يقضي الليلة التي تسبق يوم السوق عند صديقه. وكان أحد البدو قد قضى مساء الأربعاء في قرية (القسمة) عند

صديقه، وصباح الخميس ذهب إلى السوق في قرية (الأطاولة)، وهي القرية التي كان يقام فيها السوق كل يوم خميس. وكان ذلك البدوي مدينا لأحد سكان الأطاولة بخمسة ريالات فضة، فرآه الدائن في السوق فأمسكه وألح في تسديد الدين، واعتذر البدوي بأنه لا يملك شيئاً وطلب مهلة، إلا أن التاجر لم يمهله، عندها حضر صديق البدوي الذي من قرية (القسمة) وقال للتاجر: هذا ضيفي وفي حمايتي، ولا يزال الطعام الذي قدمته له في بطنه، وأنا أكفله بأن يأتي بالمال في الأسابيع المقبلة. لكن التاجر أصر على أن يتم التسديد، ثم بدأت المشادة بين الطرفين وتبادلا الكلمات، وتطور الوضع إلى اقتتال بالأيدي، ثم بالعصي، وحضر من يناصر التاجر من جهة، ومن يناصر البدوي وصديقه من جهة أخرى. وفي هذه المعمعة انطلقت رصاصة فأودت بحياة التاجر، وانفض الجمع دون أن يعرف القاتل. وبعد فترة من الزمن عرف القاتل وصمم مجموعة من أقارب القتيل على الأخذ بالثأر. وفي طريقهم للبحث عن القاتل وجدوا أحد أقربائه فقتلوه.

أدى هذا الأمر إلى مزيد من التوتر بين الطرفين، وخشي أن تتفاعل الأمور وتؤدي إلى مزيد من القتل، عندها تنادى أعيان القبيلة للاجتماع والنظر في طريقة لحل هذا الإشكال. وقبل الاجتماع قرعت الطبول في الموقع الذي يقام فيه السوق، واصطف الحاضرون، وبدأت العرضة، وكان الشاعر محمد بن ثامرة حاضرا فقال القصيدة التالية، وسوف أضع تحت كل بيت معناه العام: (علي السلوك الزهراني، 1995: 14):

قدر المولى بصكة حين بين اثنين من قريش.

(صكة حين: أي إحنه وشحناء وصدام)

والسبب دين لولد الطاولة عند البدو من كم له.

وآهبط يطلب عميله في الخلاص وابا يسلمه.

(ذهب إلى السوق يطلب التسديد ولكن البدوي رفض التسديد).

قال ولد القسمة وقفت عانينا وضيفنا.

ونقا في وقفة العاني برجال من ايل الدوسي.

(وقام بقتل رجل من الأطاولة جزاء لتوقيفه ضيفه).

ورجال الطاولة نقوا برجال في العقود.

(الأطاولة قتلوا رجلا جزاء لخرق أنظمة السوق وعقوده).

وتحاسبنا في التالي بالأول، والنقا سلف.

(أي مات رجل مقابل رجل، وصفي الحساب).

والذي متغبن زهران يعطون السبل ووسيه.

(والذي يشعر بالغبن يسأل زهران فسوف يخبرونه بأن في تلك مساواة وعدل).

والسوالف قد مضت وابن آدمي له مثل ما عليه.

(والأحداث تشير إلى أن للإنسان مثل ما عليه من حقوق وواجبات).

من تحاقر زنة الحب لاستلفها رد مثلها.

(والذي يحتقر زنة الحب وهي مقدار قليل، فإنه لا بد عندما يستلفها أن يرد بمثلها).

وأشهد أن البيض لقريش بن ماهر حيهم والفاني.

(والراية البيضاء التي تدل على الشرف يجب أن ترفع لقبيلة قريش أحياء وأمواتاً).

وبعد أن انتهى الشاعر من إلقاء قصيدة قال الحاضرون: لا حاجة لنا لعقد جلسة مباحثات ومصالحة، فقد فصل الشاعر وحكم في القضية، ورضينا ما قال. وبعد أن تناولوا طعام العشاء في منزل شيخ القبيلة، عاد كل إلى قريته. وقد تكرر مثل هذا المشهد في مواقف أخرى.

الترفيه وقضاء وقت الفراغ:

لم تكن وسائل الترفيه (entertainment) وقضاء وقت الفراغ متوافرة في المنطقة في تلك الفترة، وكانت الأسواق من أهم المناسبات التي يكسر فيها الفلاحون والبدو نمط الحياة القاسي القائم على العمل المضني والمرهق في الزراعة والرعي. وكانت عملية الترفيه تسبق يوم السوق، ففي الليلة التي تسبق يوم السوق يأتي الناس من الأماكن البعيدة في القرى والبوادي ويقضون تلك الليلة في قرية قريبة من السوق حتى يتمكنوا من الذهاب إليه في اليوم التالي، فلو انطلقوا من ديارهم لانقضى السوق قبل أن يصلوا إليه. وكان أهل القرى القريبة من السوق ينتظرون تلك الليلة من كل أسبوع، فبعد صلاة العشاء يتجمعون مع الضيوف في

بيت أحدهم، ويحضر سكان القرية شيئاً من القهوة ليتسامروا وهم يحتسونها أثناء لقائهم. وكانوا يجتمعون حول النار التي تعد عليها القهوة.

ولم تكن تلك الليالي تخلو من وجود شاعر أو أكثر، أو شخص لديه خبرات وتجارب في الحياة. وهؤلاء يكونون في معظم الأحوال محور ارتكاز الجلسة، فهم الذين يتحدثون، ويلقون الأشعار، ويروون القصص والحكايات، أما الباقي فيكونون آذانا مصغية، يتابعون ويستمتعون بما يسمعون، ولا تخلو تلك الجلسات من مداعبات وممازحات وطرائف، تفتر على إثرها ثغور الحاضرين بابتسامات وضحكات.

أما الذهاب إلى السوق فإن الدافع له ليس بالضرورة البيع والشراء، أو قضاء مصلحة، وإنما في كثير من الحالات يذهب بعضهم إلى السوق لقضاء الوقت، والاستطلاع ورؤية الأصدقاء والفرجة والترفيه. ولا تنتهي عملية قضاء وقت الفراغ بانتهاء فترة السوق، فقد تمتد إلى فترة أطول بعد العودة إلى القرية، فالفلاحون الذين لم تسعفهم ظروفهم بالذهاب إلى السوق، إما لأسباب صحية وإما لأسباب عملية يتوافدون إلى بيت الشخص الذي ذهب إلى السوق لأخذ الأخبار، وتسمى في اللهجة المحلية (علوم)، وربما كان ذلك تحريفا لكلمة إعلام، والعلوم نشرة موجزة للأخبار، لها أسلوبها من حيث الابتداء والانتهاء، ويكثر فيها السجع، واستخدام الكلمات المترادفة، ويتحدث فيها الذاهب إلى السوق عن الأسعار وعن أخبار القرى الأخرى، وعن أخبار المطر، وتعميمات الدولة، ومشاهداته في الطريق إذا كانت تستحق الذكر. لقد كانت الأسواق من أهم وسائل الترفيه وقضاء أوقات الفراغ، وكان الفلاحون يجدون متعة كبيرة في الذهاب إليها والتجول فيها.

التثقيف ونشر الوعي الديني:

في بداية عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله كان الجهل منتشرا في مناطق المملكة، فالذين يجيدون القراءة والكتابة يعدون في القبيلة على أصابع اليد الواحدة، وكان الجهل كبيرا بأمور الدين وتعاليمه، وكان التعليم النظامي في بداياته. ولهذا استخدمت الأسواق من قبل بعض المتعلمين والعارفين بأمور الدين في تثقيف الناس وتعليمهم بعض أمور دينهم، وفي بعض الأسواق يكون هناك مكان مرتفع، مثل تلك المنصة التي أشار إليها (تاميزيه) في (بيشة)، وأحيانا يستخدم سطح أحد الدكاكين فيصعد عليه الواعظ أو المرشد أو مجموعة من الواعظين و(المرشدين)، كما كانوا يسمون محلياً، ويبدأ بالتهليل والتكبير بصوت مرتفع، فيفترش الناس

الأرض أمام الموقع متطلعين ومستمعين لما يقال. ويحاول كل شخص أن يحفظ شيئاً مما يسمع لينقله إلى أهل قريته وأهل بيته، ويتحدث عنه أثناء إعطاء (علومه) ونشرته للأنباء. لقد كانت تلك الجلسات المختصرة التي يتوقف فيها الناس عن البيع والشراء ويستمعون إلى الدرس الديني من أهم الوظائف الاجتماعية التي كان يقوم بها السوق، فعن طريقها تعلم بعض الناس شيئاً من المعارف وأمور الدين.

البريد:

في الفترة التي تغطيها الدراسة كان الناس يعتمدون في المواصلات على الأقدام وعلى الدواب، وكانوا يجدون في ذلك مشقة وصعوبة كبيرة، بسبب طبيعة المنطقة الجبلية، ووعورة مسالكها، وصعوبة التنقل فيها، وكان للناس صداقات ومعارف ومصاهرات وأقارب في قرى بعيدة، ويصعب عليهم عند الحاجة الوصول إلى تلك القرى. وخصوصاً عندما يكون الأمر مستعجلاً، مثل وجود مريض في حالة خطرة، أو حالة وفاة.

وللتغلب على هذه الصعوبة طور السكان المحليون أسلوبا للبريد وتبادل الرسائل الشفهية والمكتوبة يقوم على آلية انعقاد الأسواق الأسبوعية، حيث يقوم الشخص صاحب الرسالة بالذهاب إلى السوق، والبحث عن شخص من القرية التي فيها صاحبه أو قريبه ويعطيه الرسالة ليقوم بتسليمها إلى الشخص المعني. وقد تمر العملية بعدة مراحل، حيث تنتقل الرسالة عبر عدة أسواق حتى تصل إلى صاحبها، وهذا يكون في المسافات البعيدة. لقد قدمت الأسواق خدمة اجتماعية للسكان المحليين، بتسهيل نقل رسائلهم من قرية إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر.

وظائف أخرى:

لم تكن الوظائف التي ذكرناها آنفا هي كل الوظائف الاجتماعية التي كانت للأسواق الأسبوعية في منطقة الباحة، فقد كانت تلك الأسواق تقوم بوظائف كثيرة منها: أ – الإعلان عن المفقودات، فقد كان يوجد في بعض الأسواق رجل متخصص في الإعلان، حيث يقوم مقابل أجر زهيد بالوقوف في مكان مرتفع، هو في معظم الأحوال المكان نفسه الذي يقف فيه المرشدون والواعظون، ويبدأ بالتهليل والتكبير حتى يلفت أنظار الناس إليه، وبعد ذلك يعلن عن الشيء الضائع أو المفقود، وفي معظم الأحوال يكون الإعلان عن دواب فقدت، مثل الأغنام والبقر والجمال، ونادراً ما يتم الإعلان عن نقود أو أشياء عينية مفقودة. وكان السوق كذلك مكاناً للإعلان عن أنظمة الدولة وقوانينها، حيث يقوم شخص مكلف من الحاكم الإداري المحلي أو

يقوم الحاكم نفسه بتلاوة ذلك على الناس في السوق مستخدماً المكان المرتفع الذي يستخدمه الواعظون والمرشدون، وكانت تلك الأنظمة تتعلق بالزراعة، مثل منع قطع الأشجار، وتتعلق بالعادات التي قد تهدد الأمن، مثل حمل الأسلحة النارية في الاحتفالات والأماكن العامة. ب – تنفيذ الأحكام الشرعية، كان السوق هو المكان الذي تنفذ فيه الأحكام والحدود الشرعية من قصاص وقطع وجلد وتشهير، واختيرت الأسواق لكثرة من يغشاها من الناس، ولضمان انتشار الخبر إلى القرى الأخرى عن طريق العادة المحلية في نقل أخبار السوق (العلوم)، حتى يرتدع الناس ويراعوا القوانين والأنظمة في حياتهم وسلوكهم، ومن لم يفعل فقد يكون مصيره مصير من أقيم عليه الحد في السوق. ج – الخِطبة، كثيراً ما تبدأ الخطبة للزواج من السوق، حيث يلتقي الأصدقاء، ويعول بعضهم على بعض في البحث عن زوجة للابن أو للأخ أو للشخص نفسه، وقد يأتي الحديث عن الزواج عارضاً أثناء الكلام، وفي الأسابيع الأخرى تجمع المعلومات وتؤخذ الآراء، ويتم التأكد من أن الفتاة غير مخطوبة، ومن جدية الخاطبين، ويذكر الإخباريون في هذه الدراسة أن كثيراً من الزيجات تمت بهذه الطريقة. د – كان السوق يستخدم من قبل بعض الوفود الصحية للتطعيم ضد الأمراض المنتشرة. فالسوق هو أفضل مكان يمكن فيه تطعيم أكبر عدد من الناس، فالمواصلات كانت صعبة، ولم تكن تلك الوفود تستطيع زيارة جميع القرى.

هذا وقد توقف نشاط معظم تلك الأسواق ولم يبق عاملاً منها إلا نحو ثمانية هي: خميس برحرح، وأحد الحجرة، وربوع قريش، وسبت المندق، وخميس الباحة، وسبت بلجرشي، وخميس المخواة. وأصبح نشاطها مقصوراً على بيع المواشي والتمور والزهور والأرانب والدجاج والبيض البلدي والعسل وبعض الصناعات اليدوية، وأصبحت من معالم السياحة في المنطقة، أما وظائفها الاجتماعية فقد انتقلت إلى كثير من المؤسسات الحديثة، مثل المدرسة والبريد ووسائل الإعلام.

خاتمة:

رأينا في هذه الدراسة ترابط أجزاء الحياة وتفاعل بعضها مع البعض الآخر، وكما تذكر مدرسة الاقتصاد الوطني بأن دراسة الاقتصاد لأي جماعة يجب أن تأخذ في الاعتبار أربعة عناصر هي: الجانب التاريخي، وظروف البيئة، وطبيعة الأرض، وطريقة معيشة السكان، وقد رأينا أن الأسواق في منطقة الباحة تمثل مرحلة تاريخية من مراحل الحياة الاجتماعية في المنطقة، وكانت تلك الأسواق تقوم

بوظائف اجتماعية متعددة، منها الشعور المشترك والتعاون والتكامل بين أفراد القبيلة لتنفيذ أنظمة السوق وقوانينه، وأن الأسواق تعكس بعض جوانب الصراع، وأنها قد استخدمت بوصفها سلاح عقوبة، ومن الوظائف الاجتماعية للأسواق الأسبوعية أنها كانت تستخدم للترفيه وقضاء وقت الفراغ، وللتثقيف والتعليم الديني، وكانت وسيلة من وسائل الإعلام ونقل البريد، وفيها تنفذ الأحكام الشرعية، ومنها تبدأ الخِطبة للزواج عند بعض أفراد المجتمع. إن هذه الصورة المهمة من الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية عامة، وفي منطقة الباحة خاصة تعكس التطور والتغير والتنمية التي يعيشها المجتمع، وهي صورة تشمل جوانب من العقلانية والتنظيم والضبط الاجتماعي، كما تشمل جوانب من التعاون والتكاتف من جهة، وجوانب من الصراع والتنافس من جهة أخرى. وهي تبين كيف استطاع المجتمع استغلال موارده، وتنظيم عمليات التبادل بين فئاته، وتوظيف الأسواق في عمليات اجتماعية عادت بالنفع والفائدة المادية والمعنوية على المجتمع. من المفيد أن تطلع الأجيال في المستقبل على هذه الصورة لتعلم شيئاً من معاناة الجيل السابق، وقيمه الاجتماعية وكفاحه وصبره على صعوبات الحياة وعقباتها، لتستلهم ذلك الماضي وتبني عليه، وتستبقي المفيد منه، وتأخذ العبرة من سلبياته لتجتنبها وتبتعد عنها.

المصادر:

ابن منظور (د.ت.) **لسان العرب**. بيروت: دار صادر.

أحمد بن يوسف الدريويش (1989م). **أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد**. الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.

أحمد طلعت البشبيشي (1986م). **الاقتصاد والمجتمع: دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السيد محمد بدوي (1991م). **علم الاجتماع الاقتصادي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

راشد البراوي (1987م). **الموسوعة الاقتصادية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

سعيد فالح الغامدي (1990م). **البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط 5.

طلعت إبراهيم لطفي، وكمال الزيات (1999م). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

عبدالله بن محمد أبو داهش (1997م). **أهل السراة في القرون الإسلامية الوسيطة**. أبها: مطابع مازن.

عبدالله الخريجي (1979م). **علم الاجتماع الاقتصادي**. جدة: دار الشروق.

عبدالله عبدالغني غانم (1993م). علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

علي بن صالح السلوك الزهراني (1995م). الموروثات الشعبية لغامد وزهران، الكتاب الثاني: قصائد، العرضة في مناسباتها المختلفة. جدة: مطابع مؤسسة المدينة.

علي بن صالح السلوك الزهراني (1997م). المعجم الجغرافي لبلاد غامد وزهران. جدة: مؤسسة المدينة للصحافة.

علي بن محمد بن سدران الزهراني (1995م). التبيان في تاريخ أنساب زهران. الدمام: مطابع الشاطيء.

محمد ربيع (1973م). الاقتصاد والمجتمع. الكويت: وكالة المطبوعات.

محمد فؤاد حجازي (1980م). النظريات الاجتماعية . القاهرة: مكتبة وهبة.

محمد ياسر الخواجة (1988م). علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

محي الدين صابر (1987م). التغير الحضاري في مجتمع أفريقي: دراسة ميدانية عن قبائل الأزاندي (نيام نيام). بيروت: المكتبة العصرية.

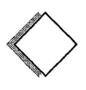
موريس تاميزيه (1993م). رحلة في بلاد العرب: الحملة المصرية على عسير 1294هـ/ 1834م. ترجمة محمد بن عبدالله آل زلفة. الرياض: مطابع الشريف.

Al-Zahrani, A.S.G. (1989) Periodic markets and the trade system in Al-Baha province, Saudi Arabia. A thesis submitted for the degree of doctor of philosophy to the geography department at the university of Southampton.

Smelser, N, J. (1976). *The sociology of economic life*. Englewood, Cliffs. NJ:Prentic Hall Inc.

مقدم في: يناير 2000.

أجيز في: مارس 2001.



تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (٢) - الكويت

محمد الخزامي عزيز*

ملخص: تركز هذه الدراسة على كيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في الدراسات الجغرافية، وبخاصة في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية، حيث تعتمد الدراسة على بيانات ميدانية تم جمعها بوساطة استبانة يتم إدخالها وتحليلها في نظام المعالجة الإحصائية المعروف باسم SPSS، ومن ثم استقرار الملفات المعلوماتية في برنامج آركفيو Arc/View الخاص بنظم المعلومات الجغرافية، حيث يتم ربط تلك المعلومات الإحصائية بخريطة آلية للمنطقة تم ترقيمها في نظم المعلومات الجغرافية بعد التغلب على مشكلة الإحداثيات الجغرافية التي كانت تفتقدها الخريطة قبل تحويلها إلى خريطة آلية، وذلك بالاعتماد على نظم تحديد المواقع GPS. وفي نظم المعلومات الجغرافية يتم إجراء تحليل مكاني لتحديد الخصائص الوظيفية للمنطقة الصناعية وأنماط التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي، وتحليل البُعد التاريخي للمنشآت الصناعية والخدمية، وإبراز علاقتها بأنواع الاستخدامات المكانية، كما تم إجراء دراسة تكميلية حول ظاهرة التسرب التجاري والمهني التي تتعرض لها المنطقة الصناعية من خلال قياس درجة تأثير العمالة الوافدة في التوازن الاقتصادي بالمنطقة من خلال تحليل جوانب كثيرة، منها الدخل الشهري والمستوى التقاني.

مصطلحات أساسية: نظم المعلومات الجغرافية التطبيقية، منطقة الشويخ الصناعية، الخصائص الوظيفية، نظم التحليل المكاني، الخريطة الآلية، ترقيم الخريطة، التسرب التجاري والمهني، العمالة الوافدة.

---

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.) بقسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة:

اكتسبت الدراسات الجغرافية التطبيقية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، وخصوصاً منذ أن أسهمت تقانة نظم المعلومات الجغرافية في تذليل العقبات البحثية فيما يتعلق بمعالجة معلومات مكانية ضخمة ومتنوعة وتحليلها.

وتمثل منطقة الشويخ الصناعية في الكويت منطقة دراسة جغرافية تحتاج إلى اهتمام بحثي يعتمد على تقانة نظم المعلومات الجغرافية، وذلك بسبب تعقد التركيب الوظيفي بالمنطقة وأهمية المنطقة الخدمية بالنسبة لمدينة الكويت.

على الرغم من تطور الصناعة في الكويت قديماً وحديثاً تطوراً طبيعياً مع تطور حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن التميز الذي تنفرد به منطقة الشويخ الصناعية أكسبها أهمية خدمية كبيرة بالنسبة لسكان دولة الكويت بشكل عام، وسكان مدينة الكويت بشكل خاص (أحمد حسن إبراهيم، 1982: 245).

وكان الهدف من إنشاء منطقة الشويخ الصناعية هو تقديم بعض الصناعات الخفيفة والخدمات إلى السكان، حيث صدر قانون الصناعة رقم 6 لعام 1965م الذي تضمن ضرورة توفير متطلبات الصناعة من القسائم الصناعية، وإنشاء مناطق صناعية تضم مجموعة من الصناعات المستحدثة (فؤاد الصقار، 1988: 105).

وتبعاً لمخطط «سبنسلي، وماكفارلين» لإعادة تخطيط مدينة الكويت وتطويرها خصصت مناطق لتكون صناعية، حيث ترتب عليه إنشاء منطقتين صناعيتين في مدينة الكويت؛ الأولى داخل السور في حي الشرق، والثانية غرب مدينة الكويت والمعروفة باسم الشويخ الصناعية (أحمد حسن إبراهيم، 1982: 245).

وقد كان لدور الدولة أهمية كبيرة في إنجاح عملية إنشاء مناطق صناعية خدمية، وذلك من خلال منح تشجيعية على هيئة قسائم صناعية بأسعار رمزية قدرت بمبلغ 500 فلس للمتر المربع الواحد في العام (1,5 دولار أمريكي حسب أسعار أكتوبر 2000) بوصفه إيجاراً ولأجل طويل، وعليه قدرت منح القسائم بما يزيد على 50% من مجموع الدعم الحكومي للصناعة (أحمد سعود الزايد، 1983: 92).

ولم يقتصر دور الدولة على توفير القسائم الصناعية، بل امتد إلى توفير خدمات البنية الأساسية Infra-structure مثل تشييد شبكات الطرق، وبناء الموانىء، وتوفير الكهرباء والماء، ومواد الطاقة اللازمة للصناعة بسعر رمزي بما لا يزيد على فلسين للكيلووات/ساعة (6 سنتات أمريكية) والمياه العذبة بسعر 250 فلساً/1000

جالون (7,5 دولارات أمريكية حسب أسعار أكتوبر 2000) (فؤاد الصقار، 1988: 100).

هذا إلى جانب الإعفاء من الضرائب؛ سواء ضريبة الدخل أو الضرائب الجمركية على الواردات من آلات وقطع غيار ومواد أولية لا تقل في مجموعها عن 3 ملايين دينار سنوياً (11 مليون دولار أمريكي) (أحمد سعود الزايد، 1983: 109).

وتؤدي اليوم منطقة الشويخ الصناعية دوراً مهماً في حجم تقديم الصناعات الخدمية للسكان، وهي خدمات ضرورية، مثل خدمات إصلاح السيارات وصناعات البناء والأثاث وغيرها. وكان لهذه الأهمية التي تتمتع بها منطقة الشويخ الصناعية دور كبير في اختيار الباحث لها، ولما كان من الصعب تطبيق أسلوب العينة البحثية المتبع في مثل هذه الدراسات، وذلك بسبب التركيب الوظيفي المعقد بالمنطقة، لذلك شملت الدراسة التطبيقية مسحاً كاملاً لجميع المنشآت الصناعية والخدمية بالمنطقة بوساطة استمارة استبيان، قام طلاب مقرر طرق البحث الجغرافي بإشراف الباحث بالتدريب على صياغة أسئلة الاستمارة، ومن ثم القيام بدراسة ميدانية مباشرة بهدف ملء الاستمارات.*

الدراسات السابقة:

لم تحظ منطقة الشويخ الصناعية بدراسة جغرافية واحدة على الرغم من مرور 35 عاماً على قرار إنشائها، وكذلك دورها المتميز في تقديم صناعات خدمية متنوعة للسكان، وأيضاً لم تنل تقانة نظم المعلومات الجغرافية نصيباً من الاهتمام في الدراسات الجغرافية التطبيقية، على وجه الخصوص في مجال الجغرافية الصناعية.

ودراسة عبدالإله أبو عياش (1981) تعد من الدراسات الجغرافية التي سعت إلى تحليل استراتيجيات التخطيط في الكويت وتوضيح دور الجهود الوطنية لبناء القاعدة الصناعية في الكويت منذ الستينيات من القرن العشرين.

وقد خصصت بعض الصفحات لمنطقة الشويخ الصناعية في بعض الدراسات الجغرافية، وأهمها دراسة أحمد حسن إبراهيم (1982) حول جغرافية مدينة الكويت، والتي تعرضت إلى الوظيفة الصناعية في مدينة الكويت وتوضيح دور منطقة

* يتوجه الباحث بشكره الجزيل إلى الدكتوره فاطمة العبد الرزاق رئيسة قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، على تسهيلها مهمة الباحث.

الشويخ الصناعية من خلال إحصاءات ترجع إلى عام 1970م مستقاة من تقرير «كولن بوكانن» وصحبه (1969، 1971)، والمتعلق بالمخطط التنفيذي لإنشاء المناطق الصناعية في الكويت ضمن خطة إعادة تخطيط مدينة الكويت.

ومن الدراسات الجغرافية الأخرى التي عالجت موضوع الصناعات الكويتية دراسة فؤاد الصقار (1988)، حيث اعتمد على المنهج التحليلي للصناعات الكويتية بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص معتمداً على مصادر إحصائية ترجع إلى السبعينيات من القرن العشرين.

ومن الدراسات غير الجغرافية التي أسهمت بجهودها البحثية على المستوى الاقتصادي والإداري والاستثماري، تلك الدراسات المتعددة التي نوقشت في ندوة الصناعات بالكويت في ديسمبر 1983م، ومن أهمها دراسة أحمد سعود الزايد (1984) التي بلورت مكانة الدعم الحكومي وحجمه في التنمية الصناعية في الكويت، وأيضاً دراسة مصطفى مهدي حسين (1987) حول مشكلات الصناعة في الكويت، حيث تعرضت إلى خفض الدعم الحكومي للصناعة وقتئذٍ نتيجة لعوامل كثيرة، أهمها انخفاض أسعار النفط العالمية والتي أثرت بدورها في حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصناعي.

وعلى المستوى الخليجي تعاني المناطق الصناعية أيضاً في المدن والعواصم الخليجية من ندرة الدراسات الجغرافية المتخصصة على الرغم من انتشار ظاهرة المناطق الصناعية في المدن الخليجية باعتبارها إحدى سمات التطور الحضري لتلك المدن، وتعد دراسة محمد الخزامي عزيز (1997) حول المنطقة الصناعية في الدوحة بدولة قطر الدراسة الجغرافية الوحيدة التي ركزت جهودها في دراسة التركيب الوظيفي والعمالي في المنطقة بالاعتماد على تقانة نظم المعلومات الجغرافية، والتي تمثل مرجعية تطبيقية مهمة للدراسة الحالية.

وقد جاءت دراسة سيف سالم القايدي (1997) ببارقة أمل للاهتمام الجغرافي بالمناطق الصناعية، حيث اهتمت بدراسة نمط التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات وتوضيح أثر ذلك على ظاهرة التوطن الصناعي.

ومن الدراسات الجغرافية العالمية التي خصصت لمعالجة قضية جغرافية التصنيع والمدن الصناعية في المدن الخليجية تأتي دراسة كونراد شليبهاكه

(Schliephake, 1985) التي اهتمت بتقويم أساليب التخطيط الصناعي وإنشاء المدن الصناعية الجديدة في السعودية وقطر وعُمان على أساس المعايير العالمية في إنشاء مثل هذه المدن، ودراسته الحديثة (Schliephake, (2001 تأتي بأسلوب تحليلي لمبررات اختيار المواقع الصناعية على ساحل الخليج العربي، والتي ربطت ذلك على اتجاهين أساسيين هما: الموارد المائية من محطات التحلية، وكذلك التركز السكاني على ساحل الخليج، باعتبار أن المواقع الصناعية تمثل مراكز الصناعات الخدمية التي تتطلبها المجتمعات الحضرية على ساحل الخليج العربي.

والدراسة الحالية تأخذ الاتجاه التطبيقي للتقانات الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية في دراسة متخصصة لمنطقة الشويخ الصناعية بالكويت بغرض بلورة خصائصها الوظيفية والخروج بتوصيات بهدف تنمية المنطقة تحقيقاً لأهداف البحث العلمي المعاصر.

منطقة الدراسة ومبررات اختيارها:

تتكون منطقة الشويخ الصناعية الكبرى من مجموعة من المناطق الفرعية هي: الشويخ الصناعية (1)، وميناء الشويخ، والشويخ الصناعية (2)، والشويخ الصناعية (3)، والشويخ التجاري، والشويخ التعليمي، والشويخ الصحي، وفي مجموعها تقع في الجزء الغربي من مدينة الكويت وتطل على خليج الكويت الذي يقع إلى الشمال منها (شكل 1).

والتسمية بالشويخ الصناعية لا يعني أنها صناعية بالمعنى الحضري المفهوم الذي يمكن أن نجده في المدن الأوروبية، ولكنها تسمى كذلك لاختلاف نمط تركيبها العمراني ودورها الوظيفي عن المناطق الأخرى في مدينة الكويت (أحمد حسن إبراهيم، 1982: 249).

فالمنطقة الصناعية تعرف جغرافياً بأنها مساحة من الأرض تخصص وتخطط من قبل الجهات المختصة في الدولة لممارسة النشاط الصناعي (سيف سالم القايدي، 1997: 6.)، وترجع فكرة المناطق الصناعية إلى بداية تطبيقها عملياً في بريطانيا بالقرب من «مانشستر» عام 1896م، ثم نقلت إلى أمريكا عام 1899م في مدينة شيكاغو (المرجع نفسه: 7). وقد أدخلت إلى المدن الخليجية ومن ضمنها مدينة الكويت في سياق إعادة التخطيط والتنمية الحضرية لتلك المدن، حيث حظيت منطقة الشويخ الصناعية بالكويت بنصيبٍ تخطيطي كبير في خطة «كولن بوكانن» وزملائه (1969، 1971).

ويتميز موقع منطقة الشويخ الصناعية بالسمات التالية:

– وجود ميناء الشويخ باعتباره الميناء التجاري الرئيس والذي له بعد تاريخي قديم يرجع إلى تأسيس مدينة الكويت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ويسهم الميناء في تشجيع الاستيراد والتصدير، والذي ترتب عليه تركز المخازن في منطقة الشويخ الصناعية.

– البعد النسبي عن كتلة العمران المخصصة للوظيفة السكنية مما يسهم في توفير الهدوء وعدم الإزعاج للسكان.

– استبعاد الصناعات البترولية من منطقة الشويخ الصناعية، كان أحد أهم العوامل التي تحافظ على سلامة بيئة المدينة.

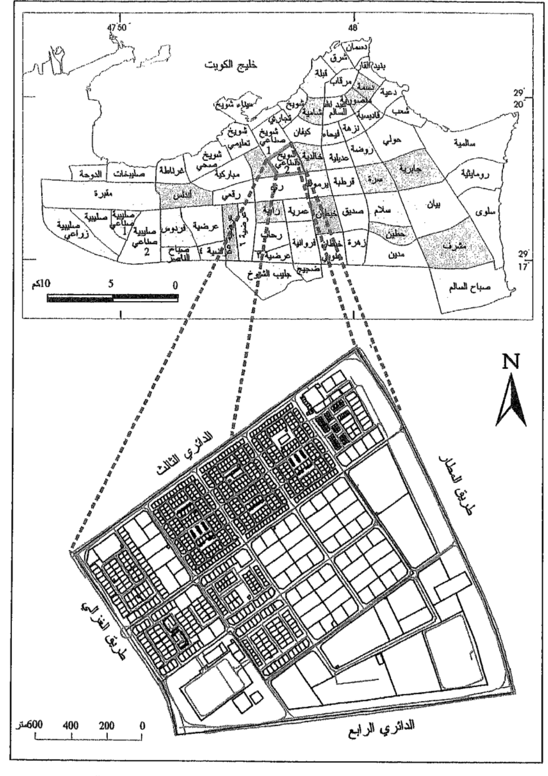
– تشييد شبكة من الطرق الداخلية بالمنطقة والتي تسهم في سهولة الاتصال بأجزائها، وكذلك شبكة من الطرق الرئيسة التي تربط المنطقة بالمناطق الأخرى في المدينة، مثل طريق المطار والدائري الثالث والرابع وطريق الغزالي.

– قرب المنطقة من مناطق سكن العمالة الوافدة في مناطق الفروانية وخيطان وجليب الشيوخ.

وحيث إن منطقة الشويخ الصناعية كبيرة من حيث المساحة والتركيب الوظيفي الذي تسود فيه المخازن الحكومية والخاصة إلى جانب المنشآت الصناعية المختلفة، لذلك تم اختيار منطقة فرعية يطلق عليها اسم «منطقة الشويخ الصناعية 2» وهي المنطقة الفرعية الثانية، وذلك بسبب تجمع أكبر عدد من المنشآت الصناعية بها والتي تعد هدفاً أساسياً للدراسة الحالية.

ويمكن تحديد منطقة الشويخ الصناعية (2)، منطقة الدراسة، على النحو التالي:

يحدها من الشمال امتداد الطريق الدائري الثالث، ومن الجنوب الطريق الدائري الرابع، ومن الشرق طريق المطار، ومن الغرب طريق الغزالي (الشكل 1).



شكل (1): موقع منطقة الشويخ الصناعية (2) بالنسبة لمدينة الكويت

المصدر: من إعداد الباحث.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق تقانة نظم المعلومات الجغرافية بغرض تحقيق الجوانب التالية:

1 – دراسة التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي بمنطقة الدراسة وتحديد نمط توزيع الوظائف الصناعية والخدمية بها.

2 – تحليل البُعد التاريخي للمنشآت وعلاقته بنوع الاستخدام.

3 – إبراز مدى التجانس في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية باعتباره أحد عوامل الاستقرار الصناعي والخدمي، ويقصد هنا بالتجانس المكاني نمط من أنماط التوزيع للأنشطة المتجاورة في المكان والمتشابهة في النوع، أي التي تميل إلى التخصص المكاني في التوزيع.

4 – دراسة مدى تحقيق التتابع الأفقي والرأسي للخدمات الصناعية بالمنطقة وتوضيح معوقاته، والتتابع الأفقي هو التكامل بين الأنشطة الصناعية والخدمية المتجاورة أفقياً؛ أي أن كلاً منها تحقق تكاملاً لدى الأخرى، والتتابع الرأسي هو التكامل المرحلي، حيث يحقق كل نشاط مرحلة يعقبها دور نشاط آخر، بحيث يصل في النهاية إلى المنتج النهائي.

5 – دراسة ظاهرة التسرب التجاري والمهني في المنطقة الناتجة عن تأجير المنشآت الصناعية في المنطقة وتوضيح معوقاته، ويقصد بالتسرب التجاري والمهني هو انتقال المنفعة الحقيقية من العمل التجاري والمهني من الملاك الحقيقيين والمرخصين من الجهات المختصة إلى آخرين ليس لهم حق التملك، وذلك دون علم الجهات المعنية.

6 – الخروج بمقترحات وتوصيات تهدف إلى تنمية المنطقة الصناعية.

المنهج البحثي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج تسعى إلى تغطية الأهداف البحثية على النحو التالي:

أ – المنهج الوصفي: لدراسة التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي وتوضيح مدى التجانس في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية.

ب – المنهج الكمي: لقياس معامل الارتباط بين الصناعات الرئيسة بالمنطقة، وقياس معامل التوطن وغيره.

جـ – المنهج التطبيقي المعاصر (التقاني) الذي يعتمد على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في معظم مراحل الدراسة.

الأسلوب التطبيقي للدراسة:

يقصد به الأسلوب العلمي المتبع في الدراسة بغرض عرض المراحل التنفيذية وذلك على النحو التالي:

أولاً – أسلوب جمع المعلومات:

اتخذت عملية جمع المعلومات اتجاهين أساسيين؛ أولهما: الحصول على الخريطة الأساسية Base map، وثانيهما: تصميم استمارة الاستبيان وملؤها ميدانياً.

1 – الحصول على الخريطة الأساسية وتجهيزها:

تتوزع مهام إنتاج الخرائط في دولة الكويت على جهتين هما: إدارة المساحة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والتي تختص بإنتاج الخرائط الطبوغرافية والجغرافية بأنواعها، وإدارة المساحة المدنية التابعة لبلدية الكويت والتي تختص بإنتاج الخرائط المساحية والتفصيلية.

والخرائط الأساسية التي تعتمد عليها الدراسة الحالية هي الخرائط التفصيلية التي تظهر القسائم Parcels، وذلك بمقياس 1: 2500 أو 1: 5000، وبعد الحصول على الخريطة المطلوبة تبين أنها قديمة ترجع إلى السبعينيات من القرن العشرين. وفي إدارة نظم المعلومات التابعة لبلدية الكويت تتوافر خريطة تفصيلية حديثة وآلية تم تصميمها هناك على المسوحات الجوية التي أجريت في عام 1998م، إلا أنه غير مسموح للباحثين الحصول عليها بالإحداثيات الجغرافية طبقاً للإجراءات الأمنية المتبعة حالياً في بلدية الكويت[1].

وجغرافياً وكارتوجرافياً لا تمثل الخريطة الآلية من دون نظم إحداثيات أي قيمة معلوماتية، وعليه تم الاعتماد على نظم تحديد المواقع Global Positioning Systems (GPS) في التغلب على هذه المشكلة، حيث أُختيرت أربع نقاط على

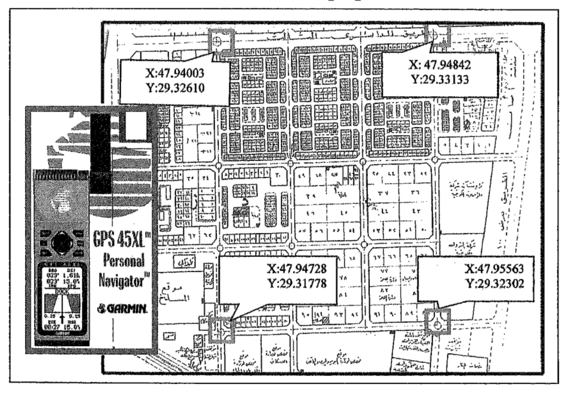
(1) مقابلة شخصية مع مدير إدارة نظم المعلومات في بلدية الكويت.

الخريطة الورقية لتمثل جيوديسياً نقاط تحكم أرضية Ground Control Points تتوافر فيها خصائص معينة منها:

- أن تكون موجودة على الخريطة الورقية وعلى الطبيعة في الوقت نفسه دون تغيير.
- أن تكون نقاط تقاطع طرق، بحيث تحقق الدقة العالية المطلوبة والابتعاد عن التقديرات.
- أن تكون موزعة في جميع أنحاء الخريطة، بحيث تمثل على الأقل الاتجاهات الأصلية الأربعة في منطقة الدراسة.
- ألا يقل عددها عن أربع نقاط.

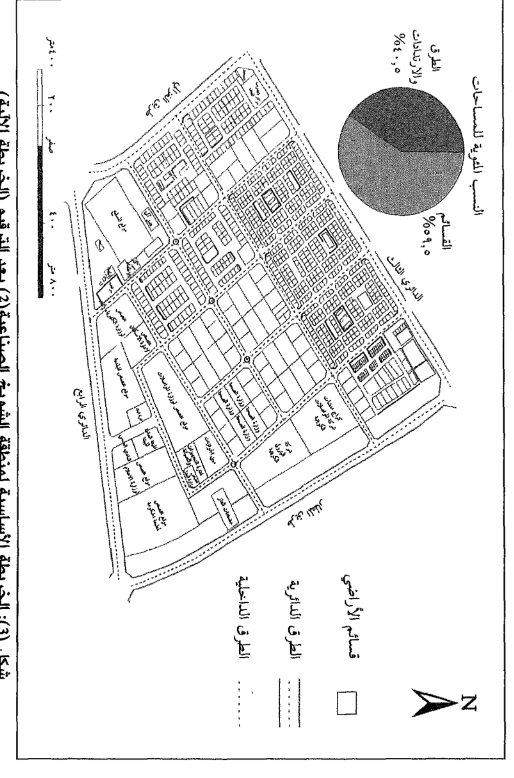
وقد أُعتمد على جهاز من نوع جارمن Garmin موديل GX-45، والذي يعطي دقة أرضية قدرها 2 – 3 أمتار، حيث يقوم آلياً بإجراء عمليات استقبال إشارات الأقمار الصناعية وحساب الإحداثيات الجغرافية للمواقع بعد تصحيح نسبة الخطأ.

وعليه فقد تم الاعتماد على الإحداثيات الأربع (شكل 2) في إدخال الخريطة التفصيلية إلى الحاسب الآلي في نظم المعلومات الجغرافية.



شكل (2): الخريطة الأصلية التي أُعتمد عليها في الترقيم، وجهاز نظم تحديد المواقع، والإحداثيات الجغرافية ومواقعها الحقيقية

المصدر: مصدر الخريطة الورقية من بلدية الكويت، والتجهيزات الإحداثية من إعداد الباحث.



شكل (3): الخريطة الأساسية لمنطقة الشويخ الصناعية(2) بعد الترقيم (الخريطة الآلية)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية آركفيو Arc/View وبرنامج كوريل درو Corel Draw.

2 – تصميم استمارة الاستبيان وملؤها:

كما سبقت الإشارة فقد تمت مشاركة الطلاب في تصميم أسئلة الاستمارة حول الخصائص الوظيفية في منطقة الشويخ الصناعية (2) (انظر ملحق 1)، ومن ثم جرى تدريب الطلاب مكتبياً على كيفية ملء إجابات الأسئلة في الاستمارة وتوجيههم إلى مهام المسح الميداني، ومنها:

– كيفية التوجيه الميداني وتحديد نقطة البداية، وأسلوب التحرك.

– كيفية طرح الأسئلة بما يتناسب مع طبيعة الأشخاص في الميدان؛ فصياغة السؤال للشخص الآسيوي الذي ربما لا يعرف العربية تختلف عن صياغة السؤال للشخص العربي، مع الأخذ في الاعتبار المستوى التعليمي والفكري لكل حالة.

– كيفية إعادة صياغة الإجابة بما يتفق مع المستوى اللغوي المتبع في الاستمارة.

– الابتعاد عن الإجابات التقديرية.

وقد تم تقسيم منطقة الدراسة إلى مناطق فرعية، تضم كل منها مجموعة من القسائم والمنشآت الصناعية يبلغ عددها 60 منشأة أو قسيمة تقريباً لكل طالب، وتقسيم الطلاب إلى مجموعات عمل متجانسة تضم كل مجموعة طالبتين أو طالبين.

وبمتابعة الباحث للطلاب في الميدان بغرض التوجيه أو التغلب على بعض المعوقات التي كانت تعترض الطلاب، وبخاصة الطالبات منهم باعتبارها تجربة جديدة للإناث في مجتمع عربي محافظ.

وقد وصل عدد الاستمارات التي تم إنجازها إلى 1500 استمارة، والتي تشير إلى عدد المنشآت الصناعية التي زارها الطلاب فعلياً، وهي تمثل 87% من مجموع المنشآت الصناعية والخدمية في المنطقة، أما النسبة المتبقاة وهي 13% فتشمل المنشآت المغلقة بصورة دائمة أثناء إجراء الدراسة الميدانية، والمنشآت في حالة تغيير النشاط الذي لم يتحدد بعد، والمنشآت تحت الإنشاء، والقسائم الخالية.

ثانياً: كيفية إدخال المعلومات:

اعتمدت مرحلة إدخال المعلومات على أسلوبين يتفق كل منهما مع طبيعة المعلومات ونوعها، فالأسلوب الأول يتمثل في ترقيم الخريطة Map Digitization في نظام آركفيو Arc/View ver. 3.2، والثاني يعتمد على نظام معالجة المعلومات الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية المعروف باسم SPSS.

1 - ترقيم الخريطة الأساسية:

استخدم جهاز مرقم الخرائط من نوع Genius Digitizer بحجم A3 وعلى الأوامر المتعلقة بالترقيم في برنامج آركفيو، مع الوضع في الحسبان النقاط التالية:

- الاعتماد على الإحداثيات الجغرافية التي تم الحصول عليها من نظم تحديد المواقع، بوصفها نقاط تحكم أرضية للخريطة وتحديد النظام الإحداثي، وهي متطلبات أساسية لعملية الترقيم.

- تحديث القسائم التي لا توجد على الخريطة الأساسية القديمة بناءً على الخريطة الأساسية الحديثة من إدارة نظم المعلومات في بلدية الكويت، وكذلك المسح الميداني للتغيرات المكانية للمنشآت.

- اتباع أسلوب ترميز للقسائم بحيث يتفق مع الرمز التعريفي ID على استمارة الاستبيان، وذلك بغرض تسهيل عملية الربط بين الخريطة الآلية والملف الآلي للمعلومات الإحصائية التي تم استقراؤه فيما بعد في برنامج SPSS.

- وضع العناصر البيانية Graphic elements للخريطة في طبقات معلوماتية Layers مختلفة تساعد فيما بعد على استقرائها أو استبعادها حسب الحالة التحليلية للمعلومات.

وقد تم إنجاز عملية الترقيم بوساطة الباحث بمفرده (خريطة شكل 3)، وذلك بسبب احتياج الطلاب إلى فترة تدريب طويلة على كيفية استخدام جهاز الترقيم للخرائط، والتي لا تدخل في إطار مقرر طرق البحث الجغرافي، كما أن هناك أكثر من نصف الطلاب يتبعون كليات وأقسام علمية مختلفة ويفتقدون الحد الأدنى لأساسيات الخرائط.

2 - إدخال استمارات الاستبيان:

مرت مرحلة إدخال استمارات الاستبيان بتدريب الطلاب على كيفية استخدام برنامج SPSS، ثم على كيفية «تشفير» أو «تكويد» أسئلة الاستمارة، ومن ثم على كيفية الإدخال والمراجعة، واختبار صحة الإدخال والتخزين.

ومن ثم جاءت مهمة الباحث في تجميع الملفات الفردية في ملف شامل ومراجعته وإجراء بعض التصويبات الضرورية، وتصدير الملف File export واستقراؤه في برنامج آركفيو، وربطه آلياً بالخريطة تمهيداً لإجراء عمليات التحليل المكاني عليها.

المناقشة والتحليل

أولاً: التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي:

يمكن استخلاص ملامح التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي على أساس المنهج الوصفي إلى جانب القياسات الكمية الآلية على الخريطة، والمتاحة في نظم المعلومات الجغرافية من خلال تفسير (شكل 4) على النحو التالي:

1 – وصل عدد القسائم الكلية بمنطقة الشويخ الصناعية (2) إلى 1232 قسيمة عام 2000م وقت إجراء الدراسة الميدانية، وللمقارنة فقد كانت في عام 1970م 776 منشأة[2]، بواقع منشأة واحدة على كل قسيمة، وهذه تمثل زيادة قدرها 465 منشأة بنسبة زيادة قدرها 58,8%، أي أكثر من النصف، وبمعدل 1,9 مؤسسة كل عام. والعدد الحالي للقسائم وهو 1232 قسيمة مخصص منه 906 قسائم بنسبة 73,5% لمنشآت خدمية وصناعية متفاوتة في المساحة، و24 قسيمة بنسبة 2% مخصصة للمخازن والكراجات الحكومية التابعة لوزارات مختلفة، و17 قسيمة بنسبة 1,4% تشغلها المؤسسات الصحفية، و6 قسائم بنسبة 0,5% للبنوك والبريد، هذا إلى جانب 279 قسيمة بنسبة 22,6% غير مشغولة منها، وما زالت أرض فضاء، وأخرى قسائم غير محددة الاستخدام (انظر جدول 1).

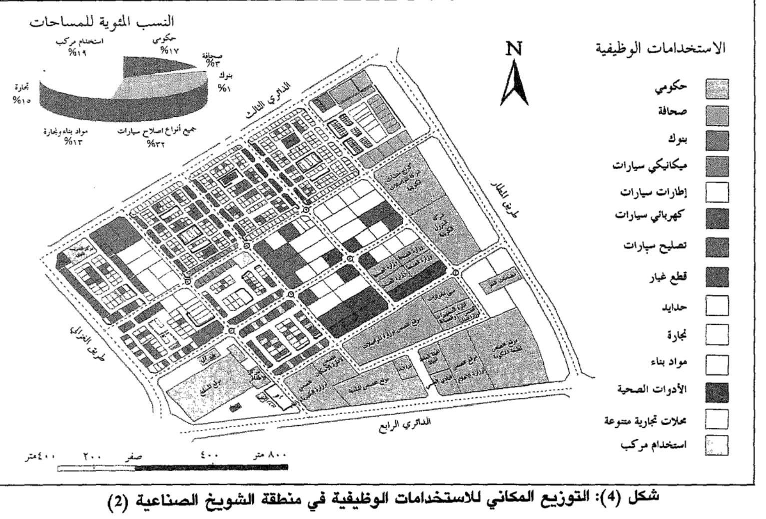
جدول (1)

التصنيف العددي والنسبي للقسائم حسب استخدامات الأراضي

نوع الاستخدام للقسائم	عدد القسائم	النسبة المئوية
أنشطة صناعية وخدمية	906	%73,5
صحافة	17	%1,4
بنوك وبريد	6	%0,5
مخازن وكراجات حكومية	24	%2
غير مشغولة وطرق	279	%22,6
المجموع للقسائم	1232	%100

المصدر: مستخلص من برنامج Arc/View لنظم المعلومات الجغرافية

(2) أحمد حسن إبراهيم، 1982: 249 نقلاً عن: بيانات الحصر العام للمؤسسات عام 1970م.



شكل (4): التوزيع المكاني للاستخدامات الوظيفية في منطقة الشويخ الصناعية (2)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية آركفيو Arc/View وبرنامج كوريل درو Corel Draw.

ويعد التوزيع النسبي للاستخدامات حسب عدد القسائم (جدول 1) مضللاً، وذلك لأنه لا يضع في الاعتبار التفاوت المساحي بين قسائم الاستخدامات المختلفة، لذلك فمن الأجدر اعتماد التحليل الكمي للتوزيع المكاني للاستخدامات على أساس المساحات وليس على أساس العدد (انظر جدول 2).

جدول (2)

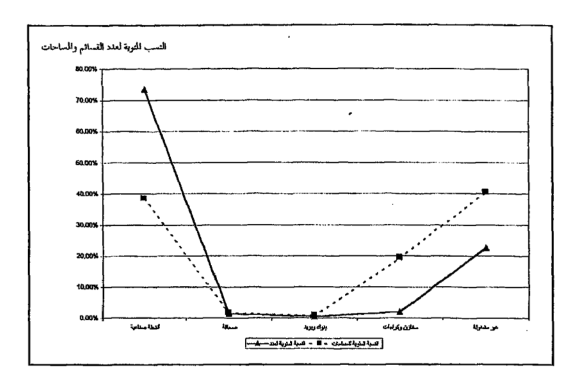
التصنيف المساحي والنسبي للقسائم حسب استخدامات الأراضي

نوع الاستخدام للقسائم	المساحة (متر مربع)	النسبة المئوية
أنشطة صناعية وخدمية	1,130,000	%38,4
صحافة	50,000	%1,7
بنوك وبريد	2000	%0,7
مخازن وكراجات حكومية	570,000	%19,4
غير مشغولة وطرق	1,193,000	%40,5
المجموع للقسائم	2,945,000	%100

المصدر: مستخلص من برنامج Arc/View لنظم المعلومات الجغرافية

فالمساحة الكلية للمنطقة هي 2,9 كم^2 أو 2945 ألف متر مربع، أي قرابة ثلاثة كيلومترات مربعة، بما فيها الطرق والشوارع ومساحات الارتداد عن الطرق أمام المنشآت، وعليه يصل مجموع صافي مساحة القسائم إلى 1752 ألف متر مربع (1,8كم^2). بنسبة 59% من مجموع مساحة المنطقة الكلي، وأصغر مساحة 17,9 متراً مربعاً، وأكبر مساحة 941,9 متراً مربعاً، وهذا يعني أن الشوارع والطرق ومساحات الارتداد تصل مساحتها إلى 1193 ألف متر مربع (1,2كم^2) بنسبة 40,5% من مساحة المنطقة.

من ناحية أخرى تشغل القسائم المخصصة للمخازن والكراجات الحكومية مساحة 570 ألف متر مربع بنسبة 32,5% من مجموع مساحة القسائم بالمنطقة، وهذا يعني أن مساحة القسائم المخصصة للمنشآت الصناعية والخدمية هي 1130 ألف متر مربع بنسبة 64,5% من مجموع مساحة القسائم، ولكنها تساوي 38,3% من مجموع مساحة المنطقة الصناعية، وتبقى مساحة 3% مخصصة لقسائم الصحافة والبنوك والبريد.



شكل (5)

التمثيل الخطي المقارن للنسب المئوية بين عدد القسائم والمساحات للاستخدامات المختلفة في منطقة الشويخ الصناعية (2)

طبقاً لبيانات جدول (1) وجدول (2).

2 – بمقارنة جدول (1) و(2) وكذلك شكل (5) نجد أن هناك علاقة عكسية بين عدد القسائم حسب الاستخدام وبين مساحات القسائم؛ فمثلاً احتلت قسائم الأنشطة الصناعية والخدمية عدد 906 قسائم بنسبة 73,4% من مجموع عدد القسائم في المنطقة، في حين أن مجموع مساحتها 1130 ألف متر مربع بنسبة 38,4%. وكذلك قسائم المخازن والكراجات الحكومية احتلت عدد 24 قسيمة بنسبة 2% فقط من مجموع عدد القسائم في المنطقة، في حين أنها تحتل مساحة 570 ألف متر مربع بنسبة 19,4% من مجموع مساحة المنطقة.

3 – تركز القسائم المخصصة للمخازن والكراجات الحكومية في الجزء الجنوبي للمنطقة، والمطلة على طريق الدائري الرابع بصورة متجمعة معاً باستثناء ثلاثة مخازن لوزارة الصحة، وكذلك كراجات شركة المواصلات الكويتية التي تقع في الجزء الشرقي للمنطقة.

4 – يقع المسلخ الرئيس لمدينة الكويت في المنطقة، حيث أُختير موقعه

مباشرةً على طريق الغزالي السريع الذي يصل إلى ميناء الشويخ باعتباره الميناء الرئيس لاستيراد الحيوانات للذبح، وكذلك على طريق الدائري الرابع الذي يمثل أحد أهم محاور النقل السريع إلى معظم مناطق مدينة الكويت، وبذلك يتيح حركة نقل الذبائح للمستهلكين في المناطق المختلفة.

5 – خُصص أيضاً في منطقة الشويخ الصناعية (2) موقعاً لمركز التدريب المهني، والذي يهدف إلى تأهيل كوادر وطنية في المهن الفنية المختلفة التي تحتاجها المنطقة الصناعية في الشويخ وغيرها من المناطق الصناعية الأخرى في دولة الكويت، ويحقق الموقع تلازماً بين التعليم والتدريب الميداني.

6 – وتحتل الصحافة المقروءة حيزاً مكانياً متميزاً في منطقة الشويخ الصناعية (2)، حيث تضم 17 قسيمة بنسبة 1,4% من مجموع عدد القسائم في المنطقة، وذلك على مساحة 50 ألف متر مربع، بنسبة 1,7% من مساحة المنطقة، مما يعكس اهتمام الدولة بتحقيق التنافس الصحفي من ناحية، ومن ناحية توفير عامل القرب بالنسبة للمطابع التي تخدم تلك المؤسسات الصحفية، مما يحقق الإشراف المباشر لمنتسبيها وتقليل كلفة النقل في حالة وضع المطابع بعيدة عن المؤسسات الصحفية.

7 – وتأتي قسائم البنوك والبريد عند مدخل المنطقة الصناعية على الدائري الثالث وطريق المطار، وذلك بهدف توفير الخدمات المصرفية لمرتادي المنطقة الصناعية.

8 – وأخيراً تخصيص قسائم المنشآت الصناعية بصورة متجاورة في شمال المنطقة وغربها ووسطها بهدف تحقيق الترابط المكاني فيما بينها، وكذلك الترابط النوعي في حالة الالتزام بنوع النشاط حسب الخطة الرسمية للتخصيص والتي سيتم توضيحها فيما بعد.

ثانياً: تحليل البُعد التاريخي للمنشآت وعلاقته بنوع الاستخدام:

يوضح (شكل 6) أن أقدم الاستخدامات ترجع إلى عام 1972م، إلا أن قانون الصناعة رقم 6 لعام 1965م بشأن إنشاء مناطق صناعية قد صدر قبل ذلك بسبع سنوات، مما يشير إلى وجود احتمالين:

أولهما: تأخر التنفيذ للقانون بضع سنوات، مما ترتب عليه تأخر تأسيس المنشآت الصناعية والخدمية؛ **وثانيهما**: أن يستبدل بالأنشطة التي وجدت بالفعل بعد صدور القانون أنشطة أخرى، باعتبار أن هناك فترة انتقالية يُستكشف فيها مدى الجدوى الاقتصادية للأنشطة، ومن ثم يترتب عليه تغيير نوع النشاط أو الاستمرار فيه، وهذا الاحتمال أقرب إلى الصواب بسبب سيادة نمط التوزيع العشوائي في معظم القسائم الداخلية، فالإجابات في استمارة الاستبيان لم تظهر وجود بُعد تاريخي قبل عام 1972م.

وبتمثيل البُعد التاريخي بالتوزيع المساحي على خريطة المنطقة الصناعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (شكل 6) يمكن استخلاص الأبعاد التالية:

1 – إن أقدم استخدام يرجع إلى عام 1972م، أي أن الاستخدامات التي سبقت هذا التاريخ غير واضحة كما سبقت الإشارة إليه.

2 – أحدث استخدام يرجع إلى عام 1998م، مما يشير إلى عدم توقف عملية تغيير الأنشطة الصناعية والخدمية في المنطقة.

3 – أكثر السنوات حظاً في تأسيس المنشآت الصناعية والخدمية، هو عام 1987م، حيث وصل عدد المنشآت إلى 204 منشآت بنسبة 16,2% من المجموع الكلي، وهذا يدل على ارتفاع الدعم الحكومي للصناعة في ذلك الوقت، في حين أن أقل السنوات هو عام 1979م، حيث لا توجد فيه بيانات تشير إلى تأسيس منشآت أو تغيير النشاط على الإطلاق.

4 – عند تقسيم التوزيع المساحي إلى فئات على أساس الفترة الزمنية، ليسهل ذلك من عملية قراءة الخريطة، نجد أنه تم تقسيم الفئات إلى خمس فئات يوضحها الجدول (3) وعدد المنشآت والنسب المئوية المقابلة لكل فئة.

شكل (6): التوزيع المكاني للبُعد التاريخي في منطقة الشويخ الصناعية (2)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية آركفيو Arc/View وبرنامج كوريل درو Corel Draw.

جدول (3)
عدد المنشآت الصناعية والخدمية والنسب المئوية
في الفترات الزمنية حسب التقسيم الفئوي لخمس سنوات

الفترة الزمنية	عدد المنشآت	النسبة المئوية
1978 – 1972	267	%21,7
1983 – 1978	238	%19,2
1988 – 1983	371	%30,2
1993 – 1988	297	%24,1
1998 – 1993	59	%4,8
المجموع	1232	%100

المصدر: مستخلص من برنامج آركفيو المستخدم في الدراسة.

5 – نجد أن الفترتين 1972 – 1978 و1978 – 1983 متقاربتان، حيث وصلت نسبة المنشآت التي تأسست في الفترة الأولى إلى 21,7% من المجموع الكلي، في حين أنها وصلت في الفترة الثانية إلى 19,2%.

6 – تتميز الفترة من 1983 – 1988 بارتفاع في النشاط الصناعي، حيث وصلت النسبة إلى 30,2%، وهي تعكس أهمية فترة الثمانينيات من نهضة الصناعة والخدمات في الدول الخليجية بشكل عام، وفي الكويت بشكل خاص. وعلى العكس تماماً الفترة من 1993 – 1998، حيث لم تزد النسبة عن 4,8%.

7 – بمطابقة الخريطة (شكل 6) مع (شكل 4) نجد أن الاستخدامات التي سادت في الفترة من 1972 – 1978 تركزت في إصلاح السيارات، وكهربائي السيارات، وميكانيكي السيارات، والتخصيص الحكومي بشكل سائد، أما الفترة من 1978 – 1983 فقد سادت فيها ورش الأدوات الصحية والتي تتفق مع النهضة العمرانية وبخاصة في الضواحي الجديدة. والفترة من 1983 – 1988 تنوعت فيها الاستخدامات بشكل أساسي حول النجارة والحدايد وبعض الاستخدامات التجارية، والفترة من 1988 – 1993 سادت فيها الأنشطة المركبة، وهذا يعكس طبيعة الظروف الاقتصادية التي ترتبت على العدوان العراقي الغاشم، حيث تبددت وسرقت بعض الأجهزة والماكينات التي كانت تقوم عليها الأنشطة الأساسية، مثل إصلاح السيارات وإطارات السيارات، مما ترتب عليه تداخل الأنشطة معاً وتعددها داخل

الورشة الواحدة. أما الفترة من 1993 – 1998 فقد تركزت فيها الأنشطة الخدمية الحديثة مثل إطارات السيارات.

جدول (4)
عدد المنشآت الصناعية والخدمية والنسب المئوية في الحقب التاريخية من القرن العشرين

الحقبة التاريخية	عدد المنشآت	النسبة المئوية
السبعينيات	267	%21,2
الثمانينيات	616	%48,8
التسعينيات	349	%27,7
المجموع	1232	%100

المصدر: مستخلص من برنامج آركفيو المستخدم في الدراسة.

8 – إذا اعتمدنا تصنيف البُعد التاريخي على أساس الحقب الزمنية بدلاً من الفترات الفئوية سابقة الذكر فإننا نجد بيانات الجدول (4) تتباين في أسلوب توزيعها عن بيانات الجدول (3)، حيث نجد أن مجموع المنشآت التي تأسست في حقبة السبعينيات قد وصل إلى 267 منشأة، بنسبة 21,2%، في حين أن حقبة الثمانينيات تميزت – كما سبقت الإشارة إليه – بنهضة واضحة في الخدمات الصناعية والخدمية في الدول الخليجية (محمد الخزامي عزيز، 1997: 136) بشكل عام، وبشكل خاص في الكويت، حيث وصل عدد المنشآت التي تأسست في هذه الفترة إلى 616 منشأة، بنسبة 48,8% من المجموع الكلي، وهو ما يقرب من نصف المنشآت. أما حقبة التسعينيات فقد تراجعت المنشآت فيها بسبب العدوان العراقي الغاشم، حيث اقتصرت على 349 منشأة، بنسبة 27,7% من المجموع الكلي، وهي في معظمها منشآت تم تغيير أنشطتها كما سبقت الإشارة إليه.

ثالثاً: نمط توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية:

يحاول الباحث الجغرافي عند دراسة نمط توزيع ظاهرة جغرافية معينة معرفة إذا ما كان التوزيع يشكل نمطاً منتظماً، فإن ذلك يعني وجود قوى وعوامل وراء هذا النمط، أما إذا كان نمطاً عشوائياً، فإن ذلك يشير إلى عامل الحظ أو المصادفة (صفوح خير، 1990: 240).

وعند دراسة نمط التوزيع للأنشطة الصناعية والخدمية المختلفة في منطقة الشويخ الصناعية فإنه يمكن الاعتماد على طريقة «الجار الأقرب» «Nearest- neighbor» بصورة آلية في نظم المعلومات الجغرافية، وهي وظيفة تحليلية مكانية مشهورة في هذه التقانة، والتي تعتمد على المبدأ نفسه الذي صممت بناءً عليه هذه الطريقة، وهو قياس المسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها بهدف الوصول إلى دليل يحدد نمط التوزيع.

وفي حالة منطقة الشويخ الصناعية (2) فإن القياس الآلي يكون من نقطة مركز القسيمة في كل نشاط صناعي أو خدمي مقاسة إلى نقطة مركز القسيمة الأقرب لها من النشاط نفسه، وعليه يمكن استخلاص التالي:

1 – يسود نمط التوزيع المنتظم بصورة تامة على الطرق والشوارع الرئيسة، وخصوصاً في حالة أنشطة إصلاح إطارات السيارات، وميكانيكي السيارات، وكهربائي السيارات، وإصلاح السيارات، والحدايد، والأدوات الصحية. ويعود ذلك في معظم الأحوال إلى احتياج هذه الأنشطة إلى مساحات الارتداد عن الطرق، والتي تمثل مساحة خدمية مهمة للمنشآت، سواء لتقديم الخدمة الخارجية أو المنشأة، أو مواقف لانتظار السيارات. وحيث إن الأنشطة المذكورة في هذه الفقرة والتي يسود فيها نمط التوزيع المنتظم التام والتي تأخذ امتداداً خطياً على امتداد الطرق، فإنها بذلك تعد من حيث نمط التوزيع خاضعة إلى نمط التجمع الخطي التام، وخصوصاً في نشاط إصلاح إطارات السيارات وكهربائي السيارات والحدايد، لأنه ينعدم وجودها في قسائم أخرى مقارنة بأنشطة إصلاح السيارات التي تتوزع بشكل عشوائي في القسائم الأخرى.

2 – يسود في القسائم الداخلية، أي التي لا تقع على الطرق الرئيسة نمط التوزيع العشوائي تارة والتوزيع التجميعي حول نقطة تارة أخرى. فيتمثل التوزيع العشوائي في التداخل الشديد في الأنشطة داخل مجموعة متجاورة من القسائم، وهذا النمط سائد بشكل عام داخل القسائم التي لا تقع على الشوارع الرئيسة، ويعود مبرره – حسب المسح الميداني – إلى تكرار مرات تغيير نشاط المنشأة بسبب الركود الذي تعانيه المنشآت الواقعة على الشوارع الداخلية أو لتغيير العمالة التي يكون لها في معظم الأحوال الأثر في تبديل نشاط آخر بالنشاط الأصلي حسب مهاراتهم. أما نمط التوزيع التجميعي حول نقطة فهو يسود كثيراً في القسائم الداخلية، حيث تتجاور منشآت بها النشاط نفسه، مثل المحلات التجارية وإصلاح السيارات والنجارة.

3 – القياس الكمي لتحديد نمط التوزيع طبقاً للمعادلة (صفوح خير، 1990: 341):

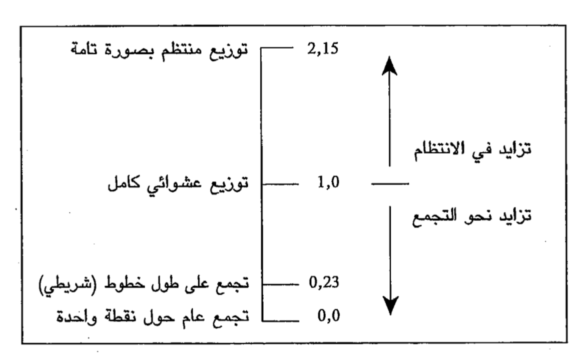
$$ق = 2\ فَ \sqrt{\frac{ن}{سط}}$$

ق = نمط التوزيع، فَ = المتوسط الحسابي للمسافة بين كل موقع وأقرب موقع له.

ن = عدد القسائم المدروسة في كل استخدام.

سط = مساحة المنطقة التي يقع فيها نوع الاستخدام

وإذا عددنا المقياس الخطي (شكل 7) والذي أورده صفوح خير (1990) حول تحديد نمط التوزيع حسب قيمة (ق) في المعادلة المذكورة هو أساس التمييز الكمي بين أنماط التوزيع المكاني فإن الجدول (5) يظهر التباين المكاني بين أنماط التوزيع للاستخدامات المختلفة.



شكل (7)

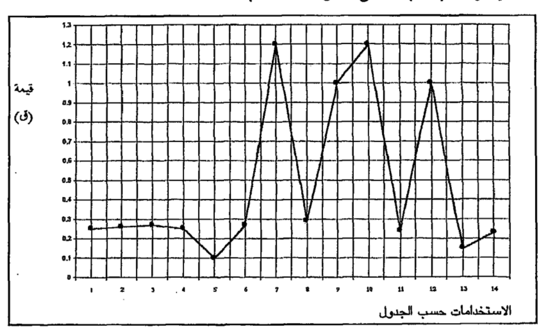
المقياس الخطي الكمي لتحديد نمط توزيع الظاهرات الجغرافية مكانياً

المصدر: صفوح خير، 1990: 342 نقلاً عن: Guest, A. 1978: 74.

جدول (5)
يوضح قيمة (ق) ونمط التوزيع المكاني

نمط الاستخدام	قيمة (ق)	نمط التوزيع حسب المقياس الخطي
إطارات السيارات	0,25	تجمع على شكل شريطي (خطي)
حدايد	0,26	تجمع على شكل شريطي (خطي)
أدوات صحية	0,27	أقرب إلى التجمع الشريطي
كهربائي سيارات	0,25	تجمع على شكل شريطي
مواد بناء	0,1	أقرب إلى التجمع حول نقطة
نجارة	0,27	أقرب إلى التجمع على شكل شريطي
إصلاح سيارات	1,2	أقرب إلى التوزيع العشوائي
ميكانيكي سيارات	0,29	أقرب إلى التجمع الشريطي
قطع غيار	1,0	توزيع عشوائي كامل
المحلات التجارية	1,2	أقرب إلى التوزيع العشوائي
صحافة	0,24	أقرب إلى التجمع الشريطي
الاستخدامات المركبة	1,0	توزيع عشوائي كامل
الاستخدام الحكومي	0,15	توزيع أقرب إلى التجمع حول نقطة
البنوك	0,23	تجمع على شكل شريطي

المصدر: من حسابات الباحث على أساس المعادلة السابقة.



شكل (8): التمثيل البياني لقيمة (ق) من بيانات جدول (5)

من الجدول (5) يتبين لنا مجموعة من الحقائق حول نمط التوزيع المكاني للاستخدامات المكانية المختلفة حسب تطبيق المعادلة المذكورة سالفاً، والتي نوجزها على النحو التالي:

أ – متوسط قيمة (ق) هو 0,48 وهذا يدل على أن نمط توزيع الاستخدامات المختلفة بالمنطقة الصناعية يبتعد تماماً عن التوزيع المنتظم الذي يعد النهج الأساسي لتخطيط المناطق الصناعية المماثلة في العالم بشكل عام، وفي المنطقة الخليجية بشكل خاص (محمد الخزامي عزيز، 1997: 121)، ولكن في منطقة الدراسة الحالية نجد أن المتوسط الحسابي لنمط التوزيع المكاني للاستخدامات المختلفة تقع بين التجمع على شكل شريطي وبين التوزيع العشوائي، وكلاهما لا يحقق التوزيع المنتظم.

ب – يظهر شكل (8) التمثيل الخطي لقيمة (ق) للاستخدامات المختلفة، حيث نلاحظ أن القيّم التي تقع أسفل قيمة 0,3 إلى 71,4% من مجموع القيّم، مما يؤكد الاستنتاج السابق بابتعاد نمط التوزيع عن المنتظم تماماً.

جـ – يلاحظ أيضاً أن نسبة نمط التوزيع الذي يأخذ الشكل الشريطي تصل إلى 57,1%، حيث يمثل الاستخدامات التي تقع على الطرق الرئيسة بوصفها محاولة لتطبيق مواصفات التخصيص، إلا أنها ما تلبث أن تميل إلى العشوائية في توزيع القسائم على الطرق الفرعية كما سبقت الإشارة إليه.

د – نجد أن نمط التوزيع المتجمع حول نقطة واحدة ينحصر في النجارة بسبب تلاصق الورش معاً على طرق متجاورة، مما يقلل المسافات بينها، وكذلك الاستخدامات الحكومية، مثل الكراجات والمخازن والتي خصص لها الجزء الجنوبي من المنطقة الصناعية، حيث تتلاصق فيما بينها بشكل يأخذ حيزاً متجمعاً مما كان له الأثر في قيمة (ق) التي جعلها تقع بين التجمع حول نقطة والتجمع الشريطي.

هـ – ينحصر نمط التوزيع العشوائي في تلك الاستخدامات التي تتبعثر بالفعل داخل المنطقة الصناعية وخصوصاً في القسائم الداخلية التي تقع على الشوارع الفرعية، ومن أهمها إصلاح السيارات التي يمكن إن تجدها منتشرة بين الاستخدامات الأخرى، وكذلك قطع الغيار والاستخدامات المركبة التي تأخذ النمط العشوائي الكامل. ففي حين تحقق قطع الغيار بتوزيعها العشوائي ميزة الانتشار وتقليل وقت الانتقال إليها، تتجرد الاستخدامات المركبة من ميزة التخصصية التي عادةً تحقق التنافس الخدمي والصناعي.

ثالثاً: استقراء مدى التجانس في التوزيع المكاني للاستخدامات وتحليله

تعتمد المناطق الصناعية في المدن الأوروبية على مبدأ تحقيق التجانس في التوزيع المكاني للاستخدامات الصناعية المختلفة بحيث تحقق التالي:

أ – التتابع الأفقي بين الأنشطة أو الذي يسمى بالارتباط الأفقي Horizontal Linkage، حيث تكون المصانع منفصلة ينتج كل منها جزءاً من سلعة، وتتجمع الأجزاء في مصانع التجميع لإنتاج السلعة كاملة الصنع، مثال ذلك الصناعات التجميعية والصناعات الهندسية.

ب – التتابع الرأسي أو الارتباط الرأسي Vertical Linkage، حيث تتحقق علاقة صناعية بين مصانع منفصلة، بحيث يقوم كل منها بعمليات منفصلة من عمليات الإنتاج، وتمر السلعة من مرحلة إلى أخرى لتصل في النهاية إلى الصناعة أو السلعة النهائية، مثال ذلك مراحل تصنيع الحديد والصلب.

جـ – التتابع الخطي أو الارتباط الخطي Diagonal Linkage، حيث يتم إنتاج سلعة في مصنع أو يقوم بإنتاج خدمات يمد بها مجموعة من العمليات الصناعية قد يرتبط بعضها ببعض أفقياً أو رأسياً أو تكون غير مرتبطة بعضها ببعض، مثال ذلك قطع الغيار.

د – التوافق الفني أو الارتباط الفني Technical Linkage، حيث يتم في هذا النمط انجذاب الصناعات إلى صناعات أخرى، مثل الخدمات الصناعية وإنتاج قطع الغيار والصيانة والمهارة الفنية وتبادل الخدمات المعملية.

هـ – هذا إلى جانب التقليل من التلوث البيئي وترشيد تمديد خدمات البنية التحتية.

ولم تقتصر صفة التجانس في المناطق الصناعية على الدول الأوروبية فحسب، بل توجد أيضاً في بعض الدول الخليجية، ففي المنطقة الصناعية في مدينة الدوحة في قطر تصل نسبة التجانس بين الصناعات الخدمية والحرفية إلى 96% (محمد الخزامى عزيز، 1997: 127)، وفي المنطقة الصناعية بمدينة العين في إمارة أبو ظبي تصل النسبة إلى أكثر من 80%[3]، وللمقارنة فإن نسبة الاستخدامات

(3) من تقدير الباحث أثناء زيارة ميدانية على هامش مؤتمر الدراسات الجغرافية والبيئية بجامعة الإمارات، مارس 1990.

المتجانسة في منطقة الشويخ الصناعية لا تتجاوز نسبة 16% فقط من مجموع المساحات المخصصة للأنشطة الصناعية والخدمية، حيث تتركز الاستخدامات المتجانسة على الشوارع الرئيسة، أما الشوارع الفرعية والخلفية فيسود فيها النمط العشوائي – كما سبق تأكيده من خلال التحليل الكمي في فقرة سابقة – الذي يشير إلى عدم الاستقرار الخدمي في المنطقة.

وإذا عددنا أن النقاط الخمس المذكورة أعلاه هي معايير لقياس مدى التجانس وتحديد هوية التركيب الصناعي والخدمي في منطقة الشويخ الصناعية بالنسبة لأنماط الارتباط الصناعي المذكورة، فإنه يمكن تأكيد أن نمط التوافق الفني أو الارتباط الفني هو أكثر الأنماط انتشاراً في منطقة الشويخ الصناعية، وبخاصة وجود بعض الاستخدامات المتجاورة التي يحدث فيما بينها التبادل الفني، مثل النجارة والحدايد، وكذلك إصلاح السيارات وكهربائي السيارات، هذا إلى جانب انتشار محلات قطع الغيار بالقرب من منشآت إصلاح السيارات.

وحيث إن نسبة التجانس في التوزيع المكاني منخفضة عند مقارنتها بالمدن الصناعية الأخرى، فإنه لتأكيد ذلك كمياً يمكن قياس درجة التنوع الصناعي والخدمي في المنطقة وتحديد اتجاه منحنى التنوع الصناعي، فعادةً كلما زادت درجة التنوع الصناعي والخدمي في منطقة صناعية قلت نسبة التجانس بين الصناعات.

قياس درجة التنوع الصناعي والخدمي:

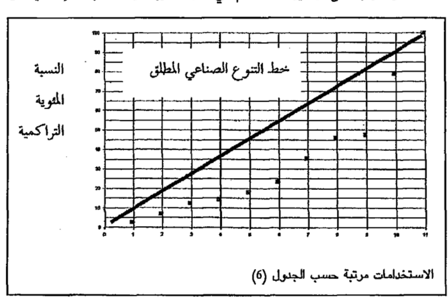
تقاس درجة التنوع الصناعي في المناطق بغرض الحصول على تقويم كمي مطلق يؤكد مدى التنوع داخل المنطقة الصناعية، وتساعد في مقارنة المنطقة بالمناطق الأخرى المماثلة (محمود محمد سيف، 1990: 309).

ويعد منحنى التنوع الصناعي هو المؤشر البياني لتحديد درجة التنوع الصناعي بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

جدول (6)
معايير حساب درجة التنوع الصناعي في منطقة الشويخ الصناعية

المسلسل	نوع الاستخدام[4]	عدد العمال	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
1 –	إطارات السيارات	438	2,4	2,4
2 –	حدايد	775	4,3	6,7
3 –	أدوات كهربائية	967	5,3	12,0
4 –	كهربائي سيارات	375	2,1	14,1
5 –	مواد بناء	670	3,7	17,8
6 –	نجارة	976	5,4	23,2
7 –	إصلاح سيارات	2170	11,9	35,1
8 –	ميكانيكي سيارات	1898	10,5	45,6
9 –	قطع غيار	300	1,7	47,3
10 –	المحلات التجارية	5732	31,5	78,8
11 –	الاستخدامات المركبة	3850	21,2	100,0
——	المجموع	18161	%100	——

المصدر: مستخلص من برنامج آركفيو المستخدم في الدراسة وبعض الحسابات الإضافية من الباحث.



شكل (9): منحنى التنوع الصناعي في منطقة الشويخ الصناعية

(4) تم استبعاد بعض الاستخدامات التي لم تغطها الاستبانة، مثل الاستخدامات الحكومية والبنوك والصحافة.

الرسم البياني شكل (9) يشير إلى أن جميع النسب التراكمية للاستخدامات تقع على اليمين تماماً من خط التنوع الصناعي المطلق، وهذا يشير إلى وجود التنوع الصناعي والخدمي في المنطقة، وهو الوضع نفسه في المنطقة الصناعية في مدينة الدوحة في قطر، وهي إحدى سمات المناطق الصناعية في المدن الخليجية، حيث تتنوع فيها الأنشطة الصناعية والخدمية وتبتعد عن التخصصية المطلقة، بحيث تغطي احتياجات المجتمع الحضري في المدن المتاخمة لها.

رابعاً: دراسة ظاهرة التسرب التجاري والمهني في المنطقة

يقصد هنا بالتسرب التجاري والمهني هو انتقال المنفعة الحقيقية للمنشآت الصناعية والخدمية من المواطنين إلى الوافدين وبصورة غير رسمية، حيث يقوم المواطن بالحصول على قسيمة أرض بغرض تأسيس منشأة صناعية أو خدمية في المنطقة الصناعية، ويتم تسجيلها باسم المواطن، وكذلك يتم تسجيل نوع النشاط، ومن ثم يقوم بتأجيرها إلى عمالة وافدة، وتقتصر منفعة المواطن على قيمة الإيجار الشهري المتفق عليه بين المواطن والوافد دون علم الجهات الحكومية أو الرقابية.

وربما يرى بعض الباحثين أن هذا النوع من التعاملات التجارية يبدو ولأول وهلة طبيعياً، ولكن عندما تجرى دراسة أبعاد هذه الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها «ظاهرة التسرب التجاري والمهني» نجد أن هناك سلبيات جديرة بالعناية البحثية وطرحها على متخذي القرار لاتخاذ إجراءات تناسبها.

والآن نتساءل: ما السلبيات التي تنتج عن هذه الظاهرة؟

فبعد تحليل بيانات الاستبانة التي تغطي جنسيات العمالة والإجابات الفرعية التي تم استنباطها أثناء المسح الميداني للمنشآت الصناعية والخدمية يمكن بلورة السلبيات على النحو التالي:

احتكار النشاط الصناعي والخدمي بوساطة الوافدين:

يوضح شكل (10) المنشآت الصناعية والخدمية مصنفة حسب تبعية الإدارة الكاملة، والتي تم استخلاص بياناتها بالاعتماد على أمر الإحصاء Statistics في نظم المعلومات الجغرافية، ووضعها في جدول (7).

جدول(7)
تصنيف المنشآت الصناعية والخدمية حسب تبعية الإدارة

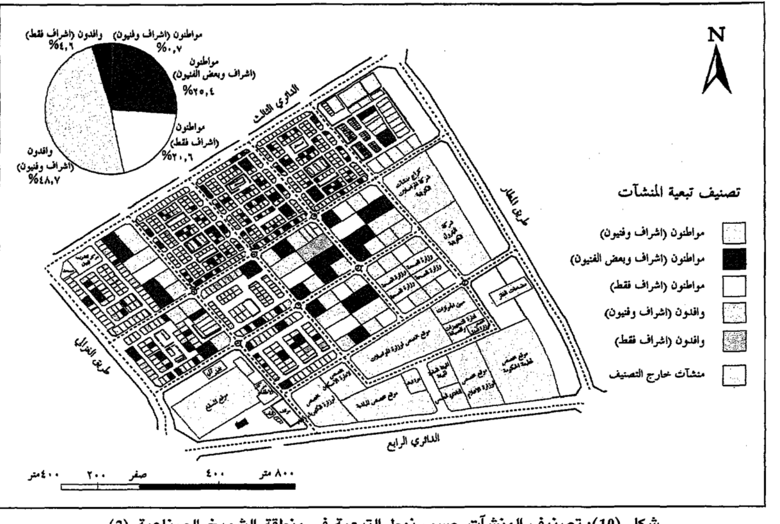
نمط تبعية المنشأة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
منشآت تابعة لمواطنين من حيث الإشراف والفنيين	6	%0,7
منشآت تابعة لمواطنين من حيث الإشراف وبعض الفنيين	230	%25,4
منشآت تابعة لمواطنين إشراف فقط	187	%20,6
منشآت تابعة لوافدين من حيث الإشراف والفنيين	441	%48,7
منشآت تابعة لوافدين من حيث الإشراف فقط	42	%4,6
المجموع	906	%100

المصدر: مستخلص من بيانات الخريطة شكل (10)

نلاحظ من الجدول الحقائق التالية:

1 – أن **نسبة المنشآت التي تتبع المواطنين** من حيث الإشراف والفنيين، أي تنعدم فيها العمالة الوافدة وتقتصر على 0,7%، وتعد محدودة جداً وتعكس التراجع الكبير للوجود الكويتي في المنطقة الصناعية.

2 – أن **نسبة المنشآت التابعة للوافدين** من حيث الإشراف والفنيين، أي التي يستبعد وجود فنيين كويتيين فيها تصل إلى 48,7%، أي ما يقرب من نصف المنشآت الصناعية والخدمية، مما يعكس حجم الاحتكار للأنشطة الصناعية والخدمية من عناصر غير كويتية، هي في معظم الأحوال عمالة آسيوية، وأن معظم عائداتها يتم تحويلها إلى خارج الكويت، حيث المواطن الأصلية للعمالة. فإذا قدرنا أن متوسط الدخل الصافي للمنشأة 10,000 دينار كويتي شهرياً، فإن مجموع المبالغ التي يتم تحويلها تقرب من 440,000 دينار كويتي شهرياً، هذا إلى جانب دخل العمالة الوافدة الذي يتم تحويل معظمه إلى خارج الكويت. فإذا كانت الإحصاءات تؤكد على أن حجم العمالة الوافدة التي تعمل في المنطقة الصناعية في الشويخ يصل إلى 16661 عاملاً، وقدرنا أنه يتم تحويل 100 دينار شهرياً للعامل الواحد في المتوسط، يكون مجموع المبلغ الذي يتم تحويله إلى خارج الكويت من العمالة الوافدة إلى 1,666,100 دينار كويتي شهرياً. وبناءً عليه يكون مجموع المبالغ التي يتم تحويلها شهرياً 6,106,100 دينار كويتي في الشهر. ومن هنا يتبين حجم الخسارة التقديرية التي يفقدها الاقتصاد الكويتي من منطقة الشويخ الصناعية (2) وحدها، ويدعونا إلى التفكير في حجم الخسارة الكلية إذا أُجريت الحسابات نفسها على المناطق الصناعية الأخرى التي توجد فيها ظاهرة الاحتكار الصناعي والخدمي من العمالة الوافدة.



شكل (10): تصنيف المنشآت حسب نمط التبعية في منطقة الشويخ الصناعية (2)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية آركفيو Arc/View وبرنامج كوريل درو Corel Draw.

3 – استبعاد انخراط العمالة الفنية الكويتية في المنطقة الصناعية:

طبقاً لبيانات الجدول (7) توجد نسبة ليست بالقليلة من غير الكويتيين الذين يستأجرون الورش والمنشآت الصناعية والخدمية من الملاك الأصليين ويقومون بإدارتها، وهذا من شأنه أن يقلل من فرصة انخراط العمالة الكويتية في هذا القطاع المهم، وذلك بسبب ميول هؤلاء المقيمين إلى استقطاب عمالة من مواطنهم الأصلية لضمان سير أعمالهم كما يرغبون، وكذلك تقليل النفقات المتعلقة بالرواتب.

ومن تحليل البيانات الإحصائية تبين أن مجموع الكويتيين العاملين في المنطقة الصناعية يصل إلى 1500 عامل فقط بنسبة 8% من مجموع العمالة في المنطقة، علماً بأن هذه النسبة تتضمن الملاك الكويتيين والمشرفين والإداريين الكويتيين إلى جانب العمالة الفنية. وهذا يعكس عدم جدوى مركز التأهيل المهني المتاخم لمنطقة الشويخ الصناعية. وربما تمثل تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الشأن نموذجاً جديراً بالدراسة والأخذ به، حيث يفرض على أصحاب المنشآت والمؤسسات في القطاع الخاص بتوظيف نسبة 20% على الأقل من حجم العمالة من المواطنين، وكلما ارتفعت نسبة المواطنين زادت الامتيازات الحكومية.

4 – انخفاض نسبة الأداء الفني:

توضح الدراسة وجود نسبة كبيرة من العمالة الوافدة ليست على مستوى فني مناسب، حيث إن مجموع العمالة الوافدة في منطقة الشويخ الصناعية وحدها يصل إلى 16661 عاملاً بنسبة 92% من مجموع العمالة في المنطقة، ويتوزعون حسب المستوى الفني كما هو موضح في الجدول (8).

جدول (8) العمالة الوافدة حسب المستوى الفني

المستوى الفني	عدد العمال	النسبة المئوية
ضعيف	693	%4,2
متوسط	11327	%68
جيد	4641	%27,8
المجموع	16661	%100

المصدر: مستخلص من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

ويتبين من الجدول أن هناك نسبة تعادل نصف نسبة العمالة الكويتية، أي %4,2 بمستوى ضعيف، والإبقاء عليها قد يكون من شأنه تدهور المستوى

الصناعي والخدمي والأدائي في المنطقة. كما توجد نسبة 68% من العمالة الوافدة بمستوى فني متوسط، أي تعادل ثمانية أضعاف ونصف حجم العمالة الكويتية، أي أن المستوى الأدائي يتأثر بالطبع نتيجة تأثير هذه الفئة كبيرة الحجم في مستوى الجودة. أما النسبة المتبقاة وهي 27,8% بمستوى فني جيد، ربما تكون في معظم الأحوال ليست عمالة فاعلة بل أشخاص إداريون ومسئولون قاموا بتأجير المنشآت من المواطنين، ويقومون بإدارتها دون العمل الفعلي فيها.

خلاصة وتوصيات

ركزت الدراسة على كيفية تطبيق تقانة نظم المعلومات الجغرافية في دراسة منطقة الشويخ الصناعية (2) بوصفها نموذجاً لدراسة تطبيقية بهدف تصميم قاعدة معلومات آلية متكاملة عن المنطقة، ومن ثم تحديد ملامح التركيب الوظيفي فيها.

وقد شملت الدراسة التطبيقية مسحاً شاملاً لجميع المنشآت الصناعية والخدمية في المنطقة بوساطة استمارات استبيان قام طلاب مقرر طرق البحث الجغرافي بالتدريب على صياغة أسئلتها، ومن ثم القيام بدراسة ميدانية مباشرة بهدف ملء الاستمارات، وكان الهدف من وراء ذلك هو تعايش الطلاب والطالبات مع جميع مراحل البحث العلمي التطبيقي منذ البداية حتى النهاية.

وقد خرجت الدراسة بنتائج على مستوى من الأهمية ليس فقط للباحثين، ولكن أيضاً لمتخذي القرار في شؤون إدارة القطاع الصناعي وتنظيمه في البلاد، ومن أهمها:

1 – تقل الاستخدامات المتجانسة في المنطقة، حيث تنحصر فقط على الشوارع الرئيسة، أما الشوارع الفرعية والخلفية فيسود فيها نمط العشوائية التي تشير إلى عدم الاستقرار الخدمي في المنطقة، وتقدر نسبة التجانس في الاستخدامات في منطقة الشويخ الصناعية بنسبة 16% فقط من مجموع مساحات قطع الأراضي المخصصة للأنشطة الصناعية والخدمية، بالمقارنة من خلال دراسات سابقة للباحث عن المدينة الصناعية بالدوحة في دولة قطر تصل نسبة التجانس النوعي للأنشطة إلى 96%، وفي المنطقة الصناعية بالعين في دولة الإمارات إلى أكثر من 80%، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة نظر من الجهات المعنية

لكي لا تتحول المنطقة الصناعية إلى مجمع للعشوائيات الصناعية التي من شأنها أن تؤثر في المستوى الحضري الراقي الذي تتميز به الكويت.

2 – قلة تجانس الاستخدامات المتجاورة التي يتوافر فيها التوافق النوعي، مثل التتابع الأفقي أو الرأسي للصناعات أو الخدمات، باستثناء ورش النجارة ومحلات أدوات البناء وورش الحدادة، والتي تحقق الترابط الأفقي أو التلازم الخدمي، أما باقي الصناعات الخدمية الأخرى فهي متداخلة وغير متوافقة جغرافياً ونوعياً فيما بينها.

3 – تسود ظاهرة استبعاد المواطنين من الانخراط في الوظائف المهنية، وذلك بسبب احتكار الوافدين لأكثر من 48% من المنشآت الصناعية بصورة تامة، من حيث الإشراف ومصدر العمالة الذي يقتصر على الوطن الأصلي للوافدين، ويقتصر الوجود الكويتي على نسبة 8% فقط من مجموع العاملين في المنطقة بمن فيهم الملاك والإداريون والمشرفون، وهنا تتساءل الدراسة؛ أين يذهب خريجو مركز التدريب المهني الكائن في المنطقة نفسها؟

4 – أكدت الدراسة على وجود أكثر من 68% من العمالة الوافدة بمستوى فني متوسط، والذي بدوره يتسبب في تدهور المستوى الصناعي والخدمي في المنطقة، وخصوصاً قلة العمالة الفنية الجيدة مما يؤثر في التوازن المهني في المنطقة.

5 – وضعت الدراسة تقديرات حسابية للتأثير الاقتصادي في البلاد نتيجة لارتفاع نسبة العمالة الوافدة التي تحتكر المنشآت الصناعية والخدمية لصالحها، ويتبلور ذلك في حجم التحويلات الشهرية، فإذا قدرنا أن متوسط الدخل الصافي للمنشأة 10,000 دينار كويتي شهرياً، فإن مجموع المبالغ التي يتم تحويلها تقرب من 4,440,000 دينار كويتي شهرياً، هذا إلى جانب دخل العمالة الوافدة الذي يتم تحويل معظمه إلى خارج الكويت. فإذا كانت استبانة الدراسة تؤكد أن حجم العمالة الوافدة التي تعمل في المنطقة الصناعية في الشويخ يصل إلى 16661 عاملاً، وقدرنا أنه يتم تحويل في المتوسط 100 ديناراً شهرياً للعامل الواحد، يكون مجموع المبلغ الذي يتم تحويله إلى خارج الكويت من العمالة الوافدة إلى 1,1666,100 دينار كويتي شهرياً. وبناءً عليه يكون مجموع المبالغ التي يتم تحويلها شهرياً 6,106,100 دينار كويتي في الشهر. ومن هنا يتبين حجم الخسارة التقديرية التي يفقدها الاقتصاد الكويتي من منطقة الشويخ الصناعية (2) وحدها، ويدعونا إلى التفكير في حجم الخسارة الكلية إذا أُجريت دراسة مماثلة على المناطق الصناعية الأخرى التي تعتمد على العمالة الوافدة.

وتوصي الدراسة بما يلي:

أ – تشجيع الدراسات الجغرافية والاقتصادية للمناطق الصناعية في دولة الكويت وتحديد اقتصاداتها وإمكانات اعتمادها بالتدريج على العمالة الوطنية.

ب – إجراء مراجعة لأسلوب سيطرة العمالة الوافدة على مقدرات المناطق الصناعية واقتصاداتها، والوقوف عند معوقات انخراط العمالة الوطنية.

جـ – محاولة تحقيق التجانس المكاني والنوعي للأنشطة الصناعية والخدمية داخل المناطق الصناعية، ولا سيما منطقة الشويخ الصناعية (2) باعتبارها واجهة المستوى الحضري لمدينة الكويت، ومحاولة الابتعاد على سيادة النمط العشوائي في التوزيع.

د – وضع منهجية واضحة في متابعة أسلوب التسرب التجاري والمهني وتأجير المنشآت للعمالة الوافدة.

هـ – استكمال الدراسة الحالية بدراسات تتعلق بالخصائص الديموغرافية للعمالة في المنطقة الصناعية والوقوف عند تأثيرها في المستوى الأدائي والفني في المنطقة، وذلك بهدف النهوض الصناعي بالمنطقة.

المصادر:

أحمد حسن إبراهيم (1982). **مدينة الكويت – دراسة في جغرافية المدن**، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد 7.

أحمد سعود الزايد (1984). الدعم الحكومي والتنمية الصناعية، بحوث ندوة الصناعة في الكويت، ديسمبر 1983، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت: 85 – 100.

سيف سالم القايدي (1997). التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة، **الجمعية الجغرافية الكويتية**، العدد 204.

صفوح خير (1990). **البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه**، دار المريخ، الرياض.

فؤاد الصقار (1988). الصناعات الكويتية – دراسة جغرافية تحليلية، **الجمعية الجغرافية الكويتية**، العدد 109.

فؤاد الصقار (1994). **التخطيط الإقليمي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.

عبدالإله أبو عياش (1977). آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 10، السنة الثالثة: 9 – 41.

عبدالإله أبو عياش (1981). التطوير الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت، **الجمعية الجغرافية الكويتية**، العدد 27.

كولن بوكانن وشركاه (1969). **النمو الصناعي**، تقرير فني 12، الكويت.

كولن بوكانن وشركاه (1971). دراسات للمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية والخطة الطبيعية لدولة الكويت، التقرير الثاني، ثلاثة أجزاء، الكويت.

محمد الخزامي عزيز (1997). استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة بعض ملامح التركيب الوظيفي والعمالي في منطقة الدوحة الصناعية في قطر، **الجمعية الجغرافية المصرية، 30، السنة 29، الجزء الثاني: 119 – 166.**

محمود محمد سيف (1990). **المواقع الصناعية – دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية**، كتاب حائز على جائزة الدولة التشجيعية في الجغرافيا عام 1986، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

مصطفى مهدي حسين (1987). مشاكل الصناعة في الكويت، من إصدارات بنك الكويت الصناعي 1984، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 49، السنة 13.

نظام عبدالكريم (1994). المدن الصناعية في الخليج العربي ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر، 6: 87.

Bahadir, S.A. (1985). Industrialization in the Arab Gulf States, in: W. Ritter (Ed.), *Arabian Gulf Studies I*, Nuernberger Wirtschafts- und Sozialgeographische Arbeiten, Band 37.

Boblett, R. P. (1967). Factors in industrial location, *Appraisal Journal*, Vol 35.

Buchanan C. & Partners (1969). *Survey of the natural environment, Studies for the national physical plan for the State of Kuwait*, Technical Report 7, Kuwait.

Buchanan, C, & Partners (1971). *The Plan of Kuwait town and plan implementation*, second report, Vol. 35.

Dabdab, N.J.& B.L. Mohyuddin (1948). *Industrialization in the Arab Gulf*, In: S. El- Azhary (Ed.), The impact of oil revenues on the Arab Gulf development. London: Westview Press.

Guest, A. (1978). *Man & Landscape*, London.

Kubursi, A.A. (1984). *Industrialization and development in the Arab Gulf States.* London: Groom Helm.

Schliephake, K. (1985). Industrial planning and new towns in Saudi Arabia, Qatar and Oman, in: W. Ritter (ed.), *Arabian Gulf Studies* I, Nuernberg, Band 37: 85-134.

Schliephake, K. (2001). *A Ruhr Valley without water- industrial locations on the Arab Gulf shore, in:* Petermanns Geograph. Mitteilungen, vol. 5.

Software Programs:

ESRI, Inc. (2000): Arc/View ver. 3.2., Redlands, California, USA.

SPSS Inc. (1993): SPSS ver. 6.0, IL, Chicago: SPSS.

Corel Corporation (1998): Corel Draw ver. 8, USA.

مقدم في: نوفمبر 2000.

أجيز في: إبريل 2001.

ملحق:
استمارة الاستبيان التي استخدمت في الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الكويت

كلية العلوم الاجتماعية – قسم الجغرافيا

استمارة استبيان حول

خصائص التركيب الوظيفي في منطقة الشويخ الصناعية

....

أولاً: بيانات عامة:

1 – رقم العقار الذي تقع فيه المنشأة: ....

2 – اسم المنشأة: ....

3 – مساحة المنشأة بالمتر المربع: ....

4 – نوع المنشأة: ....

5 – تاريخ التأسيس: ....

6 – قيمة رأس المال: ....

7 – جنسية المالك: ☐ كويتي فقط ☐ كويتي مع خليجي
☐ كويتي مع أوروبي ☐ كويتي مع أمريكي
☐ كويتي مع عربي غير خليجي
☐ أخرى مثل: ....

8 – نسبة الملكية للكويتيين:

☐ أقل من 50% ☐ 51 – 55% ☐ 55 – 60%
☐ 60 – 65% ☐ 65 – 70% ☐ أكثر من 70%
☐ 100%

ثانياً: خصائص العمالة:

1 – ما عدد العمال الحالي ....

2 – ما عدد العمال عند التأسيس ....

3 – ما عدد العمال الدائمين ....

4 – ما عدد العمال المؤقتين ....

5 – ما عدد عمال التأشيرة الحرة ....

6 – عدد العمال حسب الجنسية:

كويتيون ــــــــ خليجيون ــــــــ عرب ــــــــ

هنــود ــــــــ باكستانيون ــــــــ فلبينيون ــــــــ

أوروبيون ــــــــ أمريكيون ــــــــ أخرى، مثل: ــــــــ

7 – من أين حصلتم على العمال؟

☐ تأشيرات مباشرة ☐ بوساطة مكتب في الكويت

☐ بوساطة مكتب خارج الكويت ☐ اتفاق حكومي

☐ أخرى، مثل: ....

8 – عدد العمال حسب المستوى الفني:

فني جيد ــــــــ فني متوسط ــــــــ فني عادي ــــــــ

9 – عدد العمال حسب المستوى التعليمي:

أمي ــــــــ يقرأ ويكتب ــــــــ

شهادة متوسطة ــــــــ جامعي ــــــــ

10 – عدد العمال حسب الفئات العُمرية:

أقل من 18 سنة ــــــــ 18 – 25 ــــــــ

25 – 35 ــــــــ 35 – 45 ــــــــ

45 – 55 ــــــــ أكثر من 55 ــــــــ

11 – عدد العمال حسب الحالة الاجتماعية:

متزوج ولديه أسرة في الكويت ــــــــ متزوج وأسرته خارج الكويت ــــــــ

أعزب ــــــــ مطلق ــــــــ أرمل ــــــــ

12 – أجرة العمال الشهرية بالدينار الكويتي:

كم عاملاً يتقاضى أقل من 50 ديناراً ــــــــ كم من 50 – 100 ــــــــ كم من 100 – 150

كم من 150 – 200 ــــــــ كم أكثر من 200 ....

13 – مدة العمل اليومية بالساعات:

☐ أقل من 8 ساعات ☐ من 8 – 10 ساعات

☐ من 10 – 12 ساعة ☐ أكثر من 12 ساعة

14 – مدى توافر حوافز للعمال:

☐ مكافآت مادية ☐ مكافآت معنوية

☐ عقوبات ☐ أخرى مثل: ....

15 – مدى توافر تأمين للعمال:

☐ تأمين صحي ☐ تأمين ضد حوادث العمل

☐ تأمين اجتماعي ☐ أخرى مثل: ....

16 – مدى توافر فرص الإجازات:

☐ كل سنة ☐ كل سنتين

☐ كل ثلاث سنوات ☐ لا توجد

17 – مدى توافر الخدمات للعمال:

☐ مسكن ☐ تنقل

☐ تغذية ☐ أخرى مثل ....

ثالثا: خصائص المسكن العمالي:

1 – هل يوجد مسكن في المنشأة الصناعية؟ ☐ نعم ☐ لا

2 – في حالة نعم:

☐ تتوافر مياه للشرب ☐ تتوافر مياه للتنظيف ☐ تتوافر كهرباء

☐ يتوافر تكييف ☐ يتوافر مطبخ ☐ تتوافر دورة مياه

☐ يتوافر حمام للاستحمام ☐ تتوافر تغذية ☐ يتوافر سرير

☐ يتوافر فراش أرضي ☐ تتوافر إسعافات أولية ☐ تتوافر وسائل ترفيهية

3 – في حالة لا: في أي منطقة يوجد المسكن ....

4 – طبيعة المسكن: ☐ فردي ☐ جماعي ☐ عائلي

5 – تبعية المسكن: ☐ خاص ☐ يتبع العمل

6 – وسيلة الانتقال إلى مقر العمل:

☐ سيارة خاصة ☐ سيارة العمل ☐ نقل عام

7 – مواصفات المسكن الخارجي:

☐ تتوافر مياه للشرب ☐ تتوافر مياه للتنظيف ☐ تتوافر كهرباء

☐ يتوافر تكييف ☐ يتوافر مطبخ ☐ تتوافر دورة مياه

☐ يتوافر حمام للاستحمام ☐ تتوافر تغذية ☐ يتوافر سرير

☐ يتوافر فراش أرضي ☐ تتوافر إسعافات أولية ☐ تتوافر وسائل ترفيهية

رابعاً: خصائص إنتاجية المنشأة الصناعية:

1 – نوع نشاط المنشأة ☐ خدمية ☐ إنتاجية ☐ متنوعة

2 – طبيعة الخدمة: ☐ إصلاح سيارات ☐ سمكرة سيارات

☐ صباغة سيارات ☐ أخرى مثل: ......

3 – طبيعة الإنتاج: ☐ أولي ☐ تحويلي ☐ نهائي

4 – كمية الإنتاج: ☐ أقل من 100 طن/الشهر ☐100 – 200 طن/ الشهر

☐ أكثر من 200/الشهر

5 – دور الميكنة في الإنتاج: ☐ لا توجد ☐ أقل من 30%

☐ من 30 – 60% ☐ أكثر من 60%

6 – درجة التنوع الإنتاجي: ☐ نوع واحد ☐ نوعان ☐ متعدد

7 – موسمية الإنتاج: ☐ يتركز في موسم واحد ☐ في موسمين

☐ في ثلاثة مواسم ☐ طول العام

8 – الغرض من الإنتاج: ☐ استهلاك محلي ☐ استهلاك محلي وإقليمي

☐ استهلاك إقليمي فقط ☐ استهلاك دولي

9 – نسبة الأرباح من الإنتاج: ☐ أقل من 10% ☐ من 10 – 30%

☐ من 30 – 60% ☐ أكثر من 60%.

خامساً: خصائص المادة الخام:

1 – تحتاج المنشأة إلى مادة خام؟ ☐ نعم ☐ لا

2 – في حالة لا: ما السبب ....

3 – في حالة نعم: ما مصدر المادة الخام

☐ محلي ☐ إقليمي ☐ دولي

4 – مدى تنوع المادة الخام:

☐ مادة واحدة ☐ مادتان ☐ متعدد

5 – نوع المادة الخام:

☐ مصنعة أولية ☐ مصنعة تحويلية ☐ لم تمر بمرحلة تصنيع سابقة

6 – وسيلة الحصول على المادة الخام:

☐ إنتاج ذاتي ☐ شراء محلي ☐مقايضة ☐ استيراد

7 – وسيلة نقل المادة الخام:

☐ بري ☐ بحري ☐ جوي ☐ متعدد

8 – طبيعة المادة الخام: ☐ صلبة ☐ غازية ☐ سائلة

9 – هل توجد ضريبة استيراد على المادة الخام؟ ☐ نعم ☐ لا

10 – مدى سهولة الحصول على المادة الخام:

☐ متوافرة ☐ موسمية ☐ نادرة

سادساً: خصائص التسويق للمنتجات:

1– هل يوجد تسويق للمنتجات؟ ☐نعم ☐ لا

2 – موقع التسويق: ☐ داخل المنشأة ☐ داخل المنطقة الصناعية

☐ داخل الكويت

☐ إقليمي ☐ دولي ☐ متعدد

3 – مستوى التسويق: ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف

4 – مدى توافر دعاية للمنتجات: ☐ توجد ☐ لا توجد

5 – نوع الدعاية ☐مقروءة ☐ مسموعة

☐ مرئية ومسموعة

6 – منطقة الدعاية: ☐ محلي ☐ إقليمي ☐ دولي

سابعاً: دواعي الأمن والسلامة:

1 – هل توجد وسائل الأمن والسلامة في المنشأة؟ ☐ نعم ☐ لا

3 – في حالة نعم، ما هي؟ ☐ إطفائيات ☐ إنذار حريق

☐ مخارج طوارئ ☐ فوهة حريق

☐ أخرى: مثل: ....

3 – هل تلقى العمال تدريباً عليها؟ ☐ نعم ☐ لا

4 – في حالة نعم، أي مستوى؟ ☐ أولية ☐ متوسطة ☐ متقدمة

ثامناً: التلوث المكاني والبيئي:

1 – هل توجد مخلفات من المنشأة؟ ☐ نعم ☐ لا

2 – في حالة نعم، كيف يتم التعامل معها؟

☐ مجمع قمامة عام ☐ مجمع خاص بالمنشأة ☐ تعالج في المنشأة

☐ تستبعد خارج المنطقة ☐ تترك داخل المنطقة

☐ أخرى: مثل: ....

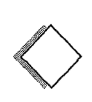
3 – ما نوع المخلفات الصناعية؟

☐ ورقية ☐ سائلة

☐ جامدة (يابسة) ☐ أخرى: مثل: ....

نشكركم على تعاونكم معنا،

قسم الجغرافيا – جامعة الكويت



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يطمحون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

سهام الفريح*

بعد أن ولجنا في رحاب الألفية الثالثة والعالم يعيش في خضم التحولات الشديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كانت الظاهرة البارزة على جميع هذه التحولات هي (العولمة) أو (الكوننة)، ومهما اختلفت المصطلحات فإن الرائد في إطلاقها في مفهومه الاصطلاحي هو أستاذ الإعلام والسوسيولوجي في جامعة تورنتو (مارشال ماك لوهان) في مفهومه (القرية الكونية)، وقد اختلفت بعد ذلك هذه المصطلحات عند الباحثين والمهتمين، هل هي (العولمة) أو (الكونية)؟.. وقد تباينت أيضاً الشروح والمعالجات بتباين منطلقات دارسيها الفكرية والأيديولوجية، إلا أن المهم لدينا هو معرفة حقيقتها والكشف عن جوهرها، ولا يعنينا اختلاف دارسيها.

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.)، بقسم اللغة العربية، كلية الآداب - جامعة الكويت.

إن أول ما تجدر الإشارة إليه هو أن العولمة غير العالمية التي هي الانفتاح على العالم وقبول الآخر، ومن المؤكد أنها ليست معتقداً فكرياً حديثاً.

وقد سعى بعض الباحثين إلى تحديد حقيقتها في أنها الأداة المعاصرة للنمو الخارق الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات نمواً أحدث خلخلة لا مثيل لها في الاقتصاد العالمي منذ سنوات، وهو ما يشير إلى أن الإنتاج القومي لشتى دول العالم لم يزد عن 1,9% سنويا خلال عشر السنوات من 1984–1994، في الوقت الذي حققت فيه التجارة العالمية وفي عشر السنوات ذاتها نمواً بمعدل 5,3%.

ونتيجة لهذا النمو لا بد أن تسعى هذه الشركات إلى فتح أسواق واسعة لمنتجاتها الزراعية والصناعية، وطبيعي أن يكون ذلك على حساب منتجات الدول النامية، ووبخاصة تلك التي تعتمد على الزراعة، وقد أشارت بعض التقارير المنشورة في العاصمة البريطانية (لندن) قبل سنتين إلى أن أمريكا سوف تسيطر على 95% من إنتاج الغذاء في العالم في عشر السنوات المقبلة، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي سيستفيد بما يصل إلى 600 مليار دولار سنوياً من مبيعات الغذاء في العالم، وأضاف التقرير أن ست شركات أمريكية عملاقة ستتحول إلى شركات ضخمة ذات سيطرة وتحكم في إنتاج الغذاء وتطويره وتجارته في العالم. فمن المؤكد أن هذا الارتفاع الهائل في معدلات الإنتاج في أمريكا سيؤدي إلى انخفاض في معدلات الإنتاج في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة عامة، وتجارة الحبوب خاصة، وطبيعي أن تكون النتيجة الحتمية في هذه الدول ارتفاعاً في معدلات البطالة إلى مستويات عالية فيها، وقد نبه أحد العلماء الهنود في صحيفة «الغارديان» بأن التقانة العالية التي تستخدمها هذه الشركات الأمريكية في إنتاج الغذاء ستجعل ملايين المزارعين عاطلين عن العمل في بقاع مختلفة من العالم.

ولن تقع الزراعة وحدها تحت طائلة هذه التحولات، بل إن هناك مجالات أخرى، منها الوسائل الإعلامية، وأدوات الاتصال بتقاناتها المتطورة، وما طرأ عليها من تحديث وتجديد وخصوصاً في مجال الإلكترونيات وتطبيقاتها المذهلة، التي جعلت المعلومات في متناول الناس في يسر وسهولة، وكان لـ «بريجينسكي» الذي أصبح مستشاراً للرئيس الأمريكي كارتر (1977–1980) الدور الخطر في وضع (نموذج كوني للحداثة)، كان السبب في تقدم أمريكا بعد أن امتلكت 65% من (المادة الإعلامية العالمية) بعد حرب فيتنام، وهذه المادة مصممة لكي تحمل للعالم القيم

الأمريكية حول بعض المفاهيم، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فكانت هذه المواد وتميزها سبباً في انتصار الأمريكان على الأيديولوجية السوفييتية التي اعتمدت الدبلوماسية النمطية والشعارات الفضفاضة.

فطبيعي أن تكون لهذه المادة الإعلامية تأثيراتها المباشرة في المجتمعات المستهلكة، وخصوصاً النامية، والتي منها مجتمعاتنا العربية، ولن تكون هذه التأثيرات منصبة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل لا بد من أن تلقي بظلالها على الجوانب الأخرى في هذه المجتمعات ويكون لها تأثيراتها في قيمها وعاداتها وتقاليدها، وذلك بسبب هذه الاختراقات عبر القنوات الفضائية والإلكترونيات والحواسيب والإنترنت، حتى انكشف واقع أكثر المجتمعات غموضاً وانغلاقاً فظهرت حقائقها للعالم.

ولا بد أن تثار مجموعة من الأسئلة بعد هذه التحولات التي قد نجد لبعضها التوضيح والمعالجة من المهتمين والمتخصصين وقد يبقى بعضها الآخر منغلقاً وفي حاجة إلى المزيد من الدراسات، ومن الاستفسارات التي تثار بعد أي نقاش حول العولمة ما يلي:

ما مصير الدولة الوطنية؟ والسيادة والاقتصاد الوطني والثقافة القومية؟ وكل ما يتصل بالهوية وبالشخصية الوطنية والقومية للمجتمعات النامية، ومنها مجتمعاتنا العربية؟

وما مدى تأثير هذه التحولات في مستوى البنى القبلية والعشائرية والطائفية الراسخة في البنية المجتمعية؟ وهل الوعي قادر على التغلغل في ذهنية هذه البنى التحتية؟ أو أنه حالة خاصة بذهنية النخبة؟

قد يعتقد بعض المفكرين أن السبيل في الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية، والتشبث بالثقافة القومية، هو في الارتداد نحو الذات والإنغلاق عليها، لكن الحقيقة أن هذا النكوص ليس في صالح هذه المجتمعات، بل يجب أن يتناغم مع المحافظة على هذه الخصوصية مع التمكن من أدوات الثقافة الحديثة القائمة على أساس المشاركة في استخدام أحدث التقانات العلمية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، فهي ليست جميعاً شراً حتى نرفضه جملة وتفصيلا، بل في بعضها خير كثير لمجتمعاتنا إذا تعلمنا كيفية الانتفاع منه.

فبالنسبة للثقافة القومية هناك أمور كثيرة يجب مراعاتها والعناية بها، منها الموروث الذي يجب الاهتمام به وقراءته قراءة متأنية لاستخلاص ما فيه برؤية عصرية تستمد من روحه ونسيجه ما يمكن العرب من تطوير أنفسهم ومجتمعاتهم وأن يكونوا

متصلين بالعالم المتقدم بلغة متطورة وروح عصرية، وللغة أهميتها في موضوع الهوية القومية، فأمريكا مثلا، والتي بدأت خليطاً من الأجناس والأعراق المختلفة توحدت بعدة وسائط أبرزها: التوحد في استعمال اللغة الإنجليزية، لذا يجب الاهتمام بلغتنا، وبكل ما يتصل بها، لأن علماء اللغة ينبهون إلى أن الصراع المقبل صراع لغوي.

وإن اللغة العربية تميزت عن لغات كثيرة في العالم في امتداد نشاطها وتوسعه، كما أشار عالم اللسانيات الدكتور عبدالسلام المسدي في قوله: (إن الأربعة قرون كانت في ما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغيير التدريجي لمكونات المنظومة اللغوية بينما استطاعت اللغة العربية أن تواكب التطور الحتمي في الدلالات دون أن ينفد النظام الثلاثي داخلها)، ومما يؤيد هذا القول ما تنبأ به الكاتب الإسباني (كاميلوخوزي سيلا) الحائز على جائزة نوبل في الآداب لعام 1989 بأن الدوام في العالم سيكون لأربع لغات فقط بعد أن يتم اندثار لغات كثيرة، ويتحول بعضها إلى مجرد لهجات محلية، وكانت اللغات التي ذكرها كاميلو على أنها الدائمة بسبب توسع انتشارها، إضافة إلى كونها ذات أثر عالمي هي: الإنجليزية والإسبانية والعربية، ولغة (الهان) الصينية.

أما بالنسبة لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمام ظاهرة العولمة الواسعة الحدود والاختراقات، فعلى المجتمعات العربية أن تعي أولاً كيفية التعامل المستقبلي مع العولمة من منظور اقتصادي، وذلك بتكوين كتل اقتصادية عربية موحدة وشبكة إعلامية متنوعة، ونظام تعليمي وتربوي مشترك يساير احتياجات مجتمعاتنا، والإيمان بأهمية الثروات البشرية على الموارد الخام إذا سعت هذه المجتمعات إلى تطوير الطاقات البشرية ورفع مهاراتها عن طريق تحسين برامج التدريب والتعليم، ومهما بلغ انتشار التعليم في مجتمعاتنا العربية فهي في حاجة إلى مواكبة التطور والتجديد في مناهج التعليم، وفي نظمه وأساليبه التي تمثلها الطفرة الهائلة في دول العالم المتقدم.

ولن يتحقق ضمان العمل وحق العيش الكريم إلا بوضع التشريعات المناسبة لمعالجة كثير من المشكلات، وكل هذا مرتبط بما توفره القيادات السياسية وأصحاب القرار في البلدان العربية من أجواء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لشعوبها.

محمد علي الكردي*

نحن، من غير شك، على أعتاب ألفية جديدة، ولكن التساؤل الملح والمضني الذي ما زال يؤرقنا في العالم العربي هو: ماذا أعددنا للمستقبل والعالم الصناعي المتقدم يخطو حولنا بخطى هائلة نحو غزو الفضاء والسيطرة على كل ضروب التكنولوجيا في مجالات الاتصال عن بعد وعلوم الوراثة والاستنساخ والسبرنطيقا وتقانات الحواسيب التي لا تكف عن التطور والتجدد يوماً بعد يوم؟

إن العالم العربي ما زال – للأسف – مقسماً وما زالت موارده مبددة وثرواته موظفة لصالح الدول الأجنبية العملاقة، وذلك في عالم لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية والتجمعات السياسية ذات الأنماط المجتمعية والأهداف الاستراتيجية المتماثلة التي لا تجتمع على العواطف الطيبة والبيانات البراقة وإنما تعمل جاهدة، في إطار من التخطيط المستقبلي والتصورات المعدة مسبقاً للبدائل والسيناريوهات، على تحديد رؤية متكاملة لعالم الغد، وعلى بناء توقعات مدروسة لتفادي الأزمات المفاجئة والمستجدات غير المنظورة في دنيا المال والاقتصاد والسياسة.

لقد حان الوقت لنا، في مواجهة مخاطر العولمة التي تعمل على تحويلنا إلى توابع وملحقات للعالم المتقدم وما يدعو إليه من تجمعات إقليمية تابعة، مثل السوق الشرق أوسطية أو التجمعات المتوسطية، لكي نفكر جيداً في وسائل موضوعية وتخطيطات مدروسة للتكتل على المستوى الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من غير الرجوع إلى العناصر العاطفية أو المقومات الانفعالية التي ما زالت – للأسف – تشكل مكوِّناً أساسياً من العقلية العربية الحالية.

نحن في حاجة – مثلاً – إلى مؤسسات جديدة عابرة لحدود الدول العربية الإقليمية تقوم بدراسة سوق عربية مشتركة، وتمهد لها بدراسة منهجية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بغرض استثمارها في دفع عمليات تنمية المجتمعات العربية وتحديثها، وتُعد لها كذلك بدراسة النظم والتشريعات القانونية الملائمة لتحقيق ليس فحسب عمليات التبادل التجاري في الداخل والخارج وإنما أيضاً عمليات تنظيم العمالة وتوزيعها بطريقة منهجية وتخطيط صارم ودقيق.

وما ندعو إليه ينطبق على معظم المجالات الاستراتيجية الأخرى، مثل الإدارة

* أستاذ (Professor) الحضارة الفرنسية، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

والإنتاج. فالتعليم ما زال يتبع في البلاد العربية مفاهيم بالية تقوم، في جوهرها، على الاستظهار والتلقي السلبي، كما يخضع، في كثير منها، لعوامل أدلجة صريحة وموجهات سلطوية خبيثة تعوق عمليات الابتكار والتفكير الذاتي الحر. وما زالت نظم الإدارة تتخبط بين الطرائق البيروقراطية العتيقة ووسائل البرمجة المعاصرة وتقاناتها، الأمر الذي يولد ضرباً من الثنائيات المتزامنة التي تساعد على الفوضى والبلبلة أكثر مما تدعم عوامل الشفافية والوضوح.

كما أن النظم الاقتصادية العربية ما زالت في معظمها تابعة لآليات الإنتاج العالمي، فهي لا تعتمد على إنتاج وسائل الإنتاج وأدواته نفسها أو تصنيعها من معدات وأجهزة وآلات بقدر ما تعتمد على توفير بعض المواد الاستهلاكية التي لا تقف حتى على قدم المساواة مع الواردات الأجنبية المماثلة لها من حيث الكيف والجودة.

لقد حان الوقت لكي يفيق العرب من غفوتهم، ولكي يعملوا متضامنين – على أسس علمية وموضوعية – لمواجهة تحديات الألفية الثالثة التي سوف تشهد اتساعاً غير مسبوق في مجال الاتصالات عن بعد ووسائل البث الإلكترونية، وهو ما سوف يساعد القوى الكبرى على اختراق كل صغيرة وكبيرة في حياتنا، كما سوف تشهد تمركزاً هائلاً لكل عناصر الثروة البشرية والمادية، سواء على مستوى قوى الإنتاج أو على مستوى الأفكار والمعلومات، الأمر الذي لن يعمل فحسب على تهميشنا وإنما كذلك على رسم صورتنا لا كما نود تقديمها للآخرين والعالم، وإنما كما يود تقديمها الآخر ومن يقف وراءه من القوى الصهيونية والإمبريالية الاحتكارية الجديدة.

إننا سوف نكون أمام خيارين أساسيين: خيار الاندماج في قوى العولمة السائدة التي تشكل المرحلة الأخيرة والحتمية من تطور الرأسمالية الجديدة، وخيار التعدد الثقافي الذي يُقدم لنا في صورة حوار ديمقراطي ضروري للتعايش والوجود في عالم الوحدة الاقتصادية الشاملة. إلا أنه يمكننا، مع ذلك، ألا نكون مجرد عناصر سلبية في حركة العولمة إذا أدركنا جيداً أن الإرادة البشرية قوة هائلة من قوى تحريك التاريخ وتغييره، ولكن هذه الإرادة لا قيمة لها إذا لم تُنقل من مستوى الانفعالات والتعبيرات العاطفية إلى مستوى التنظيم والتخطيط والأفعال.

ميشيل متياس*

التحديات التي ستواجه قادة العالم في الألفية الجديدة في مجال العلم والسياسة والاقتصاد والثقافة هي:

أولاً: وضع خطة عملية لتشكيل نظام عالمي يرتكز على أسس العدالة والحرية والسلام. إن تحقيق هذا النظام، أو على الأقل السير في اتجاهه، شرط ضروري للازدهار الاقتصادي والثقافي ليس فقط على المستوى العالمي ولكن أيضاً على مستوى الفرد والدولة. لا يمكن للإنسان أن يتقدم بوصفه إنساناً ويحقق ذاته على هذه الأرض في جو يسوده الخوف والظلم والجهل والفقر والاستغلال.

ثانياً: إعادة بناء الأنظمة التربوية والثقافية، أو على الأقل إصلاحها في مختلف الدول. لقد أصبحت أهداف التعليم والبحث ومناهجهما في المدارس العادية والجامعية عتيقة وإلى حد ما هامشية، لأنها لا تخاطب حوائج الإنسان المعاصر بصورة وافية ولا تتجاوب مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية الهائلة. وعلينا ألا ننسى أن العلم والتعليم، أو الثقافة والتثقيف وسيلة لغاية، والغاية هي مساعدة الإنسان الناشيء لأن يحقق هذا الهدف. إن لم ينطلق ببناء حياته من تفهم سليم لذاته وللبيئة الثقافية والحضارية التي تحيط به، إن لم يكن مزودا بالمعرفة والمهارات الكافية لأداء الحكم السليم في أموره الشخصية والعملية.

ثالثاً: تأسيس أنظمة سياسية في كثير من دول العالم على مبادىء الديمقراطية. وهنا لا أعني تقليد أي نظام ديمقراطي موجود حالياً في أي بقعة من بقاع الأرض. كلا! الديمقراطية نوع من التنظيم الذي يعمل على تحقيق أهداف إنسانية مهمة: العدالة الاجتماعية، وحرية الفرد والمجتمع، واحترام كرامة الإنسان، وتطوير الحياة الثقافية، وتأمين الحوائج الأساسية لجميع الأفراد في المجتمع.

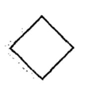
رابعاً: إنشاء مؤسسة عالمية لحماية البيئة. نحن في حاجة ماسة الآن لوجود هذه المؤسسة، لأن حماية البيئة شرط ضروري لبقاء الإنسان على هذه الأرض. لقد أصبحت الأرض بيتا للمجتمع الإنساني. لا يمكن لهذا المجتمع أن يبقى أو يزدهر إن لم يحفظ نظافة هذا البيت وتكامله. فبرغم التقدم في تنمية الوعي البيئي وبرغم تكاثر الهيئات والإجراءات والحركات البيئية العالمية فإن الإساءة إلى الطبيعة مستمرة من قبل الدول العظمى.

* أستاذ (Professor.) بقسم الفلسفة، كلية الآداب - جامعة الكويت.

خامساً: الوقف الكامل لصنع الأسلحة النووية والكيماوية ونشرها ومحو هذه الأسلحة عن وجه الأرض. إن خطر هذه الأسلحة لم يتراجع بعد انتهاء ما كان يسمى «الحرب الباردة»، ولكن في الواقع إنه يزداد سنة تلو أخرى، لأن عدداً لا بأس به من الدول ما زال يصنع ويحاول صنع المزيد من هذه الأسلحة. إن هذه الظاهرة تشير إلى واقع مؤلم هو عقلية القوة. إلا أن هذه العقلية تشير في الواقع إلى غياب الحوار العقلي. أعتقد أنه آن الأوان لكي يحل العقل محل القوة والعنف والهيمنة على الآخرين أفراداً كانوا أو جماعات.

سادساً: تنمية «الوعي الإنساني»، وهنا أعني بالوعي أن جميع المجتمعات التي شكلت نسيج المجتمع الإنساني في الحاضر والماضي تنتمي، بغض النظر عن اختلافاتها الأخلاقية والدينية والاجتماعية والثقافية، إلى عرق واحد (العرق الإنساني)، وأن الطبيعة الإنسانية التي تميزهم بوصفهم عرقاً واحداً هي الطبيعة الإنسانية. إن تطوير هذا الوعي واجب أخلاقي وثقافي – أخلاقي، لأن وحدتنا في الطبيعة الإنسانية واقعة ولا تحتاج، حسب اعتقادي، إلى برهان أو جدل؛ لأن هذا الوعي شرط ضروري للتعايش والتعاون الثقافي والاقتصادي بين الدول.

والآن، ما هي الآمال؟ لي أمل واحد متواضع جداً هو: دراسة هذه التحديات وتحديات أخرى متعلقة بها بصورة تحليلية ونقدية وواقعية وتحويلها إلى أهداف أو طموحات إنسانية عامة، والعمل على تحقيقها تدريجياً. لا أتوقع كثيراً من المجتمع الدولي في العقود القليلة المقبلة، لأن الدول الكبرى ما زالت تمارس سياسة القوة، لا سياسة العدل، والشركات الصناعية والتجارية العالمية ما زالت مكرسة مبدئياً إلى الربح، لا إلى الخير العام، والعنصرية الثقافية ما زالت سوراً سميكاً يمنع الانفتاح والحوار الحضاري بين الأمم، والظلم ما زال عقبة أمام أي محاولة للتغلب على الفقر، والأنانية ما زالت وباءً أخلاقياً يشل الضمير الإنساني.



المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع

يعقوب الكندري*

ضمن فعاليات الكويت عاصمة الثقافة العربية لعام 2001، وبمناسبة مرور ما يقرب من عامين على إنشاء كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، نظمت الكلية مؤتمرها الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع خلال الفترة من 10-12 أبريل 2001. وقد حرصت الكلية في هذا التجمع العلمي المميز على إبراز بعض من مجالات العلوم الاجتماعية المتعددة وتحديدها وربطها بقضايا المجتمع المتعددة، وذلك من خلال البحوث والدراسات والورش العلمية المقدمة والتي أبرزت دور أقسام الكلية في مجال خدمة المجتمع.

وقد عقد المؤتمر برعاية الأستاذة الدكتورة فايزة الخرافي مديرة الجامعة، ورأس المؤتمر الدكتور علي الطراح عميد كلية العلوم الاجتماعية.

ولقد تضمن المؤتمر أحد عشر محوراً تم من خلالها عرض لواحد وستين بحثا ودراسة علمية دارت مناقشاتها في ست عشرة جلسة متعاقبة ومتوازية في قاعتين رئيستين في مبنى المعهد العربي للتخطيط في منطقة الشويخ. ولقد دارت هذه الأوراق والدراسات حول مفاهيم اجتماعية وثيقة الصلة بالأوضاع الاجتماعية والنفسية والسياسية الحالية، عرضها مجموعة من الباحثين والمهتمين جاءوا من مؤسسات وهيئات علمية متعددة من أكثر من ثمانية عشر بلدا مختلفا. فانطلقت الجلسة الأولى والتي ترأسها الأستاذ سليمان ماجد الشاهين (وزير الدولة للشئون الخارجية السابق وعضو مجلس الكلية) حول مفهوم الأمن القومي لدولة الكويت، حيث أكد فيها المعارض العراقي مصطفى العاني من المعهد الملكي البريطاني

* مدرس (Assistant Prof.) الأنثروبولوجيا بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

للدراسات الدفاعية – قسم أمن الشرق الأوسط، في ورقته «أبعاد وتطور مفهوم الأمن القومي في دولة الكويت» على الهاجس الأمني وتأثير الاحتلال العراقي الغاشم في دولة الكويت والذي عزز من أهمية مفهوم الأمن الداخلي والخارجي لدولة الكويت بوصفه أساساً لبقاء الدولة في ظل الظروف الأمنية المحيطة. وأكدت الباحثة Laurie Mylroie من الولايات المتحدة الأمريكية في ورقتها التي قدمت في الجلسة نفسها والموسومة "Iraq and International Terrorism" على المخاطر التي يسببها وجود النظام العراقي سواء أكان هذا الخطر منصباً على شعبه في الداخل أم حتى على الوضع الأمني للمجتمع الدولي بشكل عام.

وفي المحور الثاني للمؤتمر، تم تناول موضوع العلوم الاجتماعية: الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال عرض لأوراق ودراسات سبع دارت خلال جلستين متوازيتين. فلقد عرضت الجلستان دراسات متعددة انصبت جميعاً حول النظرة الحالية للعلوم الاجتماعية واستشراقة خاصة لمستقبل هذه العلوم ودورها في خدمة المجتمع وقضاياه. فترأست الأستاذة الدكتوره رشا الصباح وكيلة وزارة التعليم العالي الجلسة الأولى التي هدف أصحابها الذين ينتمون إلى خلفيات علمية متعددة إلى إبراز هذه القضايا من خلال الأوراق الموسومة بـ: "The Role of the Arab Social Secientist as an Advocate: Lessons from Western Society" للباحث Mohammed Suraydi من كندا. و«التوجهات الحالية للنظرة السسيولوجية وتأثيراتها في علماء الاجتماع» للباحث دبلة عبدالعالي من الجزائر، و«السياسات التنموية للمنظمات الدولية في البلدان النامية والعلوم الاجتماعية: إشكالية المفاهيم وغموض الممارسات» للباحث المولدي الأحمر من تونس، و"A Neo-Weberian Approach to Development" للباحث Victor Lee Burke من الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً «علم النفس في العالم العربي: الوضع الحالي والتصورات المستقبلية» للباحث رمضان عبدالستار أحمد من جامعة الكويت. ولقد شملت الجلسة الثانية هذا المحور، وقد ترأسها الدكتور أحمد جعفر أبل من كلية الدراسات الاجتماعية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب موضوعاً مشابهاً ومن رؤى مختلفة عن الواقع الخاص للعلوم الاجتماعية، وذلك من خلال دراستين علميتين موسومتين بـ «العلوم الاجتماعية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل» للباحث إبراهيم عبدالرحمن رجب من المملكة العربية السعودية، و«العلوم الاجتماعية: الواقع والآفاق» للباحثة نجاح صلاح الدين القابسي من ليبيا.

ولقد ترأس المدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت الدكتور عيسى الغزالي الجلسة الثالثة والخاصة بعلم النفس الاجتماعي وتطبيقاته والتي اشتملت على ورقتين علميتين للباحث النفسي David Lester من الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان: "Applying the Social Sciences to Solving the Problems of Modern Nations and Pitfalls" وورقة الباحث قدري حفني من جمهورية مصر العربية والموسومة بـ «سيكولوجية التفاوض». ولقد دارت هاتان الورقتان حول عرض لبعض من الجوانب التطبيقية لعلم النفس الاجتماعي وأهميته في مجال الحياة العامة.

وحول تحديات العولمة وكيفية التعامل مع هذه التحديات، وقضية الهوية والمشكلات الاجتماعية التي تدور حولها، كان نصيب ذلك جلستين من جلسات المؤتمر عقدتا بالتوازي. فدارت الجلسة الأولى، والتي كانت أوراقها الخمس مكتوبة باللغة الإنجليزية، حول مفهوم العولمة والدولة والعلاقة بين الحضارات والثقافات المتعددة في ظل الظروف الحالية وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول والأقطار المتعددة. فالأوراق المعروضة في هذه الجلسة كانت مقدمة من الباحث إيليا حريك من لبنان، والباحث مأمون فندي من الولايات المتحدة الأمريكية، والباحث سيف عباس من الكويت، والباحث Behrooz Chamari-Tabrizi من إيران والباحث Max Haller من النمسا، وكانت البحوث معنونة على التوالي: "Globalization: Old Trend, New Political Culture", "Globalization and the State: The case of Kuwait", "Transformation: Moving the Self Beyond the nation State", "Social Science and Future of the Relation Between Europe and the Arab-Islamic World: Insights and Perspectives from an Identity and Reality-Based Theory of Society", and "Globalization and Cultural Re-Inventions: How do Muslim Societies Experience Postmodernity". ولقد ترأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور حسن الإبراهيم وزير التربية السابق ورئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. أما الجلسة الموازية للمحور نفسه والتي ترأسها الأستاذ الدكتور محمد عبدالغفار الشريف عميد كلية الشريعة، فقد احتوت على أوراق لم تختلف في طبيعتها عن الجلسة السابقة. فلقد اشتملت هذه الجلسة على ورقة بعنوان «الحفاظ على الهوية: دراسة اجتماعية في الحديث الشريف والثقافة الشعبية ودور العلوم الاجتماعية في تنميتها» للباحث سليمان العقيل من المملكة العربية السعودية، و«العولمة والدولة - الوطن، والمجتمع العالمي» للباحث غسان منير حمزة سنو من لبنان، و«هل ماتت الطبقة؟ العولمة ومستقبل دراسات التدرج الاجتماعي» للباحث محمد محيي الدين من قطر.

ولقد شمل اليوم الثاني من المؤتمر جوانب ميدانية وتطبيقية اجتماعية ونفسية متعددة. فدارت الجلسة الخامسة والتي ترأسها الدكتور عبدالرزاق النفيسي نائب المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حول القضايا الخاصة بعلم النفس ودور هذا العلم في خدمة قضايا المجتمع المتعددة، وذلك من خلال عرض لأربع دراسات متنوعة في هذا الجانب، والتي شملت دراسة «الذكاء الوجداني: الإطار النظري» للباحث عثمان الخضر، و«معدلات انتشار اضطرابات النوم لدى طلاب المدارس الثانوية الكويتية» للباحث أحمد عبدالخالق، و«دراسة الاضطرابات الوجدانية بين الأطفال الكويتيين: أجندة خاصة بالألفية الجديدة» للباحث حامد المطيري، و«بعض سلبيات الشخصية العربية وعوامل ظهورها» للباحث عبداللطيف خليفة. وكانت جميع مشاركات هذه الجلسة من الكويت.

أما الجلسة السادسة من المؤتمر فقد اندرجت تحت محور ذوي الاحتياجات الخاصة، وشملت الأوراق المقدمة المشكلات السلوكية والعقلية والتخلف والاضطرابات السلوكية التي قد تصيب بعضاً من فئات المجتمع. فكانت الأوراق الخمس المطروحة تدور حول هذه المفاهيم، فكانت الأولى للباحثة Mary Venus من الهند في ورقتها الموسومة: "Promotion of Child Mental Health" والباحث السيد فهمي علي محمد من جمهورية مصر العربية في ورقته: «السلوك التكيفي لدى عينات من المكفوفين والصم والمتخلفين عقليا»، والباحث موسى شلال من جامعة الإمارات في ورقته: «المعاقون: من منظور التنمية البشرية والوضع الغذائي والصحي في دولة الإمارات»، والباحثة نبيلة شهاب من الكويت في ورقتها: «الاضطرابات السلوكية عند أبناء الأسرى والشهداء من الأطفال»، وأخيراً الباحث عبدالفتاح القرشي من جمهورية مصر العربية في ورقته: «الفروق في المساندة الاجتماعية بين أبناء الأسرى الكويتيين وأقرانهم». وقد ترأس هذه الجلسة الأستاذ عبدالعزيز الصرعاوي رئيس رابطة الاجتماعيين في الكويت وعضو مجلس الكلية.

وعن الأمراض الاجتماعية وقضايا العنف والأحداث والإدمان والمخدرات والعوامل المؤدية إلى ذلك، تناولت ست دراسات شكلت المحور الخاص بالأمراض الاجتماعية (العنف والإدمان). وترأس هذه الجلسة الدكتور محمد المطوع من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وقدمت في هذه الجلسة دراسة الباحثين حمود القشعان ويعقوب يوسف الكندري من الكويت عن «العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين»، ودراسة

الباحثين سالم عبدالعزيز محمود وعايد الحميدان من وزارة الداخلية عن «العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تعاطي المخدرات في المجتمع الكويتي – دراسة تطبيقية على عينة من المتعاطين بالمؤسسة الإصلاحية»، ودراسة الباحثين عويد سلطان المشعان وفاطمة سلامة عياد من الكويت عن «تقدير الذات والقلق والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد»، والباحث محمد القرني من المملكة العربية السعودية عن: "The Impact of Family Structure and Family Function Factors on the Deviant Behaviors of High School Students in Makah City, Saudi Arabia"، وفريدة ناصر من الجزائر عن: "Built Environment and Antisocial Behavior: Case Study of Batna City, Algeria"، وأخيراً الباحث عبدالحميد العباسي من الكويت عن: «نموذج إحصائي للتنبؤ بحالات الأحداث في الكويت خلال الفترة من 2000 إلى 2004».

وفي الفترة المسائية من اليوم نفسه، انعقدت ثلاث جلسات دارت حول تطبيقات العلوم الاجتماعية المتعددة، واشتملت هذه الجلسات على تطبيقات عامة متنوعة في مجال العلوم الاجتماعية مبتدئة بالجلسة الثامنة (أ) بالتوازي، والتي ترأسها الدكتور حسن الأشهب المحرر في مجلة News Week العربية في الولايات المتحدة والتي شملت أوراقا متعددة ومقدمة من الباحث محمد رفعت قاسم من جمهورية مصر العربية بعنوان: «تطبيقات العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع»، و«من أجل علوم اجتماعية تطبيقية» للباحث عبدالوهاب حفيظ من تونس، و"Strategies for Planning and Measuring the Outcomes of Community Development Initiatives" للباحثة Anna Celeste Burke من الولايات المتحدة الأمريكية، و«البحث السوسيولوجي العربي» للباحثة إسعاف حمد من سوريا. ولقد ترأست الجلسة الثامنة (ب) بالتوازي الأستاذة صبيحة الجاسم الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للتخطيط، ودارت الأوراق حول «أخبار التلفزيون وعلاقتها بالتنمية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي» للباحث محمد معوض إبراهيم من جامعة الكويت، و«دراسة تحليلية لمراكز التنمية الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة» للباحث محمد عبدالفتاح محمد عبدالله من الإمارات العربية المتحدة، و«ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري بين محددات الواقع وآفاق المستقبل» للباحث السيد محمد الرامخ من عمان، وأخيراً دراسة الباحث صالح ليري من وزارة الصحة عن «التحليل الوصفي لدور الإخصائي الاجتماعي في

المجال الطبي في دولة الكويت». أما الجلسة التاسعة (أ) والتي تضمنت المحور نفسه أيضاً، والتي ترأسها الأستاذ عبدالمحسن جمال عضو مجلس الأمة الكويتي، فقد احتوت على تطبيقات متعددة أخرى في مجال العلوم الاجتماعية واهتماماتها، وذلك من خلال عرض «لقضية الأسرى في دولة الكويت» والتي تناولها الباحث محمد الحداد من الكويت، و«التطوع ومسيرة العمل التطوعي في دولة الكويت» للباحث عبدالوهاب الظفيري من الكويت و«العلاقة بين الأدوار المهنية للمؤسسات الاجتماعية» للباحثة سناء محمد حجازي من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعن بعض من تطبيقات التقانات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع، دارت الجلسة التاسعة (ب) بالتوازي والتي قدمت من خلالها دراسات ربطت استخدام التقانات الحديثة واستخداماتها المتعددة في مجال الجغرافيا عن طريق ما يسمى بنظم المعلومات الجغرافية GIS، فاشتملت الدراسات على «تطبيقات نظم التحليل المكاني في الجغرافيا ودورها في تنمية المجتمع: أنموذج مقترح» للباحث عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ ويحيى بن محمد شيخ أبو الخير من المملكة العربية السعودية، إضافة إلى دراسة الباحث ناصر بن محمد سلمى من المملكة العربية السعودية الموسومة بـ «العلاقة بين الظواهر الجغرافية وطريقة المحافظة عليها عند ترميزها خرائطياً على برامج نظم المعلومات الجغرافية»، ودراسة الباحثين محمد الخزامي عزيز من الكويت وعبدالعزيز الحرة من المملكة العربية السعودية حول «تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني: دراسة حالة للعلاقة بين نوعية المساكن والخدمات التعليمية في بلدية البطحاء بمدينة الرياض – السعودية». وقد ترأس هذه الجلسة المتوازية الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبدالعال رئيس قسم الجغرافيا بجامعة القاهرة فرع الفيوم.

أما في اليوم الأخير من المؤتمر، فلقد ترأس الجلسة الصباحية الخاصة بمحور التخطيط الحضري والتنمية الدكتور عبدالرحمن العوضي وزير الصحة الأسبق والأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الكويت. ولقد تناول الباحثون في هذه الجلسة قضايا النمو العمراني والتخطيط ودورها في تنمية المجتمع ورسم السياسات التنموية العامة. وتناولت الأوراق المقدمة جوانب متعددة شملت «سياسة المدن الجديدة والتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربي» للباحثة اعتماد محمد علام من جمهورية مصر العربية، و«مقاربة سوسيولوجية للتنمية في أرياف المغرب العربي» للباحث محمد نجيب أبو طالب من تونس، و«النمو

العشوائي لمدينة الفيوم كمعوق للتخطيط العمراني» للباحث أحمد محمد عبدالعال من جمهورية مصر العربية، و«عالمية التنمية الحضرية في دول الخليج العربي» للباحثين أحمد جاراالله الجاراالله وعبداالله حسين القاضي من المملكة العربية السعودية، ودراسة «الآثار البيئية للنمو الحضري والعمراني في منطقة عسير في المملكة العربية السعودية» للباحث محمد بن مفرح القحطاني.

أما المحور الأخير الخاص بهذا المؤتمر، فلقد دارت الأوراق فيه خلال جلستين متعاقبتين عن محور المرأة والتنمية. وتم التركيز عبر الأوراق المطروحة على دور المرأة العربية والخليجية والكويتية في قضايا المجتمع وتنميته، وذلك من خلال جوانب متعددة ومن رؤى ثقافية مختلفة. وترأس الأستاذ الدكتور يحيى فايز الحداد من جامعة البحرين الجلسة الحادية عشرة الصباحية والتي شاركت فيها الباحثة لبنى محمد عبدالمجيد من جمهورية مصر العربية بدراسة بعنوان «العلاقة بين أهداف جمعيات المرأة في مصر ومشكلاتها»، والباحثة Maria Julia من الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة بعنوان "The Influence of Feminism on Social Development and Globalization Process"، والباحثة إقبال الأمير السمالوطي من جمهورية مصر العربية بدراسة عن «الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة»، وقدم الباحث علي الزغل من الأردن دراسة عن «اتجاهات بعض مواطني شمال الأردن نحو مكانة المرأة في المجتمع»، وأخيراً قدمت فائقة الإبراهيم وناصر علي السيد من وزارة التربية دراسة عن «محددات مشاركة المرأة الكويتية في التنمية». أما الجلسة المسائية الأخرى والأخيرة من المؤتمر، فلقد ترأسها الدكتور عبدالوهاب الظفيري العميد المساعد للشئون الطلابية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، وقد تم من خلالها استكمال الأوراق الخاصة بالمرأة ودورها في التنمية، فقدمت الباحثة معصومة المبارك من الكويت دراسة بعنوان «المرأة والتنمية السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، و«المرأة والتنمية» للباحثة مريم حسن من الكويت، و«ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات» للباحث رشود بن محمد الخريف من المملكة العربية السعودية.

وضمن فعاليات المؤتمر الأخرى، فلقد تم تنظيم عشر ورش عمل تدريبية متعددة وإقامتها أسهم فيها أعضاء الهيئة التدريسية بالكلية بنقل خبراتهم العلمية والأكاديمية للموظفين والعاملين في قطاعات العمل المتعددة في المجتمع، وذلك

بهدف ربط الجامعة والكلية على حد سواء بمؤسسات الدولة المختلفة. فلقد شملت الورش العلمية موضوعات تناولت جوانب اجتماعية ونفسية متعددة، تمثلت في الموضوعات التالية: «استخدام العلاج المعرفي لحالة توهم المرض» لجاسم محمد الخواجة، و«تطوير وتنشيط قدرات الطفل العقلية» لنبيلة شهاب، وكذلك: Data Analysis Using SPSS ليحي عبدال، و«التعامل مع الكآبة» لعدنان الشطي، و«مهارات التشخيص المتضمنة في الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع (DSM-IV)» لأمينة السماك، و«الذكاء الوجداني.. أسرار إدارة الذات» لعثمان الخضر، و«أساليب التعامل مع السلوك العدواني» لعويد المشعان، و«التنويم المغناطيسي: من أساليب العلاج النفسي الفعالة» لنادية الحمدان، و«تشخيص وعلاج اضطرابات الاعتماد» لفاطمة عياد، وأخيراً «العلاج السلوكي الانفعالي العقلاني REBT كوسيلة للتعامل مع الاضطرابات السلوكية» لحسن عبداللطيف.

ولقد كان المؤتمر فرصة علمية طيبة لتناقل الأفكار والآراء وتبادل المعرفة والرأي في مجال العلوم الاجتماعية. ولقد حرصت الكلية من خلال هذا المؤتمر على إبراز دورها وتوضيح رسالتها الخاصة والمهمة للمجتمع وترسيخ مجالات الترابط الثقافي والتواصل العلمي وتعميقها بينها وبين مؤسسات الدولة المختلفة.

◇

مراجعات الكتب

سياسة

النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرار والتغيير

تأليف: علي الدين هلال، ونيفين مسعد
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2000.
عرض: إكرام عبدالقادر بدر الدين*

غلب على الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية العربية لفترة طويلة الطابع الأجنبي، بمعنى أن معظم الباحثين والدارسين لتلك النظم كانوا من الأجانب، وخطورة ذلك الوضع تتمثل في ظهور بعض حالات من الانحياز القيمي والفكري، سواء أكان متعمداً أم لا إرادياً نتيجة لعدم المعرفة ببعض سمات الثقافة العربية وخصائصها أو خصوصية تلك النظم وسماتها المميزة. وتأسيساً على ذلك يكون هناك أهمية خاصة للدراسات التي يقوم بها الباحثون العرب للنظم السياسية العربية باعتبارهم معايشين للحضارة والثقافة العربية وعلى معرفة بعناصر تميزها وخصائصها وسماتها المحلية.

ويقسم المؤلفان الكتاب إلى فصلين، كما يقسمان كل فصل إلى عدد من المحاور الفرعية، ويحاولان الاستفادة من التراث النظري في حقل السياسة المقارنة لدراسة النظم السياسية العربية وتطوير النظريات بما يتناسب مع ظروف الدول العربية وخصوصيتها.

ويحمل **الفصل الأول** من الكتاب عنوان **التأصيل لمفهوم النظم السياسية العربية** وينقسم إلى أربعة محاور رئيسة:

---

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

أولها: يعرض لخصائص النظم السياسية العربية باعتبارها جزءاً من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب، والسمات العامة التي تجمع بين النظم العربية وتلك الدول، كما يتناول هذا المحور أيضاً خصوصية النظم السياسية العربية، أي السمات التي تجعلها مختلفة أو متميزة عن غيرها من النظم.

وثانيها: يتناول التمييز بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، وذلك اعتماد على أبعاد ثلاثة أساسية للاختلاف بين المفهومين، وهي البعد الثقافي والبعد التنظيمي والبعد الأمني، كما يعد هذا المحور أن مفهوم الوطني العربي هو الأقرب إلى التعبير عن مقومات النظام الإقليمي العربي.

وثالثها: يناقش مناهج البحث في النظم السياسية، حيث يعرض المؤلفان لأهم المناهج المستخدمة في مجال البحث في النظم السياسية، مثل المنهج المؤسسي القانوني ومنهج الجماعات ومنهج النخبة السياسية والمنهج الطبقي ومنهج صنع القرار ومنهج الاتصال، بالإضافة إلى المناهج المعبرة عن الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، مثل المدخل الما بعدي (ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية وما بعد السلوكية) ومدخل التحليل الثقافي ومدخل الاقتصاد السياسي ومدخل النظام الدولي.

ويؤكد الباحثان على اعتمادهما لإطار في تحليل النظم السياسية العربية يستفيد من المناهج والاقترابات والمناهج السابقة دون أن يتطابق مع أي منهما، وهو إطار نظري ثلاثي يشمل السياق المجتمعي والإطار القانوني والدستوري، بالإضافة إلى العملية السياسية والتي يعرفانها بأنها مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية بما ينتهي إلى اتخاذ القرار.

ورابعها: يدرس المعايير المختلفة التي يمكن الاعتماد عليها لتصنيف النظم السياسية العربية، حيث إنه لا يوجد معيار جامع مانع يمكن تصنيف النظم العربية اعتماداً عليه، وأهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في هذا التصنيف هو معيار شكل رئاسة الدولة ومعيار النخب السياسية ومعيار نظام الحكم ومعيار الأيديولوجية الرسمية ومعيار الدور السياسي للجيش ومعيار النظام الحزبي ومعيار مصدر الشرعية.

أما الفصل الثاني من الكتاب فهو بعنوان **بيئة النظم السياسية العربية**، وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولها: السياق المجتمعي، ويشير هذا الاصطلاح إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي فتفرض عليه بعض القيود أحياناً، أو تتيح له بعض الفرص في تحركاته الداخلية والخارجية وتؤثر في توازنات القوى داخل النظام السياسي ومع القوى الخارجية. وأهم المتغيرات التي يركز عليها هذا البعد هي الموقع الجغرافي والخبرة الاستعمارية والتكوين الاجتماعي والموارد الاقتصادية والثقافية السياسية.

ثانيها: الإطار الدستوري والقانوني: ويناقش هذا البعد الدساتير العربية من حيث تاريخ الإصدار وطريقة الإصدار والخبرات الدستورية والسمات المشتركة بينها، فمن حيث تاريخ الإصدار يمكن التمييز بين دول عرفت الدستور لأول مرة قبل الخضوع للاستعمار الغربي، مثل مصر وسوريا، ودول عرفت أول دستور لها أثناء الحقبة الاستعمارية، مثل العراق ولبنان والأردن، ودول تأخر صدور أول دستور بها حتى تمام الاستقلال، أما من حيث طريقة إصدار الدساتير فهناك دساتير تصدر بمنحة من الحاكم ودساتير تصدر بوساطة مجلس منتخب ودساتير تصدر بالمزاوجة بين الطريقتين السابقتين، ويتناول هذا المحور أيضا بعض السمات المشتركة بين الدساتير العربية، مثل هوية الدولة (العروبة والإسلام)، وكذلك موضوع العلاقة بين السلطات وحقوق المواطنين وحرياتهم.

ثالثها: العملية السياسية: ويركز هذا المحور على أن العملية السياسية هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة، ولذلك فهو يعرض للأيديولوجيات العربية والنخب والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على التوالي.

وتتسم خصائص **الأيديولوجيات** العربية كما يراها المؤلفان بالشخصانية، بمعنى الارتباط بأشخاص بذواتهم، والتوفيقية، أي محاولة المزج بين أكثر من أيديولوجية، بالإضافة إلى التناقض وعدم الوضوح، أما **النخبة** فأهم سماتها ضعف الحراك الاجتماعي، في حين أن **الأحزاب** العربية أهم سماتها التشرذم والانشقاق بالإضافة إلى ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، أما **مؤسسات المجتمع المدني** فيرى الباحثان أن أبرز نماذجها في الدول العربية هو الجمعيات الأهلية، وهي تختلف من حيث النشأة والعدد من دولة عربية إلى أخرى، كما تختلف أيضا من حيث النشاط ومن حيث العلاقة مع السلطة.

وأخيراً فإن الكتاب يُعد محاولة لإيجاد منهج مستحدث لدراسة النظم السياسية العربية اعتماداً على الإسهامات النظرية المختلفة في مجال النظم السياسية المقارنة، كما ينظر المؤلفان في دراستهما وتحليلهما للنظم السياسية العربية نظرة ثنائية الأبعاد، فهما يتناولان النظم السياسية العربية بوصفها جزءاً من سياق أشمل وأوسع، وهو مجموعة الدول النامية، بالإضافة إلى كون هذه النظم العربية تعبر أيضاً عن مجموعة من الدول متميزة في حد ذاتها ولها سماتها وخصائصها.

كما نجح المؤلفان في إثارة مختلف القضايا المهمة التي تعرضها النظم العربية والتي تتعلق بالتطور الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والتكامل القومي والاستقلال السياسي والخلافة السياسية ودور الجيش والتحديات المختلفة التي تواجه تلك النظم.

ويمثل الكتاب بذلك إسهاماً في مجال الدراسات السياسية المقارنة سواء من حيث الإطار النظري والتحليلي أو من حيث التطبيق على النظم السياسية العربية.

◇

علم نفس

«أمراض الأطفال النفسية وعلاجها»

تأليف: محمد قاسم عبدالله
الناشر: دار المكتبي بدمشق، عام 2001.
عرض: وليد المصري*

يعد هذا الكتاب من الكتب المتميزة في هذا الميدان. قد يكون هناك كثير مما كتب عن مشكلات الأطفال واضطراباتهم النفسية، إلا أن هذا الكتاب يتصف بالجدية والأسلوب العلمي في طريقة العرض، والاتجاهات الحديثة والمعاصرة في مجال بحث اضطرابات الأطفال وتشخيصها وعلاجها مما لا يتوافر في أي كتاب آخر.

1 – هذا الكتاب صدر حديثاً (2001).

2 – اتبع منهجاً علمياً في عرضه، يبدأ كل فصل فيه بمقدمة حول الاضطراب، وتشخيصه، ونسبة حدوثه وانتشاره، والمعيار التشخيصي المعاصر المعتمد فيه، ثم عوامله، وتطوره، ثم طريقة معالجته.

3 – اعتمد الاتجاهات البارزة في علم نفس الأطفال المرضي، مثل الاتجاه المعرفي، والسلوكي، والنمائي، والإكلينيكي، مع عدم إغفال الاتجاه التحليلي النفسي.

4 – يربط هذا الكتاب في عرضه بين الجانب النظري والجانب العملي، بحيث يتيح المجال لكل شخص يطلع عليه أن يستفيد منه في حياته العملية.

5 – يعد مرجعاً مهماً للمتخصصين في علم النفس، والطب النفسي، وطب الأطفال، والخدمة الاجتماعية، والمربين (في دور الحضانة، والمدارس الابتدائية)،

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.)، بقسم علم النفس التربوي في كلية التربية – جامعة حلب.

إضافة إلى الأهل الذين سيجدون فيه إجابات شافية عن كثير من التساؤلات التي تدور في أذهانهم.

أما عن فصول الكتاب فهي كما يلي:

الفصل الأول: الأمراض النفسية في مرحلة الطفولة «إطار تاريخي ونظري».

الفصل الثاني: التقويم التشخيصي وتصنيف أمراض الأطفال النفسية.

الفصل الثالث: مشكلات النمو المنتشرة.

الفصل الرابع: الاضطرابات النمائية المنتشرة والفصام.

الفصل الخامس: علم النفس المرضي وأمراض الدماغ لدى الأطفال.

الفصل السادس: الاضطرابات العصابية والسلوكية في مرحلة الطفولة.

الفصل السابع: الاضطرابات السيكوسوماتية أو الجسمية النفسية المنشأ لدى الأطفال.

الفصل الثامن: الاضطرابات العقلية والمعرفية.

الفصل التاسع: تقانات المعالجة النفسية للأطفال.

بدأ المؤلف حديثه في الفصل الأول بإعطاء لمحة تاريخية عن علم نفس الأطفال المرضي، ماضيه وحاضره، ثم تحدث عن أهم النظريات المؤثرة في هذا الميدان (من التحليل النفسي مروراً بالسلوكية والمعرفية والنمائية)، ثم تطرق إلى أشكال النمو المختلفة عند الأطفال بدءاً من النمو المعرفي والعقلي، واللغوي والخلقي وانتهاء بالنمو الاجتماعي، ثم تحدث عن العوامل المسببة لأمراض الأطفال النفسية، من العوامل الجينية وعوامل ما قبل الولادة، وعوامل الولادة ومرحلة المهد والرضاعة والطفولة حتى المراهقة، وختم حديثه في هذا الفصل مؤكداً على أن الأطفال أكثر عرضة للحوادث والأمراض من غيرهم، إلا أن أكثر العوامل المسببة للاضطرابات في هذه المرحلة تكون نفسية واجتماعية.

أما الفصل الثاني فيؤكد فيه على أهمية التشخيص والمعيار الذي نعتمده في ذلك حتى نحكم على نوع الاضطراب أو المشكلة وحدتها. ويعد التقويم التشخيصي مطلباً مهماً وضرورياً، ويجب أن يكون دقيقاً، وخصوصاً أن طريقة المعالجة ونجاحها يعتمدان على دقة التشخيص وموضوعيته. وتركز تقانات التشخيص المعاصرة على: مقابلة الوالدين، ومقابلة الطفل، والأقران، والاختبارات النفسية، ومقاييس التحصيل والأداء، والتقانات الإسقاطية، والتقانات الإكلينيكية، مثل: المقابلة السلوكية، وتقرير الذات، والملاحظة، وتقارير المختصين الآخرين.

ويعرض الباحث في الفصل الثالث الاضطرابات والمشكلات النمائية المنتشرة والشائعة لدى الأطفال. وهناك كثير منها مما هو أقل حدة (بسيطة) وتشغل بال الأهل والمربين، منها: اضطراب الإخراج، وصعوبات التدريب عليه، ومخاوف الأطفال، والكوابيس ومص الإصبع، والعدوانية، والعناد...إلخ، وقد تحدث المؤلف بالتفصيل عن بعض المشكلات الأخرى، منها: الطفل صعب المزاج، والمنسحب اجتماعياً، مستعرضاً نسبة انتشار هذه المشكلات بين الأطفال وطريقة علاجها ومواجهتها. وقد أكد على ضرورة مراقبة الذات، وختم هذا الفصل بالحديث عن الكوابيس الليلية والأحلام المزعجة مبيناً أن 28% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة يعانون من هذه المشكلة السلوكية بدرجات متفاوتة، متطرقاً إلى أن أهم عواملها الضغوط النفسية والانفعالية والإثارة الزائدة، كما تحدث عن الأطفال الحساسين بدرجة مفرطة والذين تجرح مشاعرهم لأتفه الأسباب.

استعرض الباحث في الفصل الرابع «الاضطرابات النفسية الخطرة» وبخاصة التوحد أو الذاتية مستعرضاً وصف الاضطراب وتشخيصه ومآله وعوامله وأبرز الاتجاهات في أسبابه (الشخصية الأبوية، والانحراف البيئي، والاستعدادات العضوية) مركزاً على العوامل البيوكيماوية والعصبية، ثم تطرق إلى العلاج، مشدداً على العلاج الدوائي، والعلاج السلوكي وتعديل السلوك.

ثم تناول مرض الفصام باعتباره من أكثر الاضطرابات النفسية الشديدة حدوثاً وانتشاراً، وما يميزه من شخصية مفككة وخلل في العلاقات الاجتماعية والتفكير والانفعالات. ثم حلل الاضطراب ووصفه وتشخيصه ومآله في المستقبل، مشدداً على دور العوامل العضوية والاستعدادية، ثم العوامل النفسية والاجتماعية التي تساعد في نموه وتطوره. وقد استعرض المؤلف طرائق معالجته: من العلاج الفردي، إلى العلاج الجماعي، والعلاج باللعب، فضلاً عن العلاج الدوائي والمهدئات.

أما الفصل الخامس فقد خصصه المؤلف للحديث عن أمراض الدماغ، مستعملاً مصطلح: عطب أو خلل دماغي Brain damage ليشير إلى أذية في الجملة العصبية، والاضطراب الذي يحدث في وظائفها نتيجة ذلك. فالخلل والعطب في المخ يمكن أن يحدث نتيجة حوادث تتعلق بعملية الولادة نفسها، أو بعوامل خاصة بالمرحلة الجنينية، مثل إصابة الأم الحامل بأمراض معينة (مثل الحصبة) أو سوء

التغذية أو تعرضها لإشعاعات أو تسمم، أو استعمالها المفرط للأدوية والعقاقير، إضافة إلى تعرضها للضغوط النفسية والانفعالية الشديدة.

وأشار الباحث بعد ذلك إلى أمراض اللغة واضطرابات النمو اللغوي، مؤكداً على أذيات القشرة المخية عند الراشدين، مثل التعرض للصدمات وما يحدثه من عجز حاد واضطراب في اللغة. وقد تحدث عن عوامل أمراض النطق واللغة وعلاجها، بعد أن تحدث عن أشكالها مثل: الخرس الاختياري، والطفل المصاب به يرفض الحديث أمام الغرباء أو المعلمين، وأكثر هؤلاء الأطفال يتحدثون مع عدد محدود من الأقران أو الأفراد فقط. وقد أشار الباحث إلى اضطراب التشنج وعوامله وعلاجه. في هذا الفصل لم يغفل المؤلف اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط لدى الأطفال، فقد استعرض الباحث اللوحة السريرية للاضطراب وتشخيصه والمعايير المعتمدة في ذلك، ثم تحدث عن انتشاره وكيفية حدوثه وتطوره، وعوامله، مشدداً على ما سيؤول إليه في المستقبل، إن هذا الاضطراب ينتشر بكثرة لدى الأطفال في هذا العصر الذي يتعرض فيه الطفل إلى كثير من المثيرات ومشتتات الانتباه، وقد ينتهي بشكل طبيعي عندما يبلغ الطفل سن الثامنة، إلا أن الأطفال الذين يستمر عندهم الاضطراب حتى المراهقة، ستظهر لديهم مشكلات سلوكية كثيرة منها: ضعف التحصيل، والتسرب من المدرسة، والانحراف والإدمان، والجنوح. لقد استعرض الباحث أحدث الطرق العلاجية فيه.

الفصل السادس، خصصه للحديث عن الاضطرابات العصابية وأمراض القلق لدى الأطفال، شارحاً معنى العصاب وخصائصه وعوامله بعد أن استعرض تاريخ التسمية، وأن الدليل التشخيصي والإحصائي الحديث للأمراض النفسية يستعمل مصطلح اضطرابات القلق للإشارة إلى كل الاضطرابات النفسية التي يكون القلق فيها عنصراً أساسياً مثل: القلق المرضي والمخاوف المرضية بأشكالها المختلفة، واضطراب قلق الانفصال والوساوس. مستعرضاً أشكال المخاوف لدى الأطفال، وخصوصاً أنها تنتشر بنسبة لا بأس بها بينهم، ومن هذه المخاوف: الخوف من الظلمة، والخوف من الغرباء، والخوف المرضي من الحيوانات. ثم استعرض عوامله وكيف فسرته النظريات المختلفة، وبخاصة التحليل النفسي والمدرسة السلوكية. وقد عرج المؤلف في هذا الفصل على الخوف من المدرسة مشيراً إلى أن 20% من الأطفال، و8% من الذين يحالون إلى مراكز العلاج والإرشاد النفسي يعانون من الخوف المرضي من المدرسة. أما الوساوس والأفعال القسرية فهي ردود فعل

تحويلية في مرحلة الطفولة ذات عوامل دينامية واجتماعية ونفسية. وينتشر الاكتئاب بين الأطفال أيضاً، وهو مرتبط في معظم الأحوال باضطرابات أخرى يعاني منها الطفل، ومع ذلك يعد العلاج النفسي والدوائي وخصوصاً «الأميبرامين» من الطرق العلاجية المهمة التي ثبت أن 75% من الأطفال قد استجابوا لها وتحسنت حالاتهم باستعمالها.

في الفصل السابع يستعرض الأمراض السيكوسوماتية، والأعراض الجسمية الناتجة عن عوامل نفسية، متحدثاً عن كيفية نشوء هذه الاضطرابات وآليتها وعواملها، وأشكالها، إلا أنه يركز على ارتفاع ضغط الدم، واضطراب فقدان الشهية المرضي والربو والقرحة والسكري والتبول اللاإرادي والتبرز اللاإرادي، كما تحدث عن السرطان.

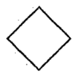
لقد فصل في حديثه عن الربو لدى الأطفال ومآله مشدداً على أنه من الأمراض التي تنتهي بشكل طبيعي حين يتقدم الطفل في العمر. أما إباء الطفل للطعام ورفضه له فيرافقه فقدان وزن سريع، وأحياناً يبدي الطفل الإقياء، وفي حالة أخرى تظهر عليه علامات البوليميا (أو زيادة الشهية أو الشراهة المفرطة) مما يؤدي إلى الوزن الزائد. لقد بين الباحث عوامل هذا الاضطراب وآليته ودور الأسرة في معالجته مشدداً على الرعاية والعطف وحل الصراعات النفسية وتلبية حاجات الطفل للتخلص منها.

وبعد أن شرح طبيعة فقدان الشهية العصبي وعوامله ومعالجته استعرض أحد اضطرابات الأطفال السيكوسوماتية، وهو قرحة القولون وعوامله، واستعرض الأدوية النفسية في معالجته، وأن مضادات الاكتئاب قد حققت نتائج فعالة في معالجته.

أما الفصل الثامن الذي خصصه للحديث عن الأمراض المعرفية والعقلية، فقد تحدث فيه عن صعوبات التعلم والتخلف العقلي. لقد توسع في بحث صعوبات التعلم وأشكالها وعواملها التي يرجع بعضها إلى خلل بيوكيماوي، وبعضها الآخر نتيجة عوامل عضوية وتلف في المخ، إضافة إلى العوامل الوراثية والبنيوية. لقد ذكر أن هذه الإعاقة تنتشر بين الأطفال بنسب متفاوتة، فبعضها يرجع إلى حرمان بيئي وعاطفي، وبعضها يرتبط بالتخلف العقلي، إلا أن بعضها لا يرجع إلى أي من هذه الحالات، وهذا هو المقصود بصعوبات التعلم كما أوضحته الرابطة الأمريكية

للإعاقة، وتأخذ صعوبات التعلم أشكالاً منها: الخلل القرائي، والخلل الحسابي، وخلل في التعبير، والخلل الكتابي.

في الفصل التاسع والأخير يستعرض المؤلف الطرق المعاصرة في معالجة الأطفال بشكل عام، وخصوصاً العلاج باللعب (الموجه وغير الموجه)، وكذلك أسس هذه الطريقة وآليتها ومراحلها، وطريقة العلاج الجمعي التي تعد من أكثر الطرق العلاجية فعالية لدى كثير من الأطفال. ثم يستعرض العلاج الأسري أو علاج العائلة، وخصوصاً وقد تأكد دور الأسرة في نشوء الاضطرابات النفسية لدى أفرادها، ودور علاج الأسرة في التخلص من هذه الاضطرابات. إن المحيط العائلي مهم جداً وفي خضمه يتشكل سلوك الطفل، فإذا لم يطرأ تعديل على سلوك أفراد الأسرة وعلاقاتها، فلا نتوقع تعديلاً لسلوك الطفل. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أهمية هذا الكتاب لكل العاملين في ميادين رعاية الأطفال (مربين ومرشدين نفسيين، وأطباء أطفال، وأطباء نفسيين، وعاملين في الخدمة الاجتماعية). لقد عني المؤلف بتشخيص الاضطراب ومعالجته، ونجاح المعالجة تعتمد على دقة التشخيص وكشف الأسباب، ولم يغفل ذكر الأمثلة والحالات الإكلينيكية والواقعية التي تزيد من فهم المشكلة والاضطراب.



علم نفس

الحرب في عيون أطفال الكويت

تاليف: جاسم محمد علي الخواجه
الناشر: مكتبة المنار الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى 1999.
مراجعة: رمضان عبدالستار أحمد*

المستقرئ لأدبيات علم النفس المتعلقة بالحرب وما يصاحبها من مآسٍ لا يجد تناولاً كافياً للتأثيرات النفسية التي تنتج عن الحروب والكوارث، وأندر من هذا كله ذلك التناول أو المعالجة التي تستهدف دراسة تأثيرات الحرب من وجهة نظر الأطفال ومن خلال إدراكاتهم لها. وإبان العدوان العراقي على دولة الكويت (1990/8/2 – 1991/2/26) أجريت دراسات قليلة على الأطفال الموجودين خارج الكويت لتعرُّف تأثير العدوان في سلوكياتهم، وبعد التحرير أجري عدد غير قليل من الدراسات النفسية على الأطفال الكويتيين الذين عاصروا الاحتلال، وكان من أهم هذه الدراسات الدراسة التي أجرتها منظمة اليونيسيف UNICEF بالاشتراك مع وزارة الصحة ووزارة التربية في الكويت.

والكتاب الذي بين أيدينا يتضمن دراسة نادرة هدفت إلى تعرُّف رؤى مجموعات من الأطفال والمراهقين الكويتيين فيما يتصل بحادث جلل، ألا وهو العدوان العراقي على الكويت وما صاحبه من تعسف وعنت وإجراءات قاسية طالت الكويتيين وغير الكويتيين بصورة تنافي كل حقوق الإنسان، كما عصف بمشاعر الكبار قبل الصغار.

ويحتوي الكتاب – والذي يقع في 239 صفحة من القطع المتوسط – على تسعة فصول تضمن أولها تأثير الحرب في سلوك الأطفال مبتدئاً باستعراض الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع بوصفها تمهيداً للجزء الثاني من هذا

* أستاذ (Prof.) بقسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

الفصل والمعنون «الآثار النفسية والاجتماعية السلبية الناتجة عن العدوان العراقي على الكويت» ومنصباً على دراسة الحرب في عيون الأطفال الذين عاصروا معاناة العدوان والحرب بأشكالها وصورها البشعة فضلاً عن خبراتهم غير المباشرة والتي تضمنت معاينة ورؤية الأهل أو الجيران أثناء تعرضهم للتعذيب أو الضرب أو الاعتقال، وكان هؤلاء الأطفال شهوداً لكثير من الأحداث الصادمة غير العادية والتي شاعت أثناء الاحتلال العراقي، مثل الإعدام والاختطاف والاعتقال، وقد تصل إلى فقدان أحد أفراد الأسرة (وسوف نعرض لهذه الدراسة لاحقاً بالتفصيل).

أما الفصل الثاني من الكتاب فقد اهتم بالاضطرابات السلوكية للأطفال وكيفية تدخل الوالدين بوصفهما معالجين لها ومبيناً الأساليب التي ينبغي على الآباء اتخاذها لمساعدة الأبناء في المراحل العمرية المختلفة.

في حين ركز الفصل الثالث على تناول أهم الاضطرابات النفسية عند الأطفال (مثل اضطرابات النوم والخوف من الكلام أو المدرسة، والتبول اللاإرادي، والسلوك العدواني)، إضافة إلى تحديد بعض العلامات التي يمكن أن تسهم في التنبؤ بسلوك الانتحار عند الأطفال الذين مروا بخبرات صادمة، مثل خبرة معايشة الحروب والكوارث.

وعالجت الفصول من الرابع إلى السادس الخبرات الشديدة والمشاهدات لكل من الذكور والإناث من أطفال المرحلة الابتدائية.

أما الفصلان السابع والثامن فقد تناولا بالتفصيل خبرات فتيان وفتيات المرحلة المتوسطة ومشاهداتهم. في حين ناقش الفصل التاسع والأخير من الكتاب خبرات الأطفال والمراهقين من الجنسين والذين كانوا خارج دولة الكويت إبان العدوان العراقي فيما يتعلق بما سمعوه أو تناقلوه – بأي كيفية – عن الخبرات التي صاحبت هذا العدوان. ويختتم الكتاب بقائمة المراجع العربية وأخرى بالمراجع الأجنبية.

وفيما يتعلق بالدراسة التي تضمنها هذا الكتاب فقد دارت حول رؤى عينات من الأطفال الكويتيين ومشاهداتهم للخبرات والأحداث التي صاحبت العدوان والاحتلال. وقد أجرى مؤلف الكتاب هذه الدراسة خلال شهري يناير وفبراير 1991 تحت إشراف مركز الدراسات والبحوث المنبثق من اللجنة الكويتية العليا في لندن بالمملكة المتحدة، بهدف:

1 – تحديد نوعية الأحداث العنيفة التي شاهدها الأطفال من عينة الدراسة أثناء وجودهم في الكويت إبان العدوان العراقي، وكذلك تحديد نوعية الأحداث العنيفة التي سمع بها الأطفال الذين كانوا خارج الكويت في الفترة ذاتها.

2 – قياس درجة القلق عند هؤلاء الأطفال، ومدى تأثير الأحداث العنيفة التي صاحبت العدوان العراقي فيهم.

وتكونت عينة الدراسة من 322 من الأطفال والمراهقين الكويتيين من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من الجنسين المقيمين في القاهرة أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، وتراوحت أعمارهم بين 5 و 16 سنة. وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: (وبلغ عدد أفرادها 225 تلميذاً وتلميذة) كانوا داخل الكويت أثناء العدوان العراقي وتراوحت الفترة التي قضاها أفراد تلك المجموعة في الكويت في ظروف الاحتلال ما بين يوم واحد و150 يوماً (بمتوسط قدره 62,4 يوما). وصرح 202 من أفراد هذه المجموعة بمشاهدتهم مباشرة لأحداث عنيفة (إعدام، وتعذيب، واعتقال، وضرب... إلخ) في حين أشار 111 من أفراد المجموعة بسماعهم عن تلك الأحداث.

أما المجموعة الثانية فتكونت من 97 تلميذاً وتلميذة ممن كانوا خارج الكويت طوال فترة الاحتلال العراقي. واستخدم مؤلف الكتاب تكنيك المقابلة المقنن Standard Interview (والمستمد من مقياس Preschool Observation Anxiety والذي أعده في عام Weig and Glennon 1988، وهو مقياس لتقدير القلق عن طريق ملاحظة سلوك الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة) بوصفه أسلوباً لملاحظة سلوك أفراد العينة وقياس ردود أفعالهم إزاء ما مر بهم من أحداث عنيفة أو صادمة، وبخاصة لقياس تأثير تلك الأحداث في درجة القلق لدى هؤلاء الأطفال. وروعي في تصميم المقابلة المشار إليها إمكان تسجيل الأنماط السلوكية وردود الأفعال، مثل الحديث بصوت منخفض، والصراخ، والتأتأة، والمبالغة في حركات اليد أو اليدين أو الرجلين، مما قد يكشف عن حالة القلق لدى الأطفال.

واحتوت المقابلة على جزأين: تضمن الأول منهما بعض الأسئلة التمهيدية عن العمر والوجود أو عدم الوجود في الكويت إبان الاحتلال، ومدة هذا الوجود والمشاهدات التي شاهدها الأطفال (في حالة المقيمين في الكويت) أو سمعوا عنها (بالنسبة للأطفال الذين كانوا خارج الكويت في هذه الفترة) في حين احتوى الجزء الثاني من المقابلة على قائمة من الأنماط السلوكية والتغيرات الجسمية التي قد تحدث أثناء المقابلة والتي يمكن أن تستخدم بوصفها مؤشرات للقلق والحالة الانفعالية. وقد أمكن تصنيف الأنماط السلوكية والجسمية المشار إليها كما يلي:

1 – التغيرات في الصوت.

2 – تغيرات في الوجه والتعبيرات الوجهية.

3 – تغيرات في الجسم بشكل عام.

4 – تغيرات عامة في السلوك.

وتم تسجيل جميع المقابلات وتحليلها إحصائياً وكمياً، بالإضافة إلى إجراء تحليل لمحتواها باستخدام منهجية تحليل المضمون لتعرُّف نوعية الأحداث التي شاهدها (أو سمع بها) الأطفال أثناء العدوان العراقي على الكويت.

وأظهرت النتائج وجود اثنتي عشرة حادثة عنيفة (إعدام – وتعذيب – وضرب – واعتقال ... إلخ). وأشار 33% من الأطفال من أفراد عينة الدراسة إلى مشاهدتهم لعملية إعدام واحدة على الأقل، بل أشارت قلة منهم إلى مشاهدتهم إعدام الأب أو أحد الأعمام. في حين أفاد 47% من الأطفال أفراد العينة بأنهم شاهدوا قتلى (أي جثث الذين تم إعدامهم ولم يسمح لذويهم بدفنهم إلا بعد فوات يوم أو أكثر على عملية الإعدام). كما أشار 19% من الأطفال إلى مشاهدتهم لعمليات اغتصاب، في حين أفاد 39% منهم بمعاينتهم لعملية اعتقال.

أما الأطفال ممن كانوا خارج الكويت إبان فترة العدوان، فقد أشار 1% فقط منهم إلى مشاهدتهم – ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة – لعمليات القتل أو جثث أشخاص تم إعدامهم من قبل العراقيين. في حين أظهر الأطفال ممن كانوا في الكويت أثناء الاحتلال العراقي معدلات اضطراب أعلى مما أظهره قرناؤهم من المقيمين خارج الكويت إبان تلك الفترة. وأظهرت الإناث من أفراد عينة الدراسة بصفة عامة تغيرات جسدية وسلوكية (أي استجابات تعبر عن القلق) أعلى مما أظهره الأطفال الذكور.

واتفقت نتائج الدراسة بصفة عامة مع نتائج الدراسات القليلة الأخرى التي أجريت في الكويت لبحث الآثار النفسية السلبية الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت، وأيضاً مع نتائج الدراسات المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى حول الموضوع ذاته.

وكتاب الحرب في عيون أطفال الكويت جدير بالقراءة لما يتضمنه من دراسة ميدانية واقعية أجريت على الأطفال الكويتيين أثناء الاحتلال العراقي للكويت، ولما يتضمنه من تفصيل لأهم الاضطرابات السلوكية التي تنجم عن الحروب، وأيضاً بما يتضمنه من تحديد مفصل لأساليب المساعدة التي يمكن أن يلجأ إليها الآباء لمساعدة أبنائهم في التغلب على عواقب الأحداث العنيفة المرتبطة بالحرب.

اجتماع

تجديد الفكر المصري عند قاسم أمين

تاليف: عزت قرني
الناشر: الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1999م.
مراجعة: محمد صالح محمد السيد*

يُعد هذا الكتاب إحدى الدراسات المتعمقة في الفكر المصري الحديث والمعاصر - وهي قليلة نسبياً - كُتب بقلم علمي رصين، وتعود أهميته إلى أنه يتناول شخصية من الشخصيات التي تميزت بدور بارز في الفكر المصري المعاصر، وهي شخصية قاسم أمين، والتي اختلف الباحثون حولها، فمنهم من عدَّه أحد أعلام الراديكالية في الثقافة المصرية، ومنهم من عدَّه مصلحاً اجتماعياً من الطراز الأول ورائداً من رواد الأخلاق الاجتماعية في الفكر العربي، ويخصه بعض الباحثين بريادة أهم قضية اجتماعية، وهي قضية «تحرير المرأة»، وصاحب نظرة - ثاقبة - لما يجب أن تكون عليه «المرأة الجديدة»، في حين يُعده باحثون آخرون نموذجاً للتغريب، ونصيراً أميناً للفكر الغربي، حذا في إصلاحاته الاجتماعية وبخاصة في «قضية المرأة» منحى غربياً خالصاً، حيث اتخذ من نموذج «المرأة الغربية» المثال الذي يجب أن يحتذى به، وأصحاب هذا الرأي يعدون إصلاحاته ضد مقتضيات الشريعة. ولقي الرجل من أجل ذلك عنتاً شديداً، وصدرت كتابات نقدية كثيرة في مواجهة ما أعلنه في كتابيه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة»، وما زال فكره في هذا المجال يقابل بالنقد، حتى بعد أن نالت المرأة جزءاً كبيراً من حقوقها، لأنه ما زال حتى الآن توجد جيوب لمقاومة إصلاح المرأة وتحريرها، ولعل هذا ما جعل «قضية

---

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.)، بقسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة الكويت.

المرأة» عند كثير من الباحثين تمثل القضية المحورية والأولى في فكر قاسم أمين، وهذا ما ينفيه المؤلف – بحق – مؤكداً أن قاسم أمين صاحب فكر ثري متعدد الاتجاهات، وليست مسألة «تحرير المرأة» إلا واحدة من المسائل المتعددة التي تناولها في إطار فكره الليبرالي والذي يُعد مؤسسه الحقيقي، وهو أول من قدم محاولة لتجديد جذري في الفكر المصري الحديث.

والكتاب يقع في تصدير وخمسة فصول:

في التصدير حدد المؤلف أهدافه وخطته ومنهجه، فمن الأهداف الرئيسة للكتاب: بيان الدور الحقيقي الذي أداه فكر قاسم أمين في الفكر المصري الحديث، وهذا الهدف ليس بالأمر اليسير، ذلك لأن نصوص قاسم أمين تتميز بأنها متعددة الجوانب، وحمالة أوجه، تحتمل إمكانية التفسير على أوجه شتى – ولعل هذا ما أوقع بكثير من الباحثين في الاختلاف حول فكر قاسم أمين – لكن المؤلف – حاول بصدق وبحق – أن يقيم نسقاً فكرياً تظهر من خلاله العلاقات الممكنة بين شتى التفسيرات، وهذا اقتضى منه إعادة ترتيب عناصر كل جانب من جوانب فكر قاسم أمين ترتيباً مضبوطاً نصياً ومنطقياً، حتى يقيم وحدة لهذا الفكر «القاسمي» داخل هياكل تنظيمية مقترحة قامت على أساس من تحليل النصوص وإعادة تفسيرها، ثم إعادة توزيع علاقاتها، وإظهار الروابط الموضوعية بين العناصر المتناثرة، لينتهي إلى تحديد البنية العامة والمنطق الداخلي الذي يجعل فكر قاسم أمين يمثل وحدة متكاملة، ولقد وفق المؤلف في ذلك الأمر. ولا شك في أنه بهذا قدم لنا قراءة جديدة لقاسم أمين.

أما عن فصول الكتاب الخمسة فجاءت على النحو التالي:

فقد عرض في **الفصل الأول** وعنوانه **(قاسم أمين والنقد العلمي للمجتمع)**: لملكة النقد عند قاسم أمين، والتي تعد جانباً جوهرياً في فكره، فلا يكاد يخلو مؤلف من مؤلفاته من نقده للمجتمع المصري في جوانبه المختلفة: الفكرية والاجتماعية والثقافية... ويبرز المؤلف أهمية هذا الجانب النقدي عند قاسم أمين في أنها تكمن في فعاليته البنائية، فهو نقد إيجابي، لا يقف عند حد السلب، بل يقدم البدائل الإيجابية، ومن هنا يربط بين إصلاح الأمة وكشف الستار عن عيوبها، ويبدو أن قاسم أمين كان معتداً بحاسته النقدية إلى حد كبير، حيث يثبت له المؤلف نصاً يذكر فيه أن أحداً قبله لم يتعرض لنقد المسائل الدينية والاجتماعية والمتعلقة بالأحوال

الشخصية والعادات والأخلاق؛ ويعلق المؤلف على هذا النص مؤكداً على ما ورد فيه قائلاً: بأن هذا الإسهام النقدي لم يجد من يقوم به في مصر. وفي اعتقادي أن هذا القول يستحق المراجعة، ففيه إهمال لأعمال نقدية كثيرة، لعل من أهمها أعمال أستاذه الإمام محمد عبده، فلقد كانت له جهود نقدية بنائية لا يمكن إهمالها في هذه المجالات التي ذكرها قاسم أمين واكتفى بهذا المثال.

ويوضح المؤلف كيف ربط قاسم أمين بين النقد والحرية، وهو في الحقيقة ربط منطقي، وهذا النقد لكي يكون نقداً بنائياً لا بد أن يكون نقداً علمياً قائماً على دراسة الوقائع دراسة موضوعية، يبحث عن العلل والأسباب، في إطار نظرة كلية شاملة لأوضاع المجتمع المختلفة، فالناقد مؤرخ لعصره، وعرض المؤلف لنماذج من نقد قاسم أمين لمجتمعه المصري في مختلف الميادين: السياسية، والإدارية والأخلاقية، والاجتماعية، والتربوية، والعواطف والوجدان، والأدب والعقليات، ورجال الدين، والاقتصاد... إلخ.

ولا شك في أن قاسم أمين أسرف في نقد مجتمعه وتصويره في حالة انحطاط عام في جميع مظاهر الحياة، وأنه مجتمع عليل يصعب برئه من علله!! وهذا أمر يبعث على اليأس والقنوط، لا كما يعلله المؤلف بأنه كان لأغراض تربوية، إن الإحباط من معوقات التربية، حقيقة أن كشف العلل والأسباب يفيد في العلاج، لكن النقد الذي قدمه كان لاذعاً إلى درجة السخرية والتهكم، ألم يتهكم على القائلين «بأن مصر أم الدنيا»، إن التعليل الذي أراه لهذا النقد اللاذع، هو أن قاسم أمين كان يضع نصب عينيه المجتمع الغربي، والذي اغترف من ثقافته وتغلغلت فيه وعاش هو حتى في حياته الخاصة على أساس منها.

واختتم المؤلف هذا الفصل ببيان طرق الانتقاد عند قاسم أمين، وهي تتلخص في: الانطلاق من الواقع، حيث يدرسه دراسة تقريرية، ثم يقارنه بما هو أمثل، والأمثلة التي يستقيها يأخذها من الماضي الإسلامي أيام قوة الحضارة الإسلامية، حين كان المسلمون على حد تعبيره يخدمون الدين ويشتغلون بالدنيا، (لا يلغي اتخاذه لهذه الأمثلة ما سبق أن ذكرته من أنه اتخذ من الحضارة الغربية نموذجاً يجب أن يحتذى به، فقارئ «المرأة الجديدة» يدرك هذا الأمر بوضوح)، ومن خلال هذه المقارنة يكشف عن أوجه التناقض بين الواقع والمثال، كما يكشف أيضاً تناقض الناس في قبول مواقف اجتماعية وأخلاقية تحتوي على تناقض داخلي، مستخدماً في ذلك سلاح السخرية لما استقرت عليه العادات والتقاليد.

ويعرض المؤلف في **الفصل الثاني**، وهو بعنوان (**النظرة العلمية عند قاسم أمين**) للتصور الشامل لمفهوم العلم في كتابات قاسم أمين، ويأخذ عليه قوله بـ «واحدية العلم»، ويقصد بالعلم هنا العلم الغربي، فوقع قاسم أمين في وهم «العلم المطلق»، وفي اعتبار الحضارة الغربية نموذجاً لسائر الإنسانية!! والعلم عنده قائم على دراسة الواقع دراسة نقدية للارتقاء به إلى ما هو أنفع، وإلى ما يحقق المصلحة، فهو من دعاة «المجتمع العلمي» ويشير المؤلف إلى بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية في تراث قاسم أمين مثل: الحقيقة، والكون، ونظام الكون، والطبيعة، وقانون السببية، ثم يشير إلى إدراك قاسم أمين لبعض أدوات الفهم العلمي والتي مكنته من دراسة الواقع الاجتماعي وفهمه وتفسيره، بل التنبؤ في مجاله. وإن كان بعض هذه المصطلحات لم يرد بلفظه، ولكنها كانت متجسدة في عباراته تجسداً لا لبس فيه، وهذا ما يؤكد وعيه التام بالمنهج العلمي وخطواته، وقد قام بتطبيقه في كتابيه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة» وعلى الأخص الكتاب الثاني، فهو أكثر كتبه إشارة إلى المسائل المنهجية، فضلاً عن القيام بتطبيقها، أما في الكتاب الأول «تحرير المرأة» فنجده يعول على المشاهدة والملاحظة والفحص والمقارنة، وفرض الفروض، ومحاولة التحقق من صدقها.

وقد عول قاسم أمين على مناهج أخرى، مثل منهج المقارنة، وإظهار التناقض وبخاصة في كتابه «المصريون»، لأنه كتاب ذو طبيعة دفاعية.

وتميز قاسم أمين بنظرته الكلية الشمولية، والتي تسمح بإبراز الترابط بين الأمور، ورد الكثرة إلى مبدأ واحد، وقد أبان لنا المؤلف عن مواضع كثيرة استخدم فيها قاسم أمين نظرته الكلية الشمولية.

كما يأخذ قاسم أمين بالنظرة النسبية والتي ترفض الأحكام المطلقة، ذلك لأن مجال الاجتماعيات والأخلاق لا يحتمل هذه الأحكام المطلقة، وإنما هو يرتبط بمقتضيات الزمان والمكان.

ويستشهد المؤلف على هاتين النظرتين عند قاسم أمين بتوضيح تطبيقهما في الفقه عند قاسم أمين كاشفاً عن ثقافة قاسم أمين الفقهية؛ وكذلك يستطرد المؤلف فيورد تطبيقات كثيرة لهما في مجال: الثقافة والأخلاق والاجتماع... وكل ما تقدم يشهد بتوفيق المؤلف في بيان علمية النظرة عند قاسم أمين وإحاطته إلى حد كبير بجوانب المنهج العلمي والمنهج المقارن.

ويعرض في **الفصل الثالث** وعنوانه **(قاسم أمين عالماً اجتماعياً)**:

يضفي المؤلف على قاسم أمين صفة **«العالم الاجتماعي»**، فهو عالم أولاً لأنه ينتهج منهج العلم في دراسة الواقع، محللاً إياه، ومفسراً الظواهر المختلفة بردها إلى أسبابها وعللها، لإيمانه الكامل بالسببية، والتي جاءت ثمرة لإيمانه بأن الكون يخضع لنظام صارم، ولقوانين تحكمه، وهو في دراسته للواقع يتوخى الموضوعية والنزاهة، والحد من الروابط القومية أو الوطنية أو أي روابط تربط بين الباحث والواقع الاجتماعي الذي يدرسه، فهو يقول: نحن طلاب حقيقة إذا عثرنا عليها جاهرنا بها مهما تألم الفرد من سماعها، وهذه في مجملها شروط الدراسة العلمية، فهو لكل هذا يصدق عليه صفة «العالم»، واجتماعي لأن هذا المنهج ينصب على دراسة الظواهر الاجتماعية، والواقع الاجتماعي بأسره، ذلك الواقع الذي يسعى إلى إصلاحه ولكن قبل الإصلاح والتخطيط له، لا بد من هذه الدراسة العلمية، ويمهد المؤلف بهذا إلى الانتقال لبيان علمية نظرة قاسم أمين للمجتمع تلك النظرة التي تحكمها فكرتان: **الأولى:** إيمانه بـ «الواحدية» والتي تعني أن كل جانب من جوانب الحياة يخضع لقانون صارم لا يتخلف، وهو الذي يوجه تطور البشرية، فالعلم الذي يدرس الطبيعة هو نفسه الذي يدرس الإنسان ونظمه وحضارته وتاريخه... وهكذا يؤسس المنهج الاجتماعي عند قاسم أمين على نظرته العلمية، وهذا القانون واحد من حيث إن الجنس البشري واحد في كل زمان ومكان، أخطاؤه واحدة، ومكامن ضعفه واحدة، إن القانون الأبدي الذي يشرف على تحولات المادة، هو نفسه الذي يشرف على تحولات البشر والأنظمة، ولا تستطيع أي قوة أن تقاوم هذا القانون المحتوم الذي يوجه تطور الإنسانية؛ أما **الفكرة الثانية:** فهي فكرة النظام الذي يسود كل جوانب الحياة الإنسانية، وحينما يكون هناك نظام يكون هناك علم، أي معرفة مرتبة قابلة للانضباط، ومن هنا ينتقل المؤلف إلى بيان **كيف يكون الإنسان والمجتمع موضوعين للعلم عند قاسم أمين**، حيث ينظر إليهما باعتبارهما كيانا موضوعيا مقابلا للمادة، وأن الظواهر الاجتماعية (الإنسانية) تحكمها القوانين نفسها التي تحكم المادة، مثل قانون العلية مثلاً، ومما يدعم هذه النظرة المادية العلمية، أنه يستخدم في مجال الظواهر الإنسانية تعبيرات «مثل المادة الإنسانية» ولا شك في أن هذه نظرة مسرفة من قاسم أمين في النظر إلى الظواهر الإنسانية ومعالجتها معالجة الظواهر المادية نفسها، هل يمكن القول بأن قانون الحتمية

يسري في الظاهرة الإنسانية سريانه في الظاهرة الطبيعية؟! هل دقة التنبؤ في العلوم الطبيعية يمكن الوصول إليها بالدرجة نفسها في العلوم الإنسانية؟! هل تصل العلوم الإنسانية إلى دقة التكميم في العلوم الطبيعية؟... إلخ، ولهذا وغيره ما زالت العلوم الإنسانية حتى اليوم تعاني من أزمة المنهج، بعد أن تبين لنا أن هناك صعوبات جمة في التعامل مع الظاهرة الإنسانية بتعاملنا نفسه مع الظاهرة المادية.

ويؤكد قاسم أمين على **التغير الاجتماعي**، من حيث إن التغير قانون يخضع له الكون كله، وهو ظاهرة دائمة متصلة لا تنقطع، وهو شرط التقدم، ولعل ذلك راجع إلى إيمانه بالتطور بوصفه قانوناً علمياً تعدى نطاق الظواهر الطبيعية إلى الظواهر والحياة الاجتماعية، حيث يقول: إن هذا التغير والتحول بل الحركة المستمرة إلى حالة الترقي هي قانون الحياة الإنسانية، والتغير في جوهره كما يراه قاسم أمين إحلال صورة متقدمة محل صورة أخرى، والصورة المتقدمة هي الصورة النموذجية، وهي صورة المجتمع الغربي، وهنا يعود قاسم أمين للتأكيد على كمال النموذج الغربي بوصفه نموذجاً للإنسانية جمعاء، والذي قاده إلى ذلك هو ميله وإعجابه بالنموذج الغربي كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

على أن فكرة التطور أو التغير باعتبارها قانوناً عاماً يحكم الحياة الإنسانية يمكن تبرير تأكيد قاسم أمين عليها – من وجهة نظري – أنه أراد أن يستثمرها في دفاعاته ضد الغرب الاستعماري الذي أراد بكل وسيلة ممكنة أن يكرس تخلف المجتمعات الشرقية باعتبارها مجتمعات خارجة عن نطاق التطور، لكن تأكيد قاسم أمين على هذا القانون يدحض هذا الافتراء، فالنوع الإنساني – كما يؤكد – واحد في كل زمان ومكان، وقد بدأت الشعوب حياتها بالحرية، وسوف تنتهي حتماً إلى الحرية، وسعيدة هي الشعوب التي تبقى بعد أن تنال الحرية.

ويستطرد المؤلف في بيان القوانين التي أقرها قاسم أمين والتي تحكم حركة المجتمع كما تحكم حركة الكون، ولا شك في أن فكرة القوانين العامة كانت أثراً واضحاً من آثار إيمانه المطلق بالعلم، ومن هذه القوانين قانون «التغير الدائم» وقانون «العلية»، وقانون «التقدم والرقي»، أو قانون «القابلية للكمال»، كما يسميه أيضاً «بسنة التقدم والرقي»، ويتصل به قانون «التقدم والتدرج»، وقانون «التزاحم في الحياة»، وهو هنا متأثر بداروين، وإن كان لم يستخدم مصطلح «الصراع»، وقانون «الوسط والبيئة»، وقانون «التفاعل بين الظواهر»، وقانون «الفطرة»

و«الطبيعة الإنسانية»، وقانون «الوظيفة العامة».. كل هذه أمثلة من القوانين التي يراها قاسم أمين تحكم سير الحياة الاجتماعية، على أنه لم يغفل أثر العامل الاقتصادي والذي يرى له دوره المهم في الحياة الاجتماعية والأخلاقية.

ثم ينتقل المؤلف لبيان ريادة قاسم أمين في صياغة بعض المصطلحات الاجتماعية، مؤكداً على أن مصطلح «الإنسان الاجتماعي» هو أول من أدخله في اللغة العربية، ويشير المؤلف إلى غناء تراثه بالمصطلحات الاجتماعية، فقد تعددت مصطلحاته للدلالة على المجتمع مثل: «الهيئة الاجتماعية»، و«الاجتماع» و«الجمعية»، و«الجامعة» و«مجموع الأمة» و«الوجود الاجتماعي».. كما ترد مصطلحات اجتماعية أخرى: «مثل الحالة والحال»، و«الحادث» و«الحوادث» و«العادة» و«العادات» و«العوائد»، و«المدنية» و«التمدن».

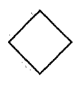
ويذيل المؤلف هذا الفصل بمجموعة من الدراسات الاجتماعية تعد نماذج تطبيقية للبحث الاجتماعي، وهي بلا شك تعد أول نماذج للبحث الاجتماعي في ثقافتنا المعاصرة، استقاها المؤلف من نصوص قاسم أمين.

ننتقل بعد ذلك إلى **الفصل الرابع** وهو بعنوان **(بداية حساسية جديدة)** يقدم المؤلف في مستهل هذا الفصل مفهوماً منهجياً جديداً، هو مفهوم «الحساسية»، ويجعله أداة لفهم فكر قاسم أمين من جهة، ومعبراً عن توجهاته في تجديد الفكر المصري من جهة أخرى، ليتجه نحو التقدم، وقاسم أمين فيما يذكر المؤلف مؤسس لـ «حساسية» جديدة في الثقافة المصرية الحديثة، من عناصرها: الثورية، والعقلانية والمنهجية، والدنيوية، وإعلاء قيمة العمل، والحس التاريخي، والتوجه المدني والوطني، والاهتمام بالجماليات والجانب الوجداني في الإنسان، والتأكيد على القيمة الذاتية للفرد...، وقد استطاع المؤلف – باقتدار – أن يجمع عدداً من الأفكار الجوهرية، ليؤسس بها كلاً من هذه العناصر التي تشكل ما سماه بـ «الحساسية الجديدة» لقاسم أمين.

أما **الفصل الخامس** والأخير فكان بعنوان: **«الأخلاق الجديدة»**، وهو يعد أمتع فصول الكتاب الذي عالجه المؤلف معالجة جديرة بالتقدير والإعجاب، وهذا الفصل يعد الإضافة الإيجابية والعملية التي أضافها قاسم أمين في مجال المجتمع والإنسان، ألا وهي إقامة «أخلاق عقلانية»، و«أخلاق جديدة» في مقابل «الأخلاق القديمة»، والتي كُرست فيها قيم سلبية، وتفشت فيها التواكلية، وارتكنت إلى

الشهوات، وأهملت التعامل مع الواقع،... فهي أخلاق استمدت معظم قيمها من قيم ماضية، رسخت بفعل تقليد الماضي، وإهمال الحاضر، إنها قيم بالية لا تفيد إنسان العصر... أراد قاسم أمين أن يحل محلها «أخلاقاً جديدة»، ترتبط بالواقع ارتباطاً وثيقاً، وتتوخى قيم النفع، والسعادة، والعقلانية، والحرية، والكمال، هذه «الأخلاق الجديدة» تقوم على أسس من: تقدير الذات الإنسانية الكاملة الواعية المستقلة، وتقدير لملكاتها الباطنية، والتي تتميز بالإرادة الواعية القادرة على التحكم والضبط والسيطرة والتوجه النقدي، وهي أخلاق تقوم على العقل الذي له حق التوجيه والتحكم والسيطرة، حتى تحصل الفضيلة التي تكمل بها النفس، وهي أخلاق في مجملها «عملية»، تبعد عن الصيغ النظرية التأملية، أخلاق إيجابية وليست سلبية. من هنا كان العمل ركناً أساسياً لهذه الأخلاق الجديدة، غايتها السعي للوصول إلى النموذج الأمثل: نموذج «الإنسان الكامل»، وليس بخافياً الأساس العلمي الذي أقام عليه قاسم أمين أخلاقه الجديدة، والذي يبدو في تحديده لطبيعة الإنسان، ومن ثم اقتراح النموذج الأخلاقي الجديد.

وفي النهاية لا أحسبني مبالغاً إذا قررت أن هذا الكتاب خالف المألوف وقدم قراءة جديدة لقاسم أمين، قراءة أوضحت مدى خصوبة فكره، وأخرجته من الدائرة الضيقة التي حصره الباحثون فيها، وهي قضية المرأة، وجاءت قراءة المؤلف متسمة بالدقة والوضوح والموضوعية والنزاهة، ومرجع ذلك كله إلى انتهاجه منهجاً علمياً رصيناً، كما لا أحسبني مبالغاً أيضاً إذا قلت إن الكتاب سوف يضيف إلى مكتبتنا العربية بحثاً جديداً قيماً في مجال الفكر المصري الحديث، وهو مجال تندر فيه الدراسات الأكاديمية الجادة.



اجتماع

الأمة والدولة: من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل

تاليف: محمد محفوظ
الناشر: المركز الثقافي العربي – بيروت / الدار البيضاء – 2000.
عرض: محمد الأسعد*

الأمة والدولة
تحديث اليوتوبيا العربية – الإسلامية

هذا كتاب طموح يركّزُ كما يقول مؤلفه الأستاذ محمد محفوظ على إحدى المشكلات الأكثر أهمية والتحديات التي تواجه الحاضر العربي والإسلامي. وبنظرة سريعة إلى جغرافية هذا الحاضر نجده يمتد من جاكارتا إلى طنجة (بتحديد مالك بن نبي)، ويمتد من زنجبار إلى أواسط آسيا إذا أخذنا بعين الاعتبار مشكلات مجتمعات إسلامية بدأت تعبّر عن نفسها مجدداً مع نهاية القرن العشرين.

ويتوازى مع اتساع المدى الجغرافي، أو يتقاطع معه بالأحرى، المدى الزمني الممتد منذ القرن السابع الميلادي وحتى أواخر القرن العشرين، هذا إذا حصرنا الإطار في المرحلة الإسلامية، واستبعدنا المراحل العربية التي سبقتها.

ولكن كل هذه الضخامة، وهذا الاتساع لمدى البحث (جغرافية وسكاناً ومشكلات) لا يبدو أنه يشكل عنصر قلق بالنسبة لمؤلف الكتاب، أو عنصر تردد، قبل أن يخاطر بالغوص فيه. والأسباب كما نرى منهجية بالدرجة الأولى. فهو يختزل المشكلة (مشكلة الحاضر العربي – الإسلامي) في قطيعة بين الأمة والدولة،

* شاعر وروائي وناقد، مجلة الزمن، الكويت.

ويختزل الحل في المصالحة من أجل بناء المستقبل. وقد ساعده على هذا الاختزال ثبات رؤية مسبقة إلى طبيعة الدولة وطبيعة الأمة، بل إلى طبيعة المشكلة. فالدولة كيان غريب ومغتصب، يكاد يمتد وجوده إلى أكثر من ألف عام، والأمة كيان قائم وثابت (الدين والعقيدة) محروم من المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية. هذا التبسيط سيقود بالطبع إلى تبسيط آخر، إلى المطالبة بالمصالحة بين هذين الكيانين وفض الاشتباك بصياغة رؤية حضارية جديدة قائمة على تكامل قوة المجتمع بقوة الدولة والعكس صحيح، ومن ثم تقديم وصفة جاهزة مستمدة من أمثلة تاريخية شهدها صدر الإسلام، ومن أقوال فقهية وخطابات إرشاد اختلط فيها شيء من عناوين الفكر السياسي المعاصر (الديمقراطية والتعددية، والمجتمع المدني) وشيء من الفقه التقليدي (قيم الحق والعدالة والحدود الشرعية... إلخ)، لإجراء هذه المصالحة، وتقديم «رؤية حضارية»، يعتقد المؤلف أنها كفيلة بحل معضلة غربة الدولة واستبدادها (التوافق، والتوازن بين متطلبات الأمة ومتطلبات الدولة)، وهي حاملة المشروع الثقافي المطلوب للرد على تحديات النظام الدولي الجديد، النظام الذي يرى المؤلف أنه يسعى بشكل أو بآخر إلى تفكيك بنيتنا الاجتماعية والثقافية، ويزيل شعورنا الجماعي التاريخي المشبع بالإسلام نصاً وروحاً، وهو النظام الذي يعده «الينبوع القديم المتجدد».

مشكلة هذا النهج التبسيطي في الرؤية أنه يستدير عن المهمة الصعبة، أي تحليل التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية (عربية وإسلامية)، ويعجز عن تفسير الصراعات الاجتماعية (لأنه يراها انحرافاً عن أصل مفترض حاضر دائماً) ليصل إلى قوانين حركتها أو السنن التي تحكم ظواهرها. ولا نجد ما يماثل هذا النهج إلا في جملة «اليوتوبيات» القديمة، التي اشتغل أصحابها أمام مشكلات مجتمعاتهم (الفاسدة والضالة والجاهلة) بتصور مجتمعات أفضل، كلٌّ حسب مستنداته الفلسفية والدينية، فلم تنبع نظرياتهم من ملاحظة الظواهر والكشف عن قوانينها وصيرورتها، بل من رؤيتهم المسبقة لما هو حقائق ثابتة، سواء أكانت في «الطبيعة البشرية» أم في «الكون» أم في «الطبيعة» وتقديم اقتراحاتهم أو رؤيتهم للجمهوريات أو المدن الفاضلة.

وتدلنا صفحة مراجع الكتاب إلى هذا الاتجاه اليوتوبي الذي يستبطن ما فيه من مقالات. فهذه المراجع ذات طابع تأملي بحت في الأفكار لا في الوقائع، وليس

غريباً أن نجد المؤلف يرجع إلى «أفلاطون» و«سولون» و«روسو» حين يود الحديث عن طبيعة الدولة، ويلجأ إلى الفقهاء حين يود الحديث عن الفكر الإسلامي المعاصر، بل يلجأ إلى الشعر حين يود إثبات فكرة أو البرهنة عليها.

روح الوعظ والحكمة والتبشير هذه جعلت المؤلف أقرب إلى كونه صاحب خطاب عاطفي إنشائي، من كونه باحثاً، لأن الباحث في وضع بهذا الحجم المكاني والزماني الذي وصفناه لا يستطيع الاستغناء عن العلوم الأساسية من اقتصاد واجتماع وتاريخ وسكان وثقافة وفنون، ولا يستطيع طرح «ابن خلدون» جانباً، والعودة إلى الفكر اليوتوبي الذي يهبط على العالم من أبراج المفكرين.

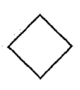
مثل هذا المنحى في التفكير (حتى وإن تم تطعيمه بمقولات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني والممارسة) لا يستطيع إخفاء تناقضاته وعجزه عن مقاربة الواقع التاريخي. فهو يشدد مثلاً على أن «كثيراً من المصائب والأخطاء التي ارتكبت في السنوات الماضية بالتأكيد ليست من صنع الإنسان المؤمن أو الجماعة المسلمة وإنما هي وليدة الحقائق المضادة لمشروع الوحدة والتعاون..» (ص110).

ويؤكد في صفحة أخرى على «أن العطب التاريخي في واقعنا، وليد ظروف تاريخية، وعوامل سياسية – اجتماعية» مستبعداً أن يكون العطب «وليد بنيتنا الثقافية والاجتماعية» (ص 135). ولا ندري ما هذه الظروف التاريخية والعوامل السياسية – الاجتماعية التي تفعل مفاعيلها (العطب التاريخي) من دون أن تؤثر في البنية الثقافية والاجتماعية؟! إلا إذا كان المقصود بها (وهو الأرجح) الآخر الخارجي (أعداء الإسلام قديماً والنظام الدولي الجديد حديثاً).

الذات في هذا النوع من التفكير قد تكون عاجزة وعاطلة عن الفعل، ليس لأنها ذات معطوبة، مادياً وفكرياً، بل بسبب الآخر، العدو، الضد.. وهكذا. ولهذا يسهل على المؤلف بعد أن يفصل بين البنى الثقافية والاجتماعية، أو المقصود بها العقائد والقيم التي تعج بها كتب التراث وتفسيرات المفسرين، وبين الواقع التاريخي الحاضر ببناه الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والانتقال إلى تمجيد ما يدعوه الصحوة الإسلامية.. التي حسب اعتقاده، لم «تحدث تغييرات هائلة في الخريطة الجغر – سياسية والاجتماعية فقط، بل استطاعت أن تصدر مشروعها الحضاري إلى أصقاع العالم!» (الدليل انتشار الإسلام وتزايد عدد المسلمين في البلدان الأوروبية والغربية عموماً كما يقول!).

إن أخشى ما يخشاه الإنسان على الإسلام والمسلمين هو ترويج هذه الأفكار، لأن المشروعات الحضارية لا تُنال بمثل هذه الرغبات التي تشبه أوهاماً، بل بالإنتاج المادي والعلمي وولادة المؤسسة الحديثة. ولا نعرف كيف يصبح تكاثر أعداد المسلمين المهاجرين من بلدانهم الأصلية والباحثين عن فرص عمل وحياة في الغرب تصديراً لمشروع حضاري، ولماذا لم ينشئ هذا العدد المتكاثر حضارة في موطنه الأصلي بدلاً من أن يقوم بتصديرها، إن كان ثمة أساس لهذا الوهم؟

لعل من أخطر تبعات الفكر اليوتوبي هذا، أنه يخفي عن الوعي هذه الواقعة، فيخفي عنه مجالات التحدي الحقيقي في عالم اليوم بين مجتمعات منتجة لا تصنع المنتج المادي فقط، بل العلوم والأفكار، ومجتمعات هامشية، لا يحاول مفكروها اكتشاف قوانين تحولاتها في ثنايا وقائع تاريخها، بل يحاولون تفصيل واقعها على مقاس رغباتهم، وامتداح فقه أسلافها، متجاهلين أنها مجتمعات لم تعد تملك ما تسهم به في العالم المعاصر، لأنها لا تنتج مادة ولا فكراً، ليس لأنها لم تعد «مؤمنة»، بل لأن بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية معطوبة، وما تزال «نهضتها» المأمولة أسيرة سجال خطابي، ديني تارة وقومي تارة وأممي تارة أخرى. مجتمعات في حاجة إلى تقانات العلم ومعرفته، لا إلى خطابات الوعظ والإرشاد. خطابات تبنى على تصورات «مجتمع مثالي» يعتقد أصحابه أنه قائم فعلاً لا يأتيه التاريخ من خلفه ولا من بين يديه. يصح أن يكون للنهضات الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية مشروعها الثقافي، أما مشروع هذه الصحوة التي يتحدث عنها مؤلف الكتاب فهو لا يقوم إلا على أساس سجال كلامي، لا يعتني بمعرفة وقائع الذات والآخر، لأنها «معروفة» لديه وثابتة، ولا يعتني باستكشاف ممكنات هذه الوقائع. إنه باختصار لا يقيم وزناً لما يحدث في هذا العالم، بل لما يحدث في المقولات المجردة، وكأن الصواب والخطأ يمكن أن يتقررا بمعزل عن حياة البشر والمجتمعات والطبيعة. وكأننا لا نمتلك رصيداً من «الصحوات الثقافية».



Political sciences

Realism vs. Globalism and International Issues:
An Empirical Analysis, 1990-1997

Adnan M. Hayajneh[*]

The paper investigated the validity of the two main approaches in the study of international relations namely realism and globalism. The paper tested two hypotheses regarding the issues of each school during the time period from 1990 to 1997. The first hypothesis argued that realism will lead to more concentration on military and security issues in international affairs, while the globalist hypothesis, argued that globalism will lead to more concentration on soft security issues.

Content analysis was used to test the two hypotheses, using the first page of a leading newspaper, *Ad-Dustour*, to uncover the issues of each school. The study found that (519) cases match the definition of the study regarding the issues of the two schools.

It was found that military and armament issues are still the main important issues in international politics. More importantly, the paper concludes that globalism is a new version of realism since it is the yardstick and the explaining theory of the hegemonic behavior during the time period of investigation. Poverty, pollution, population and many other important issues do not receive the same attention by international actors in the new "American International System".

Keywords: Realism, Globalism, International issues, Empirical analysis, Realism vs. Globalism debate, Content analysis.

* Assistant Professor, Dept. of Political and Sociology Sciences, The Hashemite University, Jordan.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 2 - Summer 2001, pp 7 - 30.

Economics

Information Goods: The Case of Islamic Heritage Book Software

Mohammad I. Al-Suhaibani*

All forms of information that have been digitized are information goods (e.g. e-book, digital video and software). This paper discusses properties of information goods that seem to cause problems for a competitive market. Production of information goods involves high fixed cost but low marginal cost. This cost structure implies that the market for information goods cannot be competitive. Furthermore, information goods are comparable to public goods (they are inherently non - rival and eventually non - excludable). Due to free rider problem, information goods either will not be supplied by the market or, if supplied, will be supplied in insufficient quantities. The paper also discusses the best strategies to deal with these problems, focusing on Islamic heritage book software as an example of information goods that has a distinct composition. The paper proposes a move that is expected to enhance the market for this software.

Keywords: Information goods, Digital economy, Intellectual property rights, Islamic heritage, Book software.

* Assistant Prof., Department of Economics & Administrative Sciences, Imam Mohammad University, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 2 - Summer 2001, pp 31 - 54.

Psychology

Feeling Trauma and Its Relationship to Alienation, Personality Values and Psychological Disorders Among Kuwaiti Youth

Rashed Al-Sahel[*]
Masri Hanora[**]

The aim of this study is to investigate the effects of trauma on youth's personality values and alienation. The sample consists of 1337 Kuwaiti youth: males and females, their ages ranged between 15 and 40 years. A battery of different psychological subscales was administered to them. The battery contained the following subscales. Multidimension Alienation Inventory (MDAI), Personal Values Check List (PVCL), Critical Items of Personality Assessment Inventory (PAI), and Trauma Feeling Scale (TFS). The TFS constructed by the researchers, to assess a number of psychological variables that people experience during or after trauma.

The sample was divided into three groups according to the scores they earned on TFS: a group with low scores, a group with mediate scores and a group with high scores. Analysis of variance (ANOVA) and (t) after ANOVA were carried out to determine the differences between groups.

The results show significant differences between groups. The youth who earned the highest scores on TFS earned also the highest scores on alienation scales, and psychological disorders and the lowest scores on personal positive values, which means that the youth with high score on TFS have a high opportunity to have psychological disorders.

Keywords: Trauma, Alienation, Personality, Values.

* Assistant Professor, Dept. of Educational Psychology, Faculty of Education, Kuwait University.

** Professor, Dept. of Educational Psychology, Faculty of Education, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 2 - Summer 2001, pp 55 - 80.

Sociology

Social Functions of Weekly Markets in Al-Baha

Abdul-Razzaq H. Al-Zahrani*

Weekly markets in Al-Baha, which is located in the southwestern part of Saudi Arabia, was not only performing economic functions, but also, social functions. Those markets continued to perform these functions until around 1975 when the modern markets began to take over, and other social institutions like schools, mail, and mass media began to do the social functions of those weekly markets. This study is trying to explain the social functions of weekly markets in Al-Baha like uniting the tribes, using the market as a tool of punishment, entertainment, mail and religious education. The researcher used th anthropological research method which depends on living with the subject and using participatory observation, also, the researcher depends on old people as key informants. The theorectical frame of the study depends on the thought of National Economy School, Social Economy School and Struggle School. This study presentes information about markets in Arab history with special attention given to *(Jaheliyya)* pre-Islamic period, dawn of Islamic period and the markets in modern life.

Key words: Weekly markets, Market secure boundaries, Market inspector, Social and security control.

* Assistant Professor, Dept. of Sociology, Imam Mohammad University, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 2 - Summer 2001, pp 81 - 106.

Geography

Application of GIS in a Study of the Functional Characteristics of the Shuwaikh Industrial Area (2) - Kuwait

*Mohamed Aziz**

The study emphasizes how GIS can be applied in geographical studies, especially in a study of the functional characteristics of the Shuwaikh industrial area. The study relies on field data collected via a questionnaire, then statistically processed through the SPSS program. Subsequently, information files are analyzed in the ARC/View program pertinent to GIS, in which these statistical data are linked to the digital map of the study area. The base map has been digitized in Arc/View after overcoming the problem of geographical coordinates which the map had before being automated, depending on GPS. In GIS a spatial analysis is undertaken to determine the functional characteristics of the industrial and service establishments and their relation to spatial uses. A complementary study is provided of commercial and vocational dropouts in the industrial area. This is done through measurement of the impact of expatriate workers on the economic balance in the area, analyzing diverse aspects such as monthly income and technical level.

Keywords: Applied GIS, Shuwaikh industrial area, Functional characteristics, Spatial analysis, Automated map, Map digitization, Commercial and vocational dropouts, Expatriate workers.

---

* Assistant Professor, Dept. of Geography, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 2 - Summer 2001, pp 107 - 149.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2), 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٢٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general/eng,infoserv/db/dare.html



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣







تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميَّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٥٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٧ د.ك	٣٧ د.ك
الدول الأجنبية	٣٧ دولاراً امريكياً	١٥٠ دولاراً امريكياً
الدول العربية	١٠ د.ك	٣٧ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ١٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية – رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



المجلة العربية للعلوم الاداريــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث - مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية - الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب. 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.. إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولار للأفراد، ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.kW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

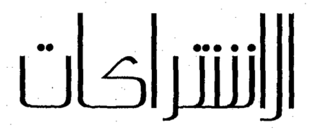


علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ . د . عبدالمالك خلف التميمي



الكويت: 3 دنانير ـ ديناران للطلاب ـ 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد ـ 15 دينارا للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات ـ مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب: 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 ـ 4815453 ـ فاكس: 4812514

e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication   ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100, three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 29 No.2 Summer 2001

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.